

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فأذا هو زاغى))

صدق الله العظيم

مقدمة لدراسة

الدولة الفلسطينية

دراسة في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي : الشعب الفلسطيني ، الاقليم، الحدود، الاعتراف، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، نفى شبهات اليهود، حقوق الاقليات، الجرائم الدولية التي ارتكبتها اسرائيل في حق الشعب الفلسطيني .

الدكتور

عبد العزيز محمد سرحات

استاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس
استاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق — جامعة عين شمس
وجامعة ليبيا وجامعة الكويت

القاهرة ج ٢٠٠٠ م ١٩٨٩

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

القاهرة

مقدمة

مبررات الدراسة وخطتها : منذ نهاية الحرب العالمية الأولى — عندما جردت الامبراطورية العثمانية من الأقاليم التي كانت تخضع لها — فترتب على ذلك خضوع فلسطين لنظام الادارة الدولية الذي أنشأته منظمة عصبة الأمم ، وهو نظام الانتداب من فئة (أ) ، ثم تدخلت الأمم المتحدة بقرار التقسيم سنة ١٩٤٦ ، وتلا ذلك اعلان قيام اسرائيل ، وبدأت حروبها مع الدول العربية ، ثم كانت خطوة الملك عبد الله ملك الاردن بادماج الضفة الغربية والقدس في مملكته ، وخضوع قطاع غزة للادارة المصرية ، حتى كانت حرب عام ١٩٦٧ التي كانت من نتائجها خضوع سائر اقليم فلسطين لاسرائيل بالاحتلال الحربي، واعلانها عن نيتها الصريحة في ضم جميع الاقليم الفلسطيني تحت ادعاءات ومسميات شتى . ثم جاء التطور المفاجيء من جانب الاردن في يوليو ١٩٨٨ باعلان الملك حسين فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية ، وتلا ذلك اعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . هذه التطورات التي أوجزناها تثير من وجهة القانون الدولي مشاكل قانونية ، لعل اهمها مدى توافر اركان هذه الدولة وعلى وجه الخصوص ما هي حدودها ؟ وما هو نطاق اقليمها ؟ ولما كانت الأمم المتحدة بقراراتها على مدى اكثر من أربعين عاما هي الجهة المؤتمنة على حل هذه القضية، كانت لدراستها أهمية كبرى، لأنها تحتوى على الاجابة القانونية الصحيحة لسائر المشكلات القانونية التي اثارها اعلان استقلال دولة فلسطين العربية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، ولقد تكون هذه الاجابة متعارضة مع مواقف بعض الدول خاصة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، بل المفهوم المعلن لبعض الدول العربية وجانب من فصائل المقاومة الفلسطينية ذاتها .

ونعالج الموضوع في عدة فصول ، نبدأها بالبحث في اركان هذه الدولة خاصة حدودها واقليمها ، حتى نصل الى مشكلة الاعتراف بها . الخ .
ولما كانت الصهيونية (١) العالمية قد استعانت على اغتصاب فلسطين

(١) سبق لنا ان خصصنا عدة رسائل دكتوراه بأشرافنا للقضية الفلسطينية بصفتنا رئيسا لقسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية ، كما أخرجنا بمناسبتها مؤلفا بعنوان : مشكلة الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٧١ ، كما كتبنا بصدها عدة أبحاث : العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت — المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد الخامس والعشرين عام ١٩٦٩ ، موقف القانون الدولي من تصريح الولايات المتحدة لرعاياها بالعمل في الجيش

بتزيف الحقائق التاريخية والدينية والقانونية ، ومازالت سادرة في باطلها ، تمهيدا للانتقال الى مرحلة الهيمنة الشاملة على العالم العربي والسيطرة عليه سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، فاننا نرى من الضروري عند البحث عن الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني أن نقف قليلا أمام الوضع القانوني لفلسطين عند انشاء منظمة الامم المتحدة ، ثم نبين هذه الحقوق في الفترة ١٩٤٨ — ١٩٥٠ ، ١٩٥٠ — ١٩٦٧ ، ثم الفترة ١٩٦٧ حتى الآن ، وذلك لاختلاف الوضع السياسي والقانوني للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني خلال هذه الفترات الثلاث ، ثم نلقى نظرة سريعة على الموقف العالمى والعربى من نطاق هذه الحقوق ، كى ننقل بعد ذلك لتحديد طبيعة هذه الحقوق في قرارات الامم المتحدة والقانون الدولى ، ونختتم هذه الدراسة بتقييم دور الامم المتحدة حيث تستوقف انظارنا نتائج قانونية هامة نتخير منها ثلاثا ، تكون بمثابة نتائج هذه الدراسة . وعليه تكون المباحث والعناوين التالية ، التى تتوزع عليها نظرنا للموضوع . ولكن نبدا مباشرة موجزة عن أركان الدولة فى القانون الدولى .

الاسرائيلى، المرجع ذاته، موقف الاتحاد السويسرى من النزاع العربى الاسرائيلى على ضوء محاكمة الفدائيين الفلسطينيين ، المرجع ذاته ، دراسة تطور وظيفة معاهدات الصلح فى القانون الدولى التقليدى والمعاصر — الجمعية المصرية للقانون الدولى ١٩٧١ ، الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط — مجلة العلوم القانونية والاقتصادية التى تصدرها كلية الحقوق جامعة عين شمس ، يناير ١٩٧٣ ، تعريف الارهاب الدولى — المجلة المصرية للقانون الدولى ، ١٩٧٤ ، الشروط القانونية لاي تسوية سلمية للنزاع العربى الاسرائيلى — مطبوعات مركز الشرق الاوسط بجامعة عين شمس ١٩٧٨ ، دور حقوق الانسان فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع التطبيق على القضية الفلسطينية — مجلة الحقوق والشريعة ، السنة الخامسة العدد الرابع . هذا الى جانب المكان الاثير للقضية الفلسطينية فى سائر مؤلفاتنا فى القانون الدولى العام والمنظمات الدولية فى طبعاتها المختلفة .

الفصل الأول

أركان الدولة الفلسطينية طبقا للقانون الدولي

استند اعلان قيام الدولة الفلسطينية على الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني في فلسطين منذ قديم الزمان ، ولذلك كان من الضروري الاحاطة الموجزة بقواعد القانون الدولي بشأن أركان الدولة كمدخل لدراسة الحقوق الإقليمية الثابتة للشعب الفلسطيني ، مع ملاحظة أن دراسة السلطة السياسية والاعتراف سيكون محلها في الفصل الثانى من هذه الدراسة .

المبحث الأول : الأحكام العامة لأركان الدولة

مقدمة : يجمع فقه القانون الدولي العام عند دراسته للدولة ، على ضرورة توافر ثلاثة أركان أساسية — هى الشعب ، والاقليم ، والتنظيم السياسى — حتى تثبت للدولة شخصية القانون الدولي العام . وبجانب هذه الأركان الثلاثة المجمع عليها ، يحتدم الخلاف بين الفقهاء بخصوص الاعتراف بالدولة ، وهل يعد ركنا يتوقف على توافره تمتع الدولة بشخصية القانون الدولي العام ؟ أم أن الاعتراف لا علاقة بينه وبين توافر هذا الوصف ! ومرد الخلاف هنا يرجع الى تحديد طبيعة الاعتراف بالدولة ، فاذا أخذنا بنظرية الاعتراف المنشئ ، كان من الضرورى التسليم بالاعتراف ركنا رابعا لنشوء الدولة في القانون الدولي العام ، أما اذا سائرنا أنصار نظرية الاعتراف المقرر ، كان من الضرورى استبعاد الاعتراف من بين أركان الدولة ، وبحيث يكون أثره قاصرا على تنظيم بعض العلاقات القانونية ، مثل تبادل العلاقات الدبلوماسية ، وإبرام المصاهدات الدولية والاعتراف بالاختصاص التشريعى والقضائى للدولة غير المعترف بها ، وتمتع هذه الدولة وممثلوها بالحصانات المقررة في القانون الدولي العام ، الى غير ذلك من المسائل الهامة المرتبطة بنظام الاعتراف في القانون الدولي العام .

هذه هى المسائل التى يلزم الاحاطة بها ، بصورة عامة ، دون الدخول في التفاصيل الدقيقة ، التى قد يصعب على الطالب المبتدىء — في دراسة القانون الدولي العام الإلمام بها ، عند دراسة نظرية الدولة . كذلك نلاحظ أن بعض المسائل تشترك دراستها بين القانون الدولي الخاص ، مثل الجنسية ومركز الأجانب ، ولذلك فلن تكون محلا لدراسة تفصيلية من جانبنا ، لأنها تشكل جزءا ثانيا بذاته من دراسة القانون الدولي الخاص وهذا يحثه عدم الازدواج في الدراسة . كذلك هناك بعض المسائل تدخل دراستها في النظم السياسية ،

مثل أنواع الدول ، وبالتالي يجب أن لا تكون محلا لازدواج في الدراسة من جانبنا .

الفرع الأول

الشعب أو السكان

أولا : التفرقة بين الطوائف البشرية التي يتكون منها سكان الدولة وأهمية تلك التفرقة في القانون الدولي العام :

والركن الأول الذي لابد من توافره لقيام الدولة هو الشعب ، فلا يتصور قيام دولة بدون سكان . ولكن اذا كان السكان من الأركان الأساسية التي يعلق القانون الدولي العام على توافره ثبوت شخصية القانون الدولي العام للدولة ، فانه لا يشترط أن يبلغ تعداد السكان رقما معيناً حتى تثبت تلك الشخصية وان كان يتوقف على عدد السكان المركز الذي تحتله الدولة في الجماعة الدولية . وقد يكون عدد السكان أيضا عاملا من عوامل تقدم الدولة وازدهارها ، أو على العكس سببا في تأخرها الاقتصادي ، وذلك اذا كان عدد السكان لا يتناسب مع مساحة اقليم الدولة ، ففي حالة زيادة عدد السكان بالنسبة لرقعة اقليم الدولة قد تعاني الدولة من كثير من المشاكل الاقتصادية ، وفي حالة قلة السكان بالنسبة لمساحة اقليم الدولة لا تتمكن الدولة من استغلال جميع مواردها الطبيعية ، وفي كلتا الحالتين ، يظهر أثر ذلك في القواعد الخاصة باكتساب الجنسية والقواعد الخاصة بالسماح للأجانب بالعمل على اقليم الدولة .

ويقصد بالسكان مجموع الأفراد الذين يوجدون على اقليم الدولة وكذلك الأشخاص القانونية الاعتبارية .

وينقسم سكان الدولة الى طائفتين : الأولى تضم الأفراد الذين تربطهم بالدولة رابطة قانونية وسياسية يعبر عنها بالجنسية ، وهؤلاء هم المواطنون . والطائفة الثانية تضم مجموعة الأفراد الذين يوجدون على اقليم الدولة بقصد الإقامة العابرة من أجل زيارة معالمها ، أو الاستمتاع بجمال طبيعتها ومناخها ، أو الأشراد الذين تمتد اقامتهم على اقليم الدولة دون أن يكتسبوا جنسية هذه الدولة ، ولكنهم فقط يوجدون على اقليمها ابتغاء العمل سواء في المصالح العامة أو المؤسسات الخاصة التجارية أو الصناعية أو مباشرة مهنة حرة .

ثانيا : تقسيم السكان الى وطنيين وأجانب له أهميته من زاوية القانون الدولي العام وتظهر تلك الأهمية في نواحي كثيرة منها :

١ — من حيث الحماية القانونية التي يتمتع بها كل من أفراد الطائفتين . فالوطني وفقا لقواعد القانون الدولي العام يخضع خضوعا مطلقا لقوانين

دولته ، واذا رأى أن هناك اعتداء على حقوقه من جانب السلطات العامة أو من جانب الأفراد ، فسيبيله الى حماية حقوقه أن يلجأ الى القضاء الوطنى ، ولا يمكن أن تكون خصوصيته هذه محلا لدعوى ترفع الى القاضى الدولى ، لأن معاملة الدولة لمواطنيها تدخل فى الموضوعات التى تعارف فقه القانون الدولى العام على تسميتها بالاختصاص الداخلى المطلق الذى لا تسرى فيه قواعد القانون الدولى العام ، أى من الأمور الداخلية التى تختص بها كل دولة طبقا للفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى نصها كالتالى •

ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الاعضاء أن يسرخوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق .

ولا يستثنى من ذلك الا الحالات التى تكون فيها الدولة ملتزمة بمقتضى اتفاق دولى بأن تكفل لمواطنيها أو فريق منهم — الأقليات مثلا — قدرا معينا من الحقوق . لأنه فى مثل هذا الفرض لا تكون الدولة حرة فى تحديد نوع المعاملة التى تراها لمواطنيها أو لفريق منهم ، بل تلزم بأن تعترف لهم بالحقوق المنصوص عليها فى الاتفاق الدولى ، والا تعرضت للمسئولية الدولية . ومن امثلة ذلك معاهدات السلام التى أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى والتى كانت تهدف الى حماية حقوق ومصالح الاقليات فى عدد كبير من الدول ، والتى كان بمقتضى هذه المعاهدات من الممكن رفع الأمر أمام محكمة العدل الدولية الدائمة أو أمام لجنة خاصة تابعة لسكرتارية عصبة الأمم المتحدة .

ويستثنى من ذلك أيضا الحالات التى اتفقت فيها مجموعة من الدول على توفير حماية دولية لحقوق الانسان ، مثل معاهدة روما عام ١٩٥٠ ، التى التزمت بمقتضاها عدة دول أوروبية بالاعتراف للفرد بصفته هذه ، بعدد معين من الحقوق القانونية والمصالح الاقتصادية ، وأنشأت أيضا لجنة لحقوق الانسان ومحكمة دولية لحقوق الانسان مقرها مدينة ستراسبوج بفرنسا . وفيما عدا ذلك القاعدة العامة هى أن سلطة الدولة على مواطنيها تكاد تكون مطلقة ولا تهم القانون الدولى العام بل تهم القانون الداخلى الذى يتولى تحديد حقوق وواجبات المواطنين قبل دولتهم . وتعد تلك النتيجة أثرا لفشل الجهود التى بذلت على المستوى الدولى بقصد حماية حقوق الانسان ومحاولة التخفيف من الأضرار والآثار البالغة التى يمكن أن يمتد بها المواطن على يد السلطات العامة فى دولته . ويعد التصريح العالى لحقوق الانسان الذى وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى دورة باريس عام ١٩٤٨ غير ذى أثر عملى ، لأنه غير ملزم للدولة ولا تعد نصوصه قواعد قانونية دولية ملزمة للدول يمكن أن يستند عليها الفرد من أجل حماية حقوقه ، بل هى مجرد توصيات صادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة الى أعضائها تعززها قوة الالتزام .

٢ — أما الأجنبي فإنه طبقا لقواعد القانون الدولي العام يتمتع بمركز أفضل ، وهنا يبدو الشذوذ الذى يحيط بقواعد القانون الدولي العام في صورتها الحاضرة ، حيث يمكن أن يتمتع الفرد خارج دولته بحماية دولية لحقوقه ويحرم تلك الحماية طالما هو موجود على اقليم الدولة ، وتعليل ذلك بايجاز هو أن الأجنبي مثل الوطنى يخضع لقوانين ومحاكم الدولة التى يوجد على اقليمها . فهذه القوانين هى التى تحدد حقوقه وواجباته ، ولكن سلطان الدولة هنا غير مطلق بل مقيد بقيدين عامين سنراها عند دراستنا للمركز القانونى للأجنبي . والأجنبي مثل الوطنى أيضا ملزم بالدفاع عن حقوقه أمام جهات القضاء المفتوحة له طبقا لقوانين الدولة التى يقيم فيها ، ولكن اذا ما استنفد جميع طرق التقاضى المنصوص عليها فى هذه القوانين ، وشعر بأن الحماية القضائية التى توفرها تلك القوانين لحقوقه قد قصرت عن توفير حماية فعلية لحقوقه ، فإنه يلجأ لدولته التى يمكنها أن تتدخل لدى السلطات العامة فى الدولة التى يقيم فيها ، فان كللت مساعيها بالنجاح انتهى الأمر عند هذا الحد ، والا فإنها يمكن أن تباشر الحق الذى يعطيها اياه القانون الدولي العام فى هذه الحالة ، أى تستعمل الحماية الدبلوماسية ، وبهذا يتحول النزاع بين الأجنبي والدولة التى يقيم فيها ، من مجرد علاقة داخلية يحكمها القانون الداخلى ، ويختص بالفصل فيها القاضى الداخلى ، الى علاقة دولية ، وخصوصة تهم القانون الدولي العام ، ويختص بها القاضى الدولي .

وتظهر أيضا آثار التفرقة بين الوطنى والأجنبي من ناحية القانون الدولي العام فى قدر الحقوق التى يتمتع بها كل منهما ، فالقاعدة العامة هى أن حقوق الوطنى تجاوز كثيرا الحقوق التى يلزم الاعتراف بها للأجنبي من جانب الدولة التى يقيم على اقليمها ، ولا اعتراض على ذلك فى القانون الدولي العام .

٣ — وأخير نشير الى أن التفرقة بين الأجنبي والوطنى أهمية بالغة فيما يتعلق بقبول دعوى المسؤولية الدولية التى ترفعها دولة ضد دولة أخرى ، حيث جرى القضاء الدولي على أن الدولة لا يحق لها أن تتبنى أمام القضاء الدولي الا الخصومات التى يكون المدعى الاصلى فيها شخصا يتمتع بجنسيتها ، والا تحتم على القاضى الدولي رفض الدعوى لتخلف أحد الشروط الاساسية لقبولها وهو شرط الجنسية ، وذلك على تفصيل محله دراسة المركز القانونى للأجانب ، والجنسية ، وهما من المسائل التى يجب أن تترك لدراسة القانون الدولي الخاص . نزولا على التقسيم الذى تأخذ به مناهج دراسة القانون الدولي فى كليات الحقوق فى جامعات الجمهورية العربية المتحدة .

ثالثا — **الوطنيون** : هم الافراد الذين تربطهم بالدولة رابطة قانونية وسياسية تعرف بالجنسية . وتحديد الوطنيين يقتضى دراسة قوانين الجنسية فى الدول المختلفة ، وذلك يدخل فى دراسة القانون الدولي الخاص ولا يحتفل به القانون الدولي العام .

ويكتفى القانون الدولي العام في هذا الصدد بأن يعترف للدول بحق تحديد الأفراد الذين يتمتعون بجنسيتها ، بمعنى أنه يعطيها الحق في أن تصوغ قانون جنسيتها حسبما يترأى لها ، فلها أن تحدد شروط اكتساب جنسيتها وشروط فقدها بالطريقة التي تراها أكثر تحقيقا لمصالحها ، ومتمشية مع ظروفها الخاصة . ولكن الدولة في تحديدها للأشخاص — أفراد أو أشخاصا قانونية — الذين يحملون جنسيتها ، لا تتمتع بسلطان مطلق ، بل عليها أن تراعى أن تكون هناك رابطة فعلية بين الفرد الذي تدعى انتماءه اليها عن طريق تمتعه بجنسيتها ، وألا يكون في تحديدها هذا اعتداء على حقوق الدول الأخرى ، والا كان قانونها الخاص بالجنسية غير سار في مواجهة الدول الأخرى . والحرية التي تتمتع بهما الدول طبقا للقانون الدولي العام في تحديد الأشخاص الذين يتمتعون بجنسيتها قد تؤدي عملا الى نتائج خطيرة ، وذلك بأن يجد الفرد نفسه يتمتع بجنسية أكثر من دولة وذلك طبقا لاختلاف المعايير التي تأخذ بها الدول عند صياغتها لقوانين الجنسية ، وذلك قد يؤدي الى صعوبة مباشرة الحماية الدبلوماسية في الفروض التي يدعى فيها مثل هذا الفرد انتهاك حقوقه على يد دولة أجنبية .

كما قد يترتب على ذلك أن يرى المرء نفسه محروما من أية جنسية ، وذلك لانسقاط جنسيته الأصلية بإجراء تعسفى من قبل إحدى الدول ، وعدم توافر الشروط التي يستلزمها أى من قوانين الجنسية من أجل تمتعه بجنسية دولة أخرى . وهنا تكون النتيجة العملية هي استحالة حماية حقوقه دوليا ، عندما تنتهك تلك الحقوق على يد دولة ما ، لأنه كما سنرى لابد من أن تتبنى دولة حقوق الفرد ، ولابد من أن تربط بين هذه الدولة وذات الفرد رابطة قانونية مبنية على الجنسية ، حتى تكون الدعوى الدولية مقبولة أمام القاضى الدولي ، وهنا يفتقد أصلا هذا الشرط .

الفرع الثانى

الاقليم

أولا — تعريف الاقليم وتحديد سماته العامة وعناصره :

١ — يمكن تحديد اقليم الدولة بأنه النطاق الذى تتمتع الدولة في داخله بكامل السلطات التي يقرها القانون الدولي العام . والاقليم بالمعنى السابق يختلف عن الاقليم الجبرى في حالة الاتحادات الجبركية ، الذى يتكون من مجموع أقاليم الدول الأعضاء في الاتحاد الجبرى أو الوحدة الاقتصادية . وينظر منه القانون الدولي العام في الاتحاد السوفيتى الى الاقليم على أساس أنه التعبير المادى عن السيادة والاستقلال وحماية السكان ، ويرى أنه يضم الأرض التي تبأشر عليها الدولة سيادتها والمياه والهواء والفضاء . ويرى أوبنهايم أنه في بعض الأحيان يطلق على الاقليم وصف أملاك الدولة ، ولكن

من الواجب ملاحظة أن الملكية الاقليمية يجب أن تفهم حسب مدلولها في الثانون الدولي العام ، فلا يقع الخلط بين الاقليم والملكية العامة أو الخاصة للدولة ، لأن الاقليم ليس ملكا لرئيسها أو حكومتها أو شعبها ، بل هو النطاق الذى يخضع للسيادة الاقليمية والسلطة الآمرة للدولة . وهذه التفرقة لم تكن واضحة في الماضى حيث كان يقع الخلط بين الاقليم والملكية الخاصة للملك أو الدولة ، ولكن انقراض نظم الحكم الفردية المستبدة أدى الى نهاية الخلط السابق ، حيث وجدت النصوص الدستورية التى تحد من سلطة رئيس الدولة فى التنازل عن الاقليم .

٢ — ويرى بعض الشراح أن أهمية الاقليم واعتباره عنصرا لازما لقيام الدولة وتمتعها بشخصية القانون الدولي العام لم تظهر الا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ولم تكن للاقليم أية أهمية فى تعريف الدولة لدى الاغريق والرومان ، حيث كان يكتفى بالعنصر البشرى ، دون حاجة الى الربط بينه وبين اقليم معين . ولم تظهر أهمية الاقليم الا منذ أواخر العصور الوسطى ، تحت ضغط العوامل الاقتصادية والاجتماعية . ولكن الاقليم فى الوقت الحاضر يعد ركنا أساسيا لقيام الدولة ، وبدونه لا تستطيع جماعة بشرية التمسك بوصف الدولة فى القانون الدولي العام ، ولذلك كان الاقليم هو الذى يفرق بين الدولة ، والأمة ، ويجعل الأولى من أشخاص القانون الدولي العام دون الثانية .

٣ — ويميز الاقليم الدولة عن المنظمات الدولية ، التى وان كانت من أشخاص القانون الدولي العام ، الا أنها لا ترتكز على أساس اقليمى تتمتع فى داخله بالسيادة الاقليمية ، لأنها تنشأ عن اتفاق بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة وعامة ، تعجز كل دولة بمفردها عن النهوض بها .

٤ — والسلطة العليا التى تتمتع بها الدولة على اقليمها تكون غير قابلة للانقسام كتقاعدة عامة ، فلا يتصور وجود دولتين فى اقليم واحد . الا أنه فى بعض الحالات يكون من الصعب تجاهل الأوضاع التى تؤدى الى تقرير بعض الاستثناءات الظاهرية أو الحقيقية ، التى نشير الى بعضها :

(أ) **الحكم الثنائى** : وهى الحالة التى يكون فيها الاقليم خاضعا لدولتين ، ويحدد الاتفاق مدى ما تتمتع به كل منهما من حقوق على الاقليم ، كما كان الوضع بالنسبة للسودان قبل استقلاله ، حيث كان يخضع للحكم الثنائى لكل من مصر وبريطانيا وهذه الصورة تعد من مخلفات النظم الاستعمارية .

(ب) **قيام احدى الدول بإدارة جزء من اقليم دولة أخرى** : ومن أمثلة ذلك قبرص قبل استقلالها ، حيث كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية تحت الإدارة البريطانية من عام ١٨٧٨ حتى عام ١٩١٤ .

(ج) **تأجير أو رهن جزء من إقليم الدولة لدولة أخرى :** من ذلك تأجير الصين مقاطعة كياكو لألمانيا عام ١٧٩٨ ، وأجزاء أخرى من أقليمها لكل من بريطانيا وفرنسا وروسيا ، وكذلك رهن السويد في عام ١٨٥٣ مدينة ويزمار ، ورهن جنوا في ١٧٦٣ جزيرة كورسيكا لفرنسا ، وتأجير بريطانيا في عام ١٩٤١ بعض الأقاليم الصغيرة للولايات المتحدة لأقامة قواعد بحرية وجوية ، وكما كان الأمر كذلك بالنسبة للقواعد الأمريكية والانجليزية في المملكة الليبية . ويدخل في ذلك أيضا الحالة التي تضع فيها إحدى الدول أحد المرافق العامة تحت إدارة دولة أو أكثر بقصد ضمان الوفاء بدين عليها ، كما حصل في مصر في ظل نظام صندوق الدين ، وكما حصل في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ضمانا للوفاء بديون الحرب التي فرضت عليها . ومن أمثلة ذلك أيضا تأجير بناما في عام ١٩٠٣ شريطا من إقليمها للولايات المتحدة ، اتساعه عشرة أميال ، لإنشاء وإدارة قناة بناما . ففي الحالات السابقة يكون للدولة حق السيادة ، وتكون للدولة المستأجرة أو المرتهنة أو التي تقوم بالإدارة مباشرة سائر مظاهر السيادة .

(د) **و في حالة الدولة الفدرالية** تكون السيادة لهذه الدولة ، ولكن مباشرة مظاهر هذه السيادة في **القانون الداخلي** ، وبعض مظاهرها **الدولية** ، يكون مقسما بين الدولة الفيدرالية والدويلات التي تتكون منها هذه الدولة .

(هـ) **والإقليم الذي كان يوضع تحت نظام الانتخاب طبقا لعهد عصبة الأمم** ، أو تحت نظام الوصاية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، تكون السيادة لسكان هذا الإقليم ، أما مباشرة مظاهر هذه السيادة في القانون الدولي والقانون الداخلي ، فيكون موزعا بين الدولة المنتدبة أو الوصية والمنظمة الدولية .

هـ — **ويرى بعض الشراح أن الدولة يبقى لها وجودها القانوني الدولي ، حتى ولو فقدت السيطرة على إقليمها في ظروف خاصة ، وذلك إذا كان من الواضح أنها ستستعيد تلك السيطرة . متى زالت الظروف الخاصة التي منعت الحكومة من الاستقرار على إقليمها . ويشترطون لذلك أن يبقى التنظيم للدولة قائما وأن تباشره على رعاياها الموجودين في الخارج ، وكذلك الإدارات الوطنية التي تباشر اختصاصاتها خارج إقليم الدولة . ومن أمثلة ذلك ما يحصل خلال الحرب من سيطرة العدو على إقليم الدولة وانتقال الحكومة الوطنية الى الخارج واستقرارها على إقليم دولة أخرى ، ومباشرتها من داخل هذا الإقليم الأخير الاختصاصات التي تباشرها عادة الحكومة ، من ذلك أنه خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ — ١٩١٨ وبالنسبة لبلجيكا انتقلت حكومتها الى فرنسا ، وتكرر الوضع السابق على صورة أوسع خلال الحرب العالمية الثانية حيث انتقلت كثير من الحكومات على أثر احتلال دولها بواسطة قوات المحور الى الخارج ، خصوصا الى لندن ، مثل الحكومة**

الفرنسية والنرويجية ، واليونانية ، وهو ما يجب أن يكون وضع الدولة
الفلسطينية منذ إعلان استقلالها ، لأن الاحتلال الاسرائيلي غير مشروع .

ولكن يلاحظ انه في هذه الفروض قد تقوم قوات الاحتلال الأجنبية بإنشاء
حكومه مكونة من عناصر وطنية موالية لها . وبذلك تكون المشكلة التي تثار
في هذا الصدد خاصة بمشكلة أخرى من مشاكل القانون الدولي العام ، وهي
مشكلة الاعتراف بالحكومات ، وتحديد الحكومة التي تمثل حقا سكان الأقليم ،
وتمثل بالتالي الدولة في علاقتها الخارجية .

٦ — ويلاحظ أن الإسلام قد اهتم بالأقليم ، وميزه عن الأملاك ، الخاصة
للوالى ، بعكس ما كان ذائعا خلال العصور الوسطى في أوروبا ، من الخلط
بين الأقليم وبين الأملاك الخاصة لرئيس الدولة ، وما ترزب على ذلك من
شكوك حق رئيس الدولة في التصرف في اقليم الدولة بالبيع والهبة والتنازل .
وذلك بخلاف ما جاءت به الشريعة الإسلامية حيث كان الأقليم يعد دائما
من الأموال العامة ولا يختلط بالأموال الخاصة للحاكم ، وهذا الحكم هو الذى
استقر في الفكر القانونى المعاصر .

٧ — ويلاحظ بعض الشراح أن الأقليم قد فقد في العصر الحالى بعض
الأهمية التي كانت مرتبطة به في العصور الوسطى . ويرجعون ذلك الى
الارتباط بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولى . وذلك عن طريق
تكوين الجمعيات أو النقابات الدولية ذات الأغراض الروحية ، أو المهنية ،
أو النقابية ، أو الاقتصادية ، أو الثقافية ، أو الاجتماعية .

ويرون أيضا أن من العوامل التي ساعدت على التقليل من أهمية
الأقليم ، ازدياد الهجرة بين الشعوب ، والتقليل من القيود التي كانت تحيط
بها في الماضى ، وتزايد الجهود التي تهدف الى تحقيق الوحدة التشريعية ،
وذووع الانجاء الى الاتفاقات الدولية من أجل حل أوجه الخلاف التي تثار
بين الدول . وأخيرا ، يرى هذا الفريق من الكتاب أن تطور وسائل الاتصال
والمواصلات بين الدول ، والربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الأرضية ،
وخاصة عن طريق الطيران والاذاعة قد ساعد على التقليل من أهمية الأقليم
باعتباره النطاق الوحيد الذى تباشر فيه السلطة العامة سيادتها .

٨ — وإذا كان لا يتصور وجود دولة بدون اقليم تباشر عليه سيادتها
أو حسب التعبير الحديث اختصاصاتها الدولية على سبيل الانفراد
والاستقرار ، فانه يكفى من زاوية القانون الدولي العام أن يثبت أن للدولة
اقليم معين . وذلك دون حاجة الى البحث عن مساحة الأقليم ، أو الى
القيمة الاقتصادية لهذا الأقليم ، أو العوامل الجغرافية أو الجيولوجية التي
قد ترتفع أو تحط من الأهمية الاقتصادية للأقليم .

هذا من الوجهة النظرية البحتة . . ولكن يلاحظ أن المركز الدولي الذي

تتمتع به الدولة ، أى أهميتها الفعلية بين أعضاء الجماعة الدولية يرتبط ارتباطا وثيقا بمساحة اقليمها ، وبمدى القيمة الاقتصادية لهذا الاقليم .

٩ — **ولاقليم الدولة صفتان لا بد من توافرها : الأولى ثبات الاقليم ،** بمعنى أن الجماعة البشرية ، أى الشعب ، يجب أن تقيم على سبيل الاستقرار على هذا الاقليم من أجل الحياة الدائمة المستقرة . وينبنى على ذلك أن القبائل الرحل لا يمكن أن يصدق عليهم وصف الدولة ، وذلك لعدم استقرارهم على اقليم معين على وجه الاستمرار .

والصفة الثانية للاقليم : تنحصر في ضرورة أن يكون محددا واضحا المعالم ، ويتحدد ذلك بمدى سريان سيادة الدولة أو اختصاصها . ومن ثم وجب رفض المذاهب التى ترمى الى عدم ضبط حدود الدولة ، ومن أمثلتها النظرية السوفيتية التى تعرف بنظرية **الحدود المعائمة** *Théorie de l'Etat fluide* والمذهب النازى الخاص بالدولة الحية ذات **الحدود المتحركة** *L'Etat dynamique aux frontières mouvantes* . وهو المذهب الذى تسير عليه اسرائيل فى علاقاتها بالدول العربية ، وبعداؤها على اقليم الدولة الفلسطينية .

عناصر الاقليم : ويرى بعض الكتاب أن اصطلاح **اقليم الدولة** قد أصبح لا يطابق فى معناه اللغوى الاصلى مدلوله القانونى طبقا لقواعد القانون الدولى العام ، وذلك لأن اقليم الدولة لم يعد مقصورا على الجزء القارى أو اليابس الذى تبسط عليه سيادتها أو اختصاصاتها ، بل أصبح يشمل زيادة على ذلك المياه التى توجد داخل هذا الجزء القارى ، وجزء البحر الملاصق لشواطئها الى المدى المتفق عليه فى القانون الدولى العام ، والفضاء الذى يعلو الاقليم القارى والمائى للدولة . ويلاحظ أن العنصر الاصلى فى اقليم الدولة يتكون من اليابس ، ولا يتصور وجود دولة يتكون اقليمها فقط من عنصرى الماء والهواء ، لأن هذين العنصرين يتبعان دائما عنصر الأرض ولا يوجدان بدونيه .

١ — **وإذا كان اقليم الدولة يضم عادة العنصر اليابس والمياه الداخلية** وما يحيط بهما من هواء وما يعلوهما من فضاء ، فإن هناك من الدول مالا يتصل اقليمها بالبحر ، ومن أمثلة ذلك دولة الفاتيكان ، وتشيكوسلوفاكيا والمجر ونيبال وأفغانستان وسويسرا .

١١ — **والغالب أن يكون اقليم الدولة وحدة قائمة بذاتها ،** بمعنى أن تكون أجزاؤه متصلة الأوصال ، لا يوجد بينها اقليم دولة أخرى ، ولكن قد يترتب على بعض العوامل انشطار اقليم الدولة ، لوجود اقليم أو جزء من اقليم دولة أخرى يفصل أجزاء اقليم الدولة الأولى بعضها البعض . ومن أمثلة ذلك الباكستان التى كان ينقسم اقليمها قبل انفصال بنجلاديش عام ١٩٧١ الى قسمين يتوسطهما اقليم الهند ، هما الباكستان الشرقية والباكستان

الغربية . ومن أمثلة ذلك أيضا أن ولاية الاسكا يفصلها الاقليم الكندي عن أقاليم الولايات الأمريكية الأخرى التسع والأربعين . وقد يحدث أن توجد أجزاء من أقاليم الدولة محصورة في أقاليم دول أخرى بحيث لا يمكن الاتصال بها إلا عن طريق هذه الأقاليم الأخيرة . ويطلق على أجزاء الأقاليم المحصورة بهذه الطريقة اصطلاح *Les Enclaves* ، ومن أمثلة ذلك الاقليم الأمريكى الذى يطلق عليه *Point Robert* الذى لا يمكن الاتصال به إلا عن طريق كندا .

٣ — **ومن الأجزاء الهامة في اقليم الدولة من ناحية القانون الدولى العام الحدود** ، وترجع أهميتها الى أنها تعد النقاط الاقليمية التى عندها تتوقف سيادة الدولة واختصاصاتها نتيجة لبدء اقليم دولة أخرى ، وما يلى ذلك من سريان سيادة واختصاصات هذه الدولة الأخيرة . ولذا يهتم القانون الدولى العام العرفى والاتفاقى بتحديد حدود الدولة ، لأن عدم وضوح الحدود الفاصلة بين أقاليم الدول قد يؤدى الى تأزم العلاقات بين الدول ، وقد يجبر بالتالى الى الدخول فى نزاع مسلح . ومن أمثلة ذلك النزاع المسلح الذى قام بين الهند والصين والذى مازال معلقا ، والنزاع الذى نشب بين الدولتين العربيتين الجزائر ومراكش فى نهاية (١٩٦٣) ، والنزاع الذى يقوم بين الحبشة والصومال منذ ١٩٦٤ . وتتميز الحدود فى البلاد التى تحررت أممها من الاستعمار ، بعدم وضوحها ، وعدم تمثليتها مع مصالح الشعب ، وذلك لأنها خططت فى فترة الاستعمار الذى كان يقيم الحواجز المصطنعة من أجل تحقيق مصالحه الذاتية الاستعمارية واغفال المصالح الحقيقية لسكان الاقليم ، والتكامل الاقتصادى الذى يربط بين الأقاليم المختلفة ، وذلك لأن هذه الحدود تم تخطيطها بطريقة تحكمية ، ولذا فإن الخلافات الدولية التى تدور حول الحدود ستشمل حيزا ملموسا فى الحياة الدولية المعاصرة ، خاصة فى القارتين الأفريقية والآسيوية .

والحدود إما أن تكون طبيعية وإما أن تكون صناعية من عمل الإنسان ، وقد تكون وهمية تتبع خطوط العرض والطول .
وقد يعنى المشرع الدستورى برسم حدود الدولة ، ومن أمثلة ذلك ما فعله الدستور الليبى فى مادته الرابعة ، ولكن يلاحظ أن تحديد الدستور لحدود الدول لا يلزم الدول الأخرى إلا بالقدر الذى يتفق فيه هذا التحديد مع الحدود الحقيقية للدولة وفقا لقواعد القانون الدولى ، وخاصة الاتفاقيات الدولية التى تحدد الحدود الفاصلة بين الدول المتجاورة ، والقول بعكس ذلك يؤدى الى تحكم الدولة الكبيرة القوية فى اقليم الدول الأخرى الصغيرة والمتوسطة ، حيث يكون مناط الأمر للقوة وتتوارى سيادة القانون .

١٤ — ويفرق الاستاذ كافاريه بين أجزاء اقليم الدولة الوطنى ، الذى يتكون من الاقليم الأرضى متضمنا الاملاك الخاصة والعامة ، والاقليم النهري

الذى يضم الأنهار والقنوات الوطنية ، والاقليم البحرى الذى يشمل أجزاء من البحر ، **والفضاء الجوى** ، ويضيف الأستاذ كفاية الى الاجزاء السابقة بالنسبة لبعض الدول جزءا آخر يطلق عليه اقليم ما وراء البحار ، ويرى أنه يعد ابتداءا للاقليم الوطنى ويخضع لسلطة الدولة . وهذه الملاحظة من جانب الأستاذ كفاية تتفق مع حالة المجتمع الدولى فى فترة ما قبل التنظيم الدولى ، حيث كان الاستعمار من النظم التى يعترف بها القانون الدولى العام التقليدى ، وترتب على ذلك ضم الدول الكبرى لمناطق شاسعة فى أمريكا وأفريقيا وآسيا الى أقاليمها دون مراعاة لحقوق شعوبها ، وهو أمر لم يعد متمشيا مع القانون الدولى العام المعاصر الذى يعطى الشعوب الحق فى تقرير مصيرها دون اعتداد بما اكتسبته بعض الدول من حقوق فى ظل القانون الدولى التقليدى على أقاليم لا تربطها بها صلة ، ولا يفيد فى ذلك ما تقضى به النصوص الدستورية فى هذه الدول ، ومن أمثلة ذلك المادة ١٠٩ من الدستور الفرنسى لعام ١٩٤٦ ، والمادة الأولى من الدستور البرتغالى لعام ١٩٣٣ ، كذلك نلاحظ أنه طبقا للدستور الفرنسى لعام ١٩٥٨ ، فإن الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار تم ادماجها فى الاقليم الوطنى الفرنسى ، ومع ذلك فإن هذا الدستور لم ينص على أحكام موحدة تسرى على سائر الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار ، كذلك بفرق الدستور الفرنسى لعام ١٩٥٨ بين الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار وأقاليم الدول الاعضاء فى المجموعة الفرنسية ، كما يستفاد ذلك من المواد ٧٧ وما بعدها من الدستور الفرنسى .

١٥ — ويرى أوبنهايم ان اقليم الدولة يتكون من الأرض التى تقع داخل حدودها ، يضاف اليها بالنسبة للدولة الشاطئبة بحض المياه التى تقع داخل اقليمها أو تلتصقها ، وهذه المياه نوعان هما : المياه الوطنية التى تشمل البحيرات والقنوات والأنهار والموانئ والمنشآت البحرية وبعض مياه الخلجان ، وهى الأجزاء التى يطلق عليها أحيانا تسميته المياه الداخلية . والمياه الإقليمية تضم حزاما من مياه البحر يحيط بالدولة وقد تدخل فيه كذلك بعض الخلجان والمضائق . والتفرقة بين المياه الداخلية والمياه الإقليمية لها أهميتها فى القانون الدولى العام .

١٦ — الأجزاء الحكومية من اقليم الدولة كان الفقه التقليدى فى القانون الدولى العام ، يأخذ فى بعض الحالات بنظرية امتداد اقليم الدولة ، بقصد تغليل الحالات التى تبأثر فيها الدولة سلطاتها خارج اقليمها . ومن ثم نظر هذا الفقه الى السفن الحربية والسفن المملوكة للدولة ، أى السفن العامة والسفن التجارية التى ترفع علم الدولة ، على أنها أجزاء من اقليم الدولة فى حالة وجودها فى المياه الإقليمية لدولة أجنبية ، أو فى البحر العالى ، وبهذه الصورة كان ينظر أيضا فى الماضى الى مقار البعثات الدبلوماسية الأجنبية .

١٧ — وليست كل أجزاء اقليم الدولة يمكن التنازل عنها ، حيث لا يمكن

التنازل عن المياه الإقليمية أو عن باطن الأرض ، لعدم إمكان فصل هذين الجزئين من إقليم الدولة عن الأرض التي تتصل بالمياه الإقليمية ، أو عن الأرض التي يوجد في أسفلها باطن الأرض ، ويكون السبيل إلى التصرف في باطن الأرض ، ونقل أى منهما أو جزء منهما إلى سيادة دولة أخرى ، إنما عن طريق التصرف في جزء الأرض الذي تحيط به المياه أو الذي يعلو باطن الأرض . ولا يرد على القاعدة السابقة إلا استثناء واحد ، وهو الخاص بالفرض الذي تكون فيه الحدود بين دولتين مكونة من المياه ، أى توجد الحدود على سطح المياه ، ففي هذه الحالة يمكن التنازل عن المياه وحدها ، من جانب أى من هاتين الدولتين للأخرى .

١٨ — ويلاحظ أنه طبقاً للمادة السادسة من الدستور السوفيتي ، فإن الإقليم يشمل سطح الأرض وباطنها والمياه ، والمنشآت والسفن البحرية ، والمنشآت والمركبات الجوية ، كذلك نلاحظ أن فقه القانون الدولي في الاتحاد السوفيتي لا يرى في الإقليم مجرد نطاق تسرى في داخله سلطات الدولة ، ولكن ينظر إليه على أساس أنه محل حق للدولة ، وطبقاً لفقه السوفييتي ، فإنه يجوز الحجز على السفن الخاصة في الموانئ الأجنبية كوسيلة للوفاء بالديون ، ولكن هذا الفقه يرفض التسليم بهذا الحق للدولة الساحلية بالنسبة للسفن التجارية السوفيتية ، وذلك على أساس أى هذه السفن تعد في روسيا مملوكة للدولة ، ومن ثم فهي تتمتع بالحصانة التي يقرها القانون الدولي للسفن العامة ، في حالة وجودها في المياه الداخلية أو الإقليمية لدولة أجنبية .

ثانياً — اكتساب الإقليم :

١ — حصر هذه الأسباب : تختلف تقسيمات الفقهاء لأسباب كسب الإقليم : فمنهم من يفرق بين السبب التاريخي والسياسي لاكتساب الإقليم وهو الفتح أو الغزو ، وبين الطرق القانونية التي تنفرع إلى فرعين : الأول طرق مقابلة لطرق اكتساب الملكية في القانون الداخلي « القانون الخاص » وتشمل الحيازة والاستيلاء أو وضع اليد ثم التنازل ، وأخيراً التقادم . والفرع الثاني يقصد به الحالة التي يدخل فيها الإقليم تحت سيادة الدولة ، ويمتد إليه اختصاصها على أثر حكم صادر من هيئة قضائية دولية .

ومن الشراح من يفرق في دراسته لأسباب اكتساب الإقليم بين الأسباب التقليدية ، ويعالج تحت هذا العنوان : الاستيلاء ، إضافة للمحقات ، التنازل ، الفتح والتقادم ، ثم يعالج الوضع الحالي في القانون الدولي العام ، وينتقد الأسباب التقليدية لاكتساب الإقليم ، ويرى أنها نشأت في عصر لم يكن فيه مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الأهمية التي نشاهدها الآن . وقد ترتب على ذلك أن أجازت الدول لنفسها أن تضم إلى أقاليمها ، أو تمد ولايتها ، إلى

أقاليم تستقر عليها شعوب تختلف من حيث الجنس واللغة والأمانى القومية عن شعب الدولة التى ضمت إليها تلك الأقاليم ، ويرى أن اكتساب الاقليم عن طريق الاكتشاف لم تعد له الا أهمية ضئيلة جدا وذلك فى دائرة المناطق القطبية التى لم تثبت عليها الولاية لدولة ما بعد ، ويخلصون من ذلك الى المناداة بإسقاط الفتح أيضا من بين أسباب اكتساب الاقليم فى القانون الدولى العام ، لأن هذا القانون — فى صورته الراهنة — يحرم الحرب التى تهدف الى إخضاع الدول والسيطرة على أقاليمها .

٢ — **سلطة اكتساب الاقليم** : يجب الا يقع الخلط بين اكتساب الاقليم بواسطة دولة عضو فى الجماعة الدولية ، وبين تأسيس دولة جديدة أو اكتساب الفرد العادى أو جماعة من الأفراد لاقليم معين . فعندما تقوم جماعة من الأفراد بالإقامة على جزء معين من الكرة الأرضية لا يعد جزءا من اقليم أية دولة ، وتنشئ دولة جديدة عليه ، فأنها بذلك لا تصبح مباشرة عضوا فى الجماعة الدولية ، لأنه فى هذه الحالة تثار مشكلة الاعتراف بالدولة فى القانون الدولى العام ، كما سبق أن رأينا فى مقدمة هذا الفصل .

كذلك عندما يقوم أحد الأفراد أو احدى منظمات القانون الداخلى باكتساب اقليم ليس جزءا من اقليم احدى الدول ، سواء أكان هذا الاقليم مسكونا أو غير مسكون (جزيرة مثلا) ، أو عن طريق التنازل الذى تقوم به قبيلة لأخرى ، فانه فى هذه الحالات لا يصبح الاقليم جزءا من اقليم الدولة التى ينبعها الفرد أو الهيئة الخاصة ، ما لم يكن الاستيلاء على الاقليم أو التنازل عنه قد تم باسم هذه الدولة وموافقتها ، وقامت هذه الدولة بإدارة الاقليم . لأنه بغير ذلك ، يكون الاستيلاء على الاقليم قد تم خارج نطاق القانون الدولى ، ولا تسرى أحكامه عليه الا اذا نشأت فى الاقليم دولة جديدة توافرت فيها الأركان التى يستلزمها القانون الدولى ، كما حصل ذلك بالنسبة لانشاء دولة الكونغو الحرة ، وأيضا عندما قسام السير جيمس بروك عام ١٨٤١ ، بالاستيلاء على اقليم ساراواك فى شمال بورنيو وتكوين دولة جديدة فرض نفسه رئيسا لها ، تحت حماية بريطانيا ، ولقد بقيت ساراواك دولة تحت الحماية البريطانية حتى عام ١٨٣٦ ، حيث ابتداء من هذا التاريخ زعم البريطانيون أنها جزء من مستعمراتهم .

٣ — **المذهب القديم فى اكتساب الاقليم** : عندما وضع جروسيوس أسس القانون الدولى العام الحديث ، كان اقليم الدولة ما زال يقع الخلط بينه وبين أملاك الملك ، وذلك كآثر من آثار العصور الوسطى . ولقد ترتب على ذلك أن طبق جروسيوس ومن جاء بعده من الفقهاء ، قواعد القانون الرومانى الخاصة باكتساب الملكية ، على اكتساب الاقليم . وفى الوقت الحاضر ، فان اكتساب الاقليم من جانب الدولة لا يعنى أكثر من اكتساب السيادة عليه ، ولذلك فان قواعد القانون الرومانى والقانون الخاص باكتساب

الملكية ، لم يعد من الممكن تطبيقها . ومع ذلك فإن الأخذ بهذه القواعد في الماضي ترك آثارا لم يعد من الممكن ازالتها بسهولة ، خصوصا اذا كانت هذه الآثار ما زالت تتفق مع ما تجرى عليه الدول في اكتساب الاقليم .

٤ — وينادى البعض بهجر التتادم لأنه يقوم على الاغتصاب ، ولا توجد له في القانون الدولي العام مبررات مثل تلك التي يمكن القول بها في اكتساب الملكية الخاصة في القانون الخاص .

ويرى هذا الفريق من الشراح أن أسباب اكتساب الاقليم في القانون الدولي العام المعاصر يمكن ردها الى : اضافة الملحقات ، وحق الشعب في تقرير مصيره واستعادة شعب الدولة الاقليم السليب بالوسائل السلمية أو بالقوة في حالة فشل الوسائل السلمية ، والاستقلال في حالة الشعوب التابعة مهما كانت التبعية واشكالها القانونية .

٥ — ومن الشراح من يقسم أسباب اكتساب الاقليم الى أسباب أصلية وهي الأسباب التي تؤدي الى دخول اقليم تحت ولاية الدولة دون أن يكون قد سبق له الدخول في سيادة دولة أخرى ، وهذه الأسباب هي : الاستيلاء والاضافة وأسباب تؤدي الى نقل السيادة على الاقليم من دولة لأخرى وهي : التنازل والتتادم والفتح .

ومما سبق يتضح أننا في القانون الدولي العام نفتقر الى تقسيم واحد مجتمع عليه من جانب الفقه ، وذلك يحملنا الى عدم ترجيح أى من التقسيمات التي قام بها علماء القانون الدولي العام ، أو محاولة اضافة تقسيم جديد اليها ، وذلك لانعدام القيمة العملية لمثل تلك المحاولة في الفترة الحالية من تطور القانون الدولي العام ، ونكتفى بأن نعالج الأسباب المختلفة لاكتساب الاقليم التي جرت عادة الفقهاء على دراستها ، مقسمين اياها الى طائفتين .

١ (أسباب تاريخية ، فقدت كل أو معظم أهميتها نتيجة لتطور قواعد القانون الدولي العام وتطور الجماعة الدولية ، وتحت هذا العنوان يمكن أن تندرج دراسة الأسباب الآتية : ١ السبب التاريخي الذي عاصر نشوء القانون الدولي العام ، والذي يجب أن يزول نهائيا بعد تقرير عدم مشروعية الحرب التي تهدف الى غزو الاقاليم التابعة للدول الاخرى التي اكتسبت السيادة على تلك الاقاليم بطريقة مشروعة ، وهذا السبب هو : الفتح أو الغزو ، ٢ — الاستيلاء : مع ملاحظة اندثار كل الأهمية التي كان يتمتع بها هذا السبب في الماضي نظرا لاستكمال استكشاف جميع أجزاء الكرة الأرضية في الوقت الحالي ، ٣ — التتادم : وهو الآخر لم تعد له أهمية كبرى في الوقت المعاصر ، ولم تكن له تلك الأهمية في الماضي أيضا ، نظرا لغموض القواعد القانونية الخاصة بالتتادم في القانون الدولي العام . وإذا كنا ندرس هذه الأسباب ، مع إيماننا بأنها فقدت كل أهميتها أو هي في طريقها الى ذلك ،

فذلك راجع لاننا نرى أنه بالرغم من هذه الحقيقة ، فإنه يمكن لدولة ما في حالة النزاع بينها وبين دولة أخرى على ثبوت السيادة على اقليم معين — ان تتمسك في دفاعها عن سيادتها باحدى الطرق السابقة — وذلك اذا كان الاقليم المتنازع عليه قد ارتبط بالدولة في فترة زمنية كان القانون الدولي العام يعترف فيها بهذه الطريقة بين اسباب اكتساب السيادة على الاقليم .

١. — الفتح أو الغزو :

يقصد بذلك الاجهاز على الوجود القانوني للدولة على اثر عمليات حربية ، وضم اقليم الدولة المهزومة الى اقليم الدولة المنتصرة . ويرى شراح القانون الدولي ان اكتساب الاقليم بهذه الوسيلة يستلزم الفناء الكلى للدولة المهزومة ، وذلك لا يتسنى الا بعد انتهاء الحرب من الناحية القانونية ، وينبنى على ذلك ان ضم الاقليم أو جزء من الاقاليم الذى تلجأ اليه الدول المتحاربة قبل ان يتقرر المصير النهائى للحرب ، يعد عملا سياسيا ، يهدف الى تقوية مركز الطرف الذى يقوم به ، ولكنه لا يعد من وجهة نظر القانون الدولي العلم مكسبا للسيادة على هذا الاقليم .

ولقد سبق لنا القول بأن اكتساب الاقليم بهذه الطريقة أصبح يتعلق بالماضى ، حيث كانت الحرب مشروعة ، وقد تغير هذا الوضع الآن ، خصوصا بعد ما جاء فى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ما يلى : نحن شعوب الأمم المتحدة . وقد آلينا على انفسنا : أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين احزانا يعجز عنها الوصف . وما جاء فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من نفس الميثاق من الالتزام بأن (يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامهما ضد سلامة الاتليم أو الاستقلال السياسى لاية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة) .

ومن ثم تتوقف الأهمية لهذه الطريقة على الحالات التى تم فيها اكتساب الاقليم فى فترة ما قبل تحريم الحرب . وكذلك يمكن القول بأن الالتجاء الى القوة ما زال مشروعا فى الفرض الذى يفتصب فيه الاقليم الذى كان عليه أحد الشعوب عن طريق القوة ولا تجدى الوسائل السلمية فى استرداده ، وذلك كما هو الحال بالنسبة لشعب فلسطين بعد أن اغتصبت دولة اليهود الاقليم العربى الذى كان يقطنه هذا الشعب العربى . ونلاحظ أنه بطريق الغزو قد تم خلال القرن التاسع عشر توحيد بعض الدول ، ومن أمثلة ذلك اقامة الوحدة الالمانية على يد بروسيا خلال النصف الثانى من القرن الماضى ، وتوحيد ايطاليا على يد مملكة سردينيا واعلان ملكها رئيسا للدولة الايطالية فى ٢٣ مارس سنة ١٨٦١ .

وضع الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد عدوان ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ :
رأينا ان الغزو كان في ظل القانون الدولي العام التقليدي من أسباب اكتساب الاقليم وانه لم يعد له هذا الوصف منذ بداية عهد التنظيم الدولي الذي كان من أهدافه تحريم استعمال القوة لأغراض توسعية أو كأداة لتحقيق السياسة القومية من جانب الدول . وقبل أن نترك هذا الموضوع نرى من الضروري الإشارة الى وضع الأقاليم العربية الموجودة الآن تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولكي تكون هذه الإشارة موضوعية الى أقصى حد ، فإننا نبدأ بالقاء نظرة عامة على طائفة من الوثائق القانونية التي تجمع على استبعاد الفزو كوسيلة لاكتساب الاقليم . من ذلك نجد مؤتمر الدول الأمريكية الذي انعقد في واشنطن عام ١٨٩٩ وافق على توصية تقضى بأن جميع حالات التنازل عن الاقليم التي تمت خلال فترة معاهدة التحكيم تكون باطلة اذا كانت قد وقعت تحت التهديد بالحرب أو الضغط المسلح . من ذلك ايضا المشروع رقم ٣٠ الخاص بتقنين القانون الذي اقترحه مؤتمر الدول الأمريكية عام ١٩٢٥ الذي أكد بطلان (كل ضم أو اكتساب الأقاليم عن طريق الحرب أو التهديد بها ، أو اثناء وجود قوة مسلحة ، أو كان نتيجة لوضع اليد الذي تم بالقوة) . كذلك فان ميثاق بوجوتا بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٤٨ قضى في مادته الخامسة بأن (النصر لا يخلق الحقوق) . وفي مادته السابعة عشرة بأن (الفتوحات الإقليمية والمزايا الخاصة ، التي يتم الحصول عليها بطريق القوة ، أو بأية وسيلة أخرى من وسائل الاكراه ، تكون باطلة) .

ونسوص عهد عصبة الأمم ، وميثاق باريس عام ١٩٢٨ ترفض الحرب كوسيلة لتحقيق السيادة الوطنية ، ولذلك نجد جمعية عصبة الأمم تصدر في ١١ مارس ١٩٣٢ — بخصوص منشوريا — قرارا يقضى بأن كل معاهدة أو اتفاق يخالف عهد عصبة الأمم أو ميثاق باريس يكون باطلا . وفي ٧ يناير سنة ١٩٣٢ كتب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الى اليابان بأن دولته ليس في نيتها الاعتراف بأى وضع أو معاهدة أو اتفاق يكون مخالفا لعهد عصبة الأمم أو ميثاق باريس ، كذلك وقفت عصبة الأمم موقفا مهائلا عندما امتنعت ، عن الاعتراف بالأمر الواقع الذي نشأ عن غزو ايطاليا للحبشة .

كذلك تمسك الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية بالقاعدة السابقة بالنسبة للغزوات الألمانية ، من ذلك أن الرئيس فرانكلين روزفلت ، في رسالة مؤرخة ١٥ يونيو عام ١٩٤٠ ردا على رسالة بعث بها اليه رئيس وزراء فرنسا ، أشار الى أنه طبقا لمبدأ عدم الاعتراف بآثار الغزوات الإقليمية التي تتم عن طريق الاعتداء العسكرى ، فان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (لن تعترف بأية محاولة تهدف الى النيل بالقوة من الاستقلال أو الوحدة الإقليمية لفرنسا ، وفي ١٤ اغسطس ١٩٤١ أشار ميثاق الأطلنطى الذي صاغه

روزنلت وتشرشل الى عدم امكن (احداث تغييرات اقليلية لا تكون مطابقة
للارادة الحقيقية التى يتم التعبير عنها بحرية من جانب الشعوب التى يهـما
الامر) . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قضى المجتمع الدولى بصورة
قاطعة بعدم مشروعية الحرب وما يترتب عليها من آثار اقليلية ، كما يستفاد
ذلك من مقدمة ميثاق الأمم المتحدة وكثير من نصوصه ، ولذلك يكون ما أعلنته
اسرائيل فى فبراير ١٩٦٨ ، بعد انتصارها فى حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ من تغيير
الوضع القانونى لمدينة القدس ، واعتبار اقاليم الضفة الغربية للأردن وغزة
وغيرها من الاقاليم التى استولت عليها بعد هذه الحرب ((اقاليمها غير تابعة
للعـدو)) ، — وهو تعبير لا يمكن أن يعنى الا أنه اجراء اسرائيلى لبسط نفوذها
على هذه الاقاليم ، — غير مقبول طبقا لاحكام القانون الدولى العام . كذلك
فإن ما تطالب به اسرائيل لقبول قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر
١٩٦٧ ، من أن يكون لها حق المرور فى المياه الدولية ، وهى تعنى بذلك أمور
منها المرور فى قناة السويس ، وبأن تكون لها حدود آمنة مع الدول العربية ،
وأن تقبل هذه الدول التفاوض معها وعقد الصلح ، انها هى مطالب مؤسسة
على امر واقع انشاء استعمال غير مشروع للقوة وبالتالي تكون بمثابة مطالب
غير مشروعة طبقا للقانون الدولى العام . ومن الغريب أن الولايات المتحدة
التي تمسكت منذ نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين بقاعدة
عدم الاعتراف بالأمر الواقع ، كما يبدو ذلك من الوثائق القانونية التى اشـرنا
اليها ، تساند اسرائيل فى ادعاءاتها ، وتظاهرها بكل ما أوتيت من نفوذ
دبلوماسى وسياسى وعسكرى ، لكى تحقق لها ما تدعو اليه ، ولكن هذا
الموقف المخالف للقانون الدولى من جانب الولايات المتحدة ، لا يمنع الدول
العربية من استخلاص حقوقها بالقوة ، لأنها فى هذه الحالة تباشر حقا يقرره
لها القانون الدولى ، ويكون من الواجب على المجتمع الدولى الذى قرر عدم
مشروعية الحرب ، ورفض فكرة الأمر الواقع ، تقديم العون لها . كذلك
تكون المقاومة التى تباشرها الشعوب العربية ، وعلى رأسها الحركة الرائدة
لشعب فلسطين ، قائمة على أساس مشروع من القانون الدولى العام ،
اعترف بها هذا القانون منذ القدم ، وأكدها بمناسبة احتلال اليابان لمنشوريا،
واحتلال ايطاليا للحبشة ، واحتلال المانيا لأجزاء من أوروبا ، خصوصا المقاومة
التي قام بها الشعب الفرنسى بعد الغزو الألمانى خلال الحرب العالمية الثانية .
وهذا يتفق مع أحكام المحاكم الدولية المتعلقة بالاحتلال العسكرى ،
التي ترى أنه لا يؤدى من الناحية القانونية الى نقل السيادة ، وأن الاحتلال
ليس سوى سلطة واقعية لا تؤثر فى الوضع القانونى للأقليم ، وهذا ما أكدته
دائما قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقليلية الفلسطينية .
ويلاحظ أن أوبنهايم يرى أن الاقليم الذى يتم غزوه ويصبح تحت سيطرة
الدولة المنتصرة ، يبقى من الناحية القانونية مشمولا بسيادة الدولة المهزومة ،
حتى يصير عن طريق الضم ، جزءا من اقليم الدولة المنتصرة ، وأن هذا

الاقليم لا يصبح غداة الهزيمة اقليما لا سيادة عليه ، ولذلك فلا بد من التنازل من جانب الدولة المهزومة ، أو الضم من جانب الدولة المنتصرة ، لكى يصبح جزءا من اقليم هذه الدولة الأخيرة .

ونحن وان كنا مع أوبنهايم فى أن الهزيمة العسكرية لا يترتب عليها زوال سيادة الدولة المهزومة عن الاقليم الذى تسيطر عليه الدولة المنتصرة ، وأن هذا الاقليم لا يعد اقليما مباحا لا سيادة عليه ، للأسباب التى أشرنا إليها سابقا ، وأهمها عدم مشروعية الحرب فى القانون الدولى العام المعاصر ، إلا أننا مع ذلك لا نتفق مع أوبنهايم فى أن هذا الاقليم يمكن أن يدخل فى عداد اقليم الدولة المنتصرة باحدى طريقتين أما التنازل وأما الضم ، وذلك لأن التنازل إن يكون إلا فى معاهدة تبرمها الدول المهزومة تحت تهديد القوة وتحت أثر الأمر الواقع الناشئ من احتلال كل أو جزء من اقليمها ، ومثل هذه المعاهدة تكون باطلة ، لانعدام الإرادة الحرة فى جانب الدولة المهزومة المتنازلة .

كذلك فإن الضم الذى تقوم به الدولة المنتصرة بإرادتها المنفردة يكون باطلا ، لأنه ترتب على إجراء غير مشروع فى القانون الدولى العام ، وهو استعمال القوة ، وبالتالي لا تكون له أية آثار قانونية فى حق شعب الاقليم والدولة المهزومة .

والقواعد السابقة تستفاد كذلك من وضع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أشار الى ذلك الاستاذ كلسن فى مقال منشور فى المجلة الأمريكية للقانون الدولى عام ١٩٤٥ ، ص ٥١٨ — ٦٢٦ ، الذى يرى أن التصريح الذى صدر عن الدول الأربع والذى تعهدت فيه بعدم ضم الأقاليم الألمانية لم يكن له أثر سياسى فقط ، دون أن تترتب عليه آثار قانونية ، حيث لم يؤد الى زوال ألمانيا كدولة ذات سيادة . لأن التصريح الرباعى أشار الى تولى الدول الأربع السلطة لا السيادة . كذلك نلاحظ حرص وزارة الخارجية البريطانية فى إبريل ١٩٤٦ ، بمناسبة حبس أحد المواطنين الألمان ، على تأكيد أن ألمانيا مازالت قائمة كدولة .

ثم إن حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن القياس عليها ، لأن الأمر كان يتعلق باستسلام كامل من جانب هذه الدولة ، وهو أمر لم يتحقق بالنسبة للدول العربية بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ولذلك فإن استسلام ألمانيا الكامل أدى الى انشاء مجلس للرقابة يضم الدول الأربع الكبرى ، لمباشرة السلطة التشريعية ، والذى أصدر طائفة من القوانين ، مثل القانون رقم ١ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ الذى قرر إلغاء قوانين التفرقة فى المعاملة التى كانت تقوم عليها ألمانيا النازية . وأيضا ترتب على الاستسلام تولى ، الدول الأربع المسائل الخاصة بعلاقة ألمانيا بالدول الأخرى ، بما فى ذلك إلغاء ، وتنفيذ ، وإعادة العمل ، بالمعاهدات التى كانت ألمانيا طرفا فيها ، كما يستفاد

يستفاد من الاعلان رقم ٢ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ ، حيث جاء في الفصل الثالث منه انه ابتداء من استسلام ألمانيا تتوقف علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والتجارية وغير ذلك من العلاقات الدولية مع الدول الأجنبية ، وتوضع المباني والأماك والسجلات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية والألمانية تحت تصرف ممثلي الحلفاء . ولقد أنشأ التصريح الرباعي الصادر في ٥ يونيو ١٩٤٥ ثلاث هيئات لمباشرة السلطة داخل ألمانيا ، هي (أ) هيئة رئاسة القوات البريطانية والأمريكية والروسية والفرنسية . (ب) جهاز الرقابة : وكان يتكون من رؤساء القيادات الأربع ، ويتولى سائر الأمور التي تتعلق بألمانيا . (ج) السلطة الحاكمة للحلفاء التي عهد إليها بإدارة منطقة برلين الكبرى ، وتباشر وظائفها تحت اشراف مجلس الرقابة ، وهذه السلطة تتكون من رؤساء القيادات الأربع ، وكان لكل منهم **رئاستها بالنيابة** . وفي ٢٦ مايو ١٩٦٢ تم إبرام الاتفاق الذي حدد علاقة ألمانيا الغربية بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، ونص على إعادة السلطات الكاملة لألمانيا الغربية .

والوضع القانوني لألمانيا بعد استسلامها في الحرب العالمية الثانية ، الذي أشرنا إليه بايجاز ، يوضح التفرقة التي كان يأخذ بها الفقه التقليدي ، بين اثر الغزو والتسليم . فبعد التسليم غير المشروط ، والفناء الحكومة الألمانية في تصريح موحد للدول الأربع المنتصرة بتاريخ ٥ يونيو ١٩٤٥ ، قامت بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا ، بتولى زمام السلطة في ألمانيا بما في ذلك السلطات الاتحادية والمحلية ، ولكن التصريح الرباعي أشار مع ذلك الى أن تولى السلطة بالصورة السابقة ، لا يعنى ضم ألمانيا الى الدول التي صدر عنها التصريح ، ولذلك يرى بعض الفقهاء أن هذا التصريح — الذي نفى قصد الدول الصادر عنها ضم ألمانيا — هو الذي يعد الاساس الذي باشرت بناء عليه هذه الدول سلطاتها في ألمانيا ، وأنه كنتيجة لهذا الاعلان ، والاجراءات التي بنيت عليه ، فان الشخصية الدولية لألمانيا كانت موقوفه ، وظلت كذلك ، حتى تم إعادة انشاء الحكومة الألمانية ، التي انهارت باستسلام ألمانيا ، وبذلك يكون رأى أوبنهايم غير متفق مع القسانون الدولي المعاصر .

ولكشف المطامع الاقليمية لاسرائيل ، وابرار الاساس التوسعي الذي قامت عليه ، فان أبلغ دليل على ذلك يستفاد من مذكرة وزير خارجيتها الى المبعوث الدولي الدكتور جوناو يارنج المؤرخه ١٥ أكتوبر ١٩٦٨ ، والتي نظرا لاهميتها الكبرى في هذا الصدد نحيل على نصها الكامل ، مع مذكرة وزيرة خارجية الجمهورية العربية المتحدة المؤرخة في ١٩ أكتوبر ١٩٦٨ ، في مؤلفنا : مشكلة الشرق الأوسط .

٢ — الاستيلاء أو وضع اليد أو الحيازة :

ويقصد بذلك امتداد سيادة الدولة على إقليم غير مشمول بسيادة دولة ما ، وواضح أن هذه الطريقة تعد من طرق اكتساب الإقليم ، التي قد دخلت — أو كادت أن تدخل — في ذمة التاريخ ، وذلك لموضوح معالم أجزاء الكرة الأرضية وانتهاء اكتشافها وامتداد سيادة الدول إليها ، وبهذا لم تعد هناك أقاليم مباحة خالية من أية سيادة عليها . ومن الشروط التي كان الكتاب المؤسسون للقانون الدولي العام يحرصون على إبرازها عند دراستهم لهذه الوسيلة ، استلزام أن يكون الاستيلاء قد تم بواسطة دولة ، ولذا فإن استيلاء الفرد العادي ، أو جماعة من الأفراد لا يصدق عليهم تعريف الدولة ، لا يمد مكسبا للسيادة على الإقليم ، ولا يمنع من أن تقوم دولة ما بالاستيلاء على نفس الإقليم ومد سيادتها عليه . ومن الأساليب التي كانت تلجأ إليها الدول في هذا الصدد تكوين شركات يكون غرضها الرئيسي الاستيلاء على الأقاليم التي لا تشملها سيادة دولة ما ، وضمها إلى إقليم الدولة التي تكونت في ظل قوانينها تلك الشركات ، بمعنى أن الاستيلاء كانت تقوم به الشركة ، باسم الدولة التابعة لها .

ومن أمثلة ذلك : الشركة الإنجليزية للهند الشرقية التي تأسست عام ١٥٩٩ ، والشركة الهولندية الشرقية التي تأسست عام ١٦٠٢ ، والشركة الفرنسية للهند الشرقية التي تأسست عام ١٦٦٤ .

وفي الماضي كان الشراح يرون أن اكتساب الإقليم بهذه الطريقة يمكن أن يشمل أيضا الإقليم الذي كان مشمولا بسيادة دولة معينة متى دخلت عنه تلك الدولة دون أن تدخله في سيادة دولة أخرى ، وهنا يصبح الإقليم في حكم الأموال المهجورة ، ومن الأمثلة التاريخية لذلك ، تخلى إسبانيا عن جزيرة بالاماس ثم استيلاء هولندا عليها ، وقد ذهب فريق من الاسرائيليين إلى ذلك بعد إعلان الأردن فك الارتباط القانوني والإداري مع فلسطين .

ولقد تطورت الأحكام الخاصة بالاستيلاء أو وضع اليد على مدار العصور . ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذه الأحكام على النحو التالي :

خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان من شروط صحة وضع اليد، استلزام صدور قرار بذلك من الرئيس الديني للكنيسة الكاثوليكية، البابا . ومن ثم لم يكن الاكتشاف ووضع اليد المجردان كافيين من أجل اكتساب الإقليم . ويفسر ذلك بالخضوع الذي كان يوجد فيه رؤساء الدول التي كانت تتكون منها الجماعة الدولية في ذلك العصر تجاه البابا ، الرئيس الديني الأعلى بالنسبة لهم . وبهذه الطريقة سيطرت الدول الأوروبية الكاثوليكية على الأقاليم الأفريقية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

وعندما اصبحت السيطرة الفعلية للبابا على دول أوروبا الكاثوليكية . ومنازعة كثير من هذه الدول في أصل ومشروعية السلطة التي خلعها البابا على نفسه ، نشأت نظرية جديدة تعرف بنظرية الحق في الاكتشاف . ولقد ظهرت النظرية الجديدة خلال القرن السادس عشر ، وكانت تنادى بثبوت السيادة على الاقليم للدولة التي قامت باكتشافه .

ولكن سرعان مابرز الى الوجود التساؤل عن القيمة القانونية للاكتشاف الذى لا يؤدى الى وضع اليد الفعلى على الاقليم الذى تم اكتشافه ، خاصة وان تعريف الاكتشاف لم يكن متفقاً عليه من الجميع ، حيث ثار التساؤل في هذا الصدد عن ضرورة أو عدم ضرورة انزال الجيوش على الاقليم ، حتى يمكن أن يقال انه قد اكتشف فعلا بواسطة الدولة التى تتبعها تلك الجيوش .

وفي الوقت الحاضر هل يكفى التحليق بالطائرات فوق الاقليم مثلا حتى يقال انه قد تم اكتشافه ؟ ولذا اتجه الفقه الى اعتبار الاكتشاف وحده سندا ناقصا لسيادة الدولة على الاقليم ، واستقر الفقه على استلزام **الحيازة الحقيقية للاقليم** ، على أن يراعى في ذلك ظروف الدولة وكذا طبيعة الاقليم .

الاستيلاء على الاقاليم الافريقية وتصريح برلين بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٨٥ .
لتنظيم الاستيلاء على الاقاليم الافريقية بواسطة الدول الأوروبية الاستعمارية ، اتفقت تلك الدول على وضع شرطين أحدهما شكلى والآخر موضوعى ، وأرست ذلك في اتفاقية مشهورة تعرف باتفاقية برلين ١٨٨٥ . أما الشرط الموضوعى فكان يرمى الى الاستيلاء الفعلى على الاقليم ، ومناط ذلك قدرة الدولة على ضمان الأمن والحرية التجارية . وأما الشرط الشكلى فكان يتم بإعلان توجيه الدولة التى قامت بوضع يدها على الاقليم الى الدول الأوروبية الأخرى الموقعة على اتفاقية برلين السابق الإشارة إليها . وقد نص على تطبيق الاحكام الجديدة الخاصة بالقارة الافريقية على حالات الاستيلاء الجديدة ، أى التى تتم بعد توقيع معاهدة برلين ١٨٨٥ ، وذلك واضح من المادة ٣٨ من المعاهدة السابقة ، وكان الغرض من هذا النص هو احترام الأوضاع الاستعمارية التى تمت قبل إبرام الاتفاقية .

اضمحلال الحيازة كوسيلة لكسب الاقليم : سبقت لنا الإشارة الى هذا الوضع ، وثقلنا ان هذا الاضمحلال مرتبط بانتهاء عصر الاكتشافات ، ولا تكاد تكون لهذه الوسيلة أهمية معاصرة الا بالنسبة للمناطق القطبية ، وهى أهمية تكاد لا تذكر كما سنرى . ولكن التسابق بين الدول على اكتشاف الفضاء قد يبعث تلك الوسيلة الى الوجود ويعيد إليها بعض الأهمية ، على الأقل في المناقشات الفقهية الخاصة باكتساب السيادة على الفضاء .

٣ — التقادم المكتسب :

يختلف شراح القانون الدولي العام في تقدير أهمية التقادم في دائرة القانون الدولي العام بصورة عامة ، وفي اكتساب السيادة على الاقليم بصورة خاصة ، فمنهم من يرى الأخذ به في القانون الدولي العام ، أسوة بما هو متبع في القانون الداخلي . ويرى فريق آخر العكس ، على أساس أن هذه الوسيلة لا تتفق مع أحكام القانون الدولي العام . ويلاحظ أنه لا يمكن التمسك بالتقادم بخصوص الاقليم التي لا سيادة عليها لاية دولة ، لأن اكتساب السيادة على مثل هذه الاقليم إنما يكون عن طريق حيازتها ووضع اليد عليها ، ويمكن أن نتصور فرضا واحدا يمكن الادعاء فيه باكتساب السيادة على الاقليم بطريق التقادم ، وذلك في الحالة التي تباشر احدى الدول اختصاصات على جزء معين من اقليم دولة أخرى بطريقة علنية ، وعن علم تام من جانب هذه الدولة ، دون أي احتجاج من جانبها .

ومن الناحية العملية ، نلاحظ أن الموضوع لم يثر في العمل الا نادر جدا أمام هيئات التحكيم الدولي ، كما أن القرارات الصادرة عن هذه الهيئات لا تتفق بالنسبة لتحديد الفترة الزمنية التي ينتج التقادم بعد انقضائها اثره القانوني ، أي انتقال السيادة على الاقليم من دولة لأخرى ، حيث اكتفت بعض القرارات بمدة ٣٠ سنة ، بينما اشترط البعض الآخر ضرورة مضي أربعة فروع .

كذلك نلاحظ أن التنازع بين الحقوق أو السيادات في القانون الدولي العام لا يظهر الا بعد تمام الاستيلاء واستمراره لمدة طويلة . كما حصل بالنسبة لادعاءات الحكومة النرويجية على جزء من جزيرة جروين لاند . كذلك نلاحظ أن التقادم كنظام قانوني ، عندما انتقل من القانون الداخلي الى دائرة القانون الدولي العام ، أدخلت عليه تعديلات جوهرية ، لأنه لم يكن من الممكن تطبيق قواعد القانون الخاص على العلاقات الدولية ، وهذا ما يظهر على وجه الخصوص بالنسبة للمدة وشروط التقادم . فشروط التقادم التي يحفل بها القانون الدولي ، هي استمرار الحيازة ، ووضوحها ، وعدم انقطاعها ، والا تكون الحيازة بسبب غير مشروع في القانون الدولي ، مثل الاحتلال الذي ينتج عن استعمال القوة ، كما هو الحال بالنسبة للاقاليم الفلسطينية ، التي استولت عليها اسرائيل ابتداء من حرب ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٦٧ ، ومن أجل هذا حرصت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تصف حقوق الشعب الفلسطيني بأنها حقوق غير قابلة للتنازل عنها ، وغير قابلة للتقادم ، أو الاستيلاء عليها .

المبحث الثاني

تطبيق هذه المبادئ على الدولة الفلسطينية

الفرع الأول

الموضع القانوني الدولي لفلسطين عند

انشاء منظمة الأمم المتحدة

١ — يمكن اجمال الموضع القانوني الدولي لفلسطين عندما انشئت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، بأن فلسطين كانت تتمتع بمقامات الشخصية الدولية ، لأنها كانت خلال مرحلة منظمة عصبة الأمم — المثلة للشرعية الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية — تحت الانتداب فئة (١) ، مثلها في ذلك مثل كل من العراق وسوريا ولبنان . والتكيف القانوني لهذه الطائفة من طوائف الانتداب الثلاث التي أنشأها عهد عصبة الأمم ، أي الاقاليم التي تخضع للانتداب فئة (١) ، انها بلغت تطورها السياسي المؤهل لها للاستقلال الكامل ، لكنها لا تباشر اختصاص الدولة بذاتها ، بل تنوب عنها في ذلك الدولة المنتدبة ، التي كانت انجلترا ، في حالة فلسطين .

٢ — فلسطين عربية اقليميا وشعبا وسيادة طبقا للقانون الدولي .
نقف في هذه الفقرة قليلا أمام ادعاءات الصهيونية التي تؤسس عليها حقها في فلسطين . فهي تدعى ذلك على أساس تاريخي لما كان لليهود من دولة أو دويلات في فلسطين ، بعد خروجهم من مصر ، حيث بقيت مملكة اسرائيل قرابة قرنين ، حتى اندثرت ، بين عامي ٧٣٣ — ٧٢١ ق.م عندما غزا الاشوريون فلسطين .

وهنا نتضح حقيقة تاريخية هامة ، زورها اليهود وأذاعوها لدرجة اقناع العالم بها بهتاناً ، بادعائهم أن عرب فلسطين كانوا غزاة لها ، جاؤا اليها مع الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي ، والحقيقة أن عرب فلسطين يشكلون السكان الاصليين حتى في العصور السابقة على الاسلام . وعلماء التاريخ النصفون يعلنون ذلك صراحة ، ونكتفي بأن نشير الى شهادة Maxime Rodinson مؤلفة Israel and Arabs, 1968 Penguin Books حيث نقرأ في صفحة ٢١٦ أن « العرب في فلسطين كانوا سكانها الاصليين ، وقد تعربوا واسلم معظمهم مع الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي ، وهم سلالة الفلسطينيين والكنعانيين وغيرهم من القبائل القديمة .. عاشوا باستمرار وبغير انقطاع منذ فجر التاريخ ، حتى ليتمكن تعقب قدمهم واستقرارهم في فلسطين الى ما لا يقل عن أربعين قرناً » (١) .

(١) انظر في التفاصيل : Maxime Rodinson : Israel and Arabs, 1968.

ويتفق مع هذا المعنى أيضا ما كتبه الصحفي البريطاني مايكل آدمز في جريدة الجارديان البريطانية ، عدد ٣ نوفمبر ١٩٦٧ : « منذ خمسين عاما لم تكن مشكلة فلسطين ، لأنها كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية .. بيد انها كانت جزءا من الوطن العربى .. سكنها العرب بغية انقطاع ما يزيد على ١٣٠٠ سنة » (٢).

ويفسر بعض الباحثين الاصل العربى لشعب فلسطين بأنه : « منذ الالف الثالث قبل الميلاد على الاقل والجزيرة العربية تنقذ من أحشائها دوريا كل ثلاثة أو أربعة قرون ، موجات كانت تهجر مواطنها الاصلية في أعوام الجفاف والفتح وتلجأ الى انهار الشمال فى العراق وبلاد الشام ، ومصر ، ومنها من كان يضيق بها المقام هناك فيواصل مسيرته الى بلاد المغرب الادنى والاقصى .. ولذلك فكثير من المؤرخين المحترمين اليوم يميلون الى القول بأن المصريين القدماء ليسوا الا ساميين « عروبيين » سبقوا أخوتهم الى مصر قبل رحيل أولئك الى العراق وبلاد الشام بعشرة قرون على الاقل ، وأنهم واضعوا أساس ما يعرف بالحضارة الفرعونية القديمة .. فما يعرف بالوطن العربى اليوم بجناحيه الاسيوى والافريقى ، كان منذ أقدم عصور التاريخ وما يزال حتى اليوم ، منطقة واحدة ، تتبادل أجزاءها التأثير والتأثير فيما بينها سلبا وإيجابا ، جذبا ودفعاً .. » (٣) .

وبدون الاستغراق فى شهادة التاريخ على الجذر العميقة للسيادة العربية على فلسطين ، فإننا نكتفى بالإشارة الى ما جاء فى دراسة الدكتور فيصل خالد النفورى عن تاريخ فلسطين من انه « ٤٠٠٠ سنة قبل المسيح سمىها الكتابات الساموية المكتوبة على الاعمدة البابلية « مارتو » أى الأرض الغربية لأنها غرب بابل ، ٣٠٠٠ ق.م « أمور » أى أرض الأمازيغيين وهم أيضا اجداد العرب ، ٢٧٥٠ ق.م يوحددها بوحدة سورية الطبيعية سرجون الاول الاكادى الكبير ، ٢٠٠٠ ق.م تصبح أرض كنعان وتبقى حتى ٩٥٠ ق.م هيئت يستولى اليهود على قسم منها كدخلاء بعد مائة سنة من حروب طوياسة ، ٧٢٢ ق.م يوحد سورية « وفلسطين منها » سرجون الثانى ويتقضى على اسرائيل ، من ٦٠٥ الى ٥٨٦ ق.م يحطم نبوخذ نصر دولة يهوذا ويعيدها الى بيئتها الطبيعية ويسبى بقية اليهود الى بابل بمحاولة دمجها بالمجتمع البابلى ، ٤٠٠ ق.م يزورها ويكتب عنها أبو التاريخ هيرودتس ويسمىها أرض سورية الفلسطينية ، ٣٣١ ق.م يوحد الاسكندر الكبير الاجزاء السورية ومنها فلسطين ، ١٩٨ ق.م تقوم فيها المملكة السورية السلوقية التى تشمل جميع تلك الارض حتى مجيء الرومان ، ٦٣ ق.م يفتح الرومان بقيادة « بومباى » سورية ،

(٢) جريدة الجارديان البريطانية ، عدد ٣ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٣) انظر داود عبد العفو سنقراط، ملحق جريدة الهدف ١٨ مارس ١٩٨٢ .

ويجعلونها ولاية رومانية ومنها فلسطين ، ٧٠ بعد الميلاد يهدم تيتو الروماني الهيكل ويشرد ما تبقى من اليهود ، وتبقى تحت حكم روما حتى ٦١٤ ميلادية ، ٦٣٨ ميلادية يفتحها عمر بن الخطاب وتبقى موحدة مع سورية ٠٠ حتى مجيء الغزو الاوربي ثم يوحدتها مع امها سورية وتبقى كذلك حتى مجيء الاتراك ، ١٥٦٦ م ياتي اليها الاتراك ويمكثون فيها حتى ١٩١٨ ، عندما احتلها الحلفاء وقسموا سورية ست دويلات بموجب معاهدة « سايكس بيكو » لتسهيل استعمارها ، وكى لا تقوى هذه الامة على الدفاع عن نفسها بعد هذا الاعتداء الاثيم الذى لا مثيل له فى التاريخ ١٩٤٨،٠٠٠ تقام الدولة الاسرائيلية للمرة الثانية فى التاريخ مسنودة بحراب الانجليز وبالاقرار الروسى والامريكى السريع ٠٠ « (١) » .

كذلك نحيل على دراسة بعنوان : المدينة المقدسة عربية منذ ٤٨٠٠ عاما التى جاء بها انه « فى سنة ٢٥٠٠ قبل الميلاد نزحت من الجزيرة العربية باتجاه الشمال قبائل تدعى القبائل اليبوسية ، ووصلت فى رحلتها الى منطقة القدس الحالية وهناك اقامت برجا على جبل صهيون واسست مدينة ييوس ومن ملوك اليبوسيين ملك صادق الذى استقبل ابراهيم عليه السلام وقدم له الخبز والنبيد وكان محبا للسلام حتى اطلق عليه لقب ملك السلام ، ومن هنا جاء للمدينة اسمها الجديد ، فصارت تسمى مدينة السلام « اورشليم » وفى عهد الكنعانيين وهم من القبائل العربية ايضا دعيت المدينة باسم « اورشليم » « وأرو » تعنى باللغة الكنعانية مدينة ، ثم حرف الاسم الى اورشليم ، وهو الاسم الذى يطلقه عليها اليهود والاجانب اليوم . وعندما بدأ العبرانيون يهاجمون البلاد ، تحالف اليبوسيون مع الفراعنة والكنعانيين ، وخضعت ييوس لسلطان الفراعنة فى عهد تحتمس الثالث الذى عين لها حاكما مصريا (١٤٧٩ ق م) وكذلك فى عهد اخناتون ورع . من الثانى الذى اعتبرها ضمن حدود مصر ، عندما عقد معاهدة قناوش مع الحيثيين (٢٩٢ ق م) . وعندما استولى عليها العبرانيون للمرة الاولى ، كان أغلب السكان من الكنعانيين العرب ، الذين قاوموا الاحتلال العبرانى بكل شراسة مما اضطر اليهود معه لاخلاء المدينة ولم يعودا لاحتلالها الا فى زمن داود الذى جعلها عاصمة له بدلا من الخليل . وجاء سليمان بعد داود فبنى الهيكل بمساعدة الملك حيرام ملك صور الفينيقي ، وبعد وفاته انقسمت الدولة اليهودية الى دولتين : اسرائيل وعاصمتها سبسطية قرب نابلس ، وقد استمرت حتى ٧٢٢ ق م عندما قضى عليها سنحاريب الاشورى ، ودولة يهودا وعاصمتها القدس ، واستمرت حتى ٥٨٧ ق م عندما استولى على المدينة نبوخذ الكلدانى وسبى اهلها الى بابل .

وهاتان الدولتان حتى عند وجودهما كانتا تخضعان لنفوذ آشور مرة ، ولنفوذ مصر مرة أخرى ، ولم تكن سلطتهما تمتد الى أبعد من العاصمة وما حولها من القرى (١) .

ولقد خص الاستاذ طلعت يونان ، الاصل العربى لفلسطين بما فى ذلك مدينة القدس ، بدراستين ، اولاهما نشرت بجريدة الاهرام صفحة ٧ من عدد ١٣ أغسطس ١٩٨٠ على اثر توحيد اسرائيل لمدينة القدس ، نقبتس مما جاء بها ما يلى : « ومن الغريب ان اسرائيل تغلف منطقها فى موضوع « القدس » بالتاريخ والتوراة » . للتدليل على ان القدس « يهودية » منذ القدم . وهذا هو الاسلوب الذى يعرف به (مناحيم بيجين) ويبلغ فى ممارسته العملية لاضفاء الطابع التاريخى والدينى على مسألة سياسية . ولكن اذا فاته ان يفهم القانون فلا يصح ان يفوته ادراك حقائق التاريخ . فالوفائع التاريخية والدينية تجمع على ان القدس عربية قبل دخول المسلمين لها سنة ١٧ هجرية — ٦٣٨ ميلادية ، لان سكان القدس كانوا جميعا عربا من الموجات الارامية والكنعانية والعمورية وغيرها من الشعوب والمقبائل التى سبقت الاسلام . ونضع اليوم امام الرأى العام العالمى الحقائق التالية :

✽ العرب أنشأوا القدس لأول مرة فى التاريخ منذ نحو ٤٠٠٠ سنة ق.م واعتبروها مقدسة منذ نحو ٣٠٠٠ ق.م .

✽ اليهود غزوا القدس فى نحو ١٠٠٠ ق.م واسسوا فيها مملكة داود وسليمان ولم يحكموا حكما موحدا الا مدة سبعين سنة ثم تجزأت المملكة وانهارت اجزاؤها ، وتوزع اليهود فى الدول العربية وغيرها على شكل جماعات صغيرة ، فى حين ظل سواد الشعب والحكام فى القدس عربا كنعانيين .

✽ خلال حكم اليهود للقدس خضعت لحكم المصريين ، والدليل على ذلك ان حاكمها المصرى (حيا) نحو ١٢٦٠ ق.م استنجد بفرعون مصر .

✽ تصف التوراة فى سفر القضاة فى قصة خالدة ، صلة اليهود بالقدس نحو سنة ١١٥٠ ق.م اذ اقترح غلام اسرائيلى على سيده وقد أدركهما الليل ، ان يعرجا على القدس لبييتا فيها ، فقال له سيده ما نصه حرفيا « لا تميل الى مدينة غريبة ، (لا أحد فيها من بنى اسرائيل) » . وتشير التوراة فى سفر القضاة ، الى مقاومة أهل القدس العرب ، لغزو اليهود لها .

✽ يؤكد التاريخ المسيحى انه فى سنة ٧٠ ق.م قتل القائد الرومانى تيطس من كان فى القدس من اليهود ، واستباح اموالهم ودمر هيكلهم وقضى على كل اثر لهم (٢) .

(١) انظر ابراهيم سليمان ، القبس ص ١٩ عدد ١٩٨١/٧/٢٧ .

(٢) الاهرام ، عدد ١٣ أغسطس ١٩٨٠ ، صفحة ٧ .

«Aucun pays ne peut être libéré deux fois, et le nôtre l'a été en 1948 lorsque le dernier soldat britannique quitta

ونكتفى في الرد على هذا الادعاء بالإشارة الى ما ذكره الدكتور أحمد سوسة في مؤلفه : العرب واليهود ، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ من أنه « لا بد من التفرقة مبدئيا بين العبراني والاسرائيلي والموسوي واليهودي ، وما جاء ذكره على لسان الآله في تورااة اليهود من لعنة ، وضرورة إبادة الكنعانيين ، لا يمكن أن يصدر عن إله ، ويحدد الدكتور سوسة ثلاث مراحل هامة واساسية في تاريخ فلسطين القديم أولا : عصر ابراهيم الخليل ، ويرجع الى القرن التاسع عشر قبل الميلاد ، ولغة هذا العصر السامية العربية ، والديانة وحنانية ابراهيم الخالصة . ثانيا : عصر موسى ، ويرجع تاريخه الى القرن الثالث عشر قبل الميلاد ، ولغة هذا العصر اللغة المصرية في بداية الأمر ثم الكنعانية ، أما الديانة فوحدانية أختاتون في بداية الأمر ، ثم الانحراف الى الوثنية ، ثالثا : عصر اليهود ، ويرجع تاريخه الى القرن السادس قبل الميلاد ، ولغة هذا العصر الارامية والعبرية (ارامية التورااة) ، التي كتبت بها التورااة ، أما الديانة فوحدانية (يهود) الخاصة باليهود فقط ، وتبدأ اليهودية المتمثلة بالتورااة ببداية هذا العصر » . ويرى الدكتور سوسة ان « الديانة الحالية هي غير تورااة موسى التي نزلت بالمصرية قبل ثمانمائة عام من الاسر البابلي لليهود » (١) . هذا من ناحية علم تاريخ الاديان ، أما من زاوية تاريخ القانون والاجتماع فاننا ننشر الى الاستاذ الدكتور محمد بدر أسناذ تاريخ القانون ، في مؤلفه : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، القاهرة (بدون تاريخ) ، صفحة ١٦٠ حيث نقرا : « وقالوا لنبيهم اجعل لنا ملكا ، واقم النظام الملكي ، واشتعلت نار الحرب في كل اتجاه ، واستقر الملك لداود الذي استقام له مع الصلة بالله ، وكذلك امكن الامر لوريثه على العرش سليمان ، ولكن ما أن مات سليمان حتى شاع الخلاف ووقع الانقسام ، وسدى حاول الانبياء العمدة بالناس الى حياة الورع ... وحق بالقوم ما أنذرتهم النصوص ... فاحتل الآشوريون عاصمة احدى المملكتين : اسرائيل سنة ٧٢١ ق.م واستولى نبوخذ نصر على مملكة يهودا ، ودمر المعبد سنة ٥٨٧ ق.م واخذ أهلها رقيقا الى بابل ...

ومرت آلاف السنين ، وانصهر بنو اسرائيل في كل شعوب الارض ، ودخلوا في مختلف الاديان المشتركة والموحدة ، ثم جاء فريق من اليهود لم يرثوا اسرائيل بالدم وانما ورثوا بعض افكار الفلاة من ابنائه ، ليفتصبوا ، على

Le Monde Samedi, 6 mars, 1982, P. 3...

(٢) انظر : الدكتور أحمد سوسة : العرب واليهود، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ ، والدكتور محمد بدر الاستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس بالقاهرة جمع ، في مؤلفه القيم تاريخ النظم القانونية والاجتماعية وانظر الدكتور محمد عبد السلام محمد : بنو اسرائيل في القرآن الكريم .

سند من هذه الأفكار الشاردة ، أرضا لم يرد في الكتاب المقدس أى نص يعد بسكانها اليهود ، من حيث هم يهود ، وإنما كان الوعد دائما لإبراهيم ، وإبنه إبراهيم من حيث هم من دمه ودم بنييه ، وأن يكون ذلك بغبر علو في الأرض ولا فساد » .

وان من يتدبر الآيات ٢١ — ٢٦ من سورة المائدة في القرآن الكريم — باعتباره آخر الكتب السماوية المقدسة ، والذي حفظه الله من كل تحريف لحق بها سبقه من الكتب ، ليستقر في وجدانه ، بأمانة وعن اعتقاد ، أن اليهود على مر العصور كانوا أشد الناس عداوة للمؤمنين ، وعصيانا للرسل ، وخروجاً على الدين والعرف والقانون ، حيث تصفهم هذه الآيات بكونهم « خاسرين » . وانهم « قاعدون » « ومن القوم الفاسقين » . الخ وأصبح الاعتقاد السائد الآن ادعاءات اليهود التاريخية والدينية وحاجتهم الى أن يأمنوا جيرانهم العرب ، إنما هي من قبيل الخرافات التي لا تستوقف أحدا ، انظر على سبيل المثال فقط وليس على سبيل الحصر ، وجهة نظر حديثة للغاية (١) حيث يرفض الكتاب أيضا ادعاء إسرائيل بأن قيام دولة فلسطينية ، التي تكون محدودة الاقليم ، بتعبيره STATE - MINI تعد خطرا على حياة إسرائيل .

وأخيرا ، نشير الى أنه حتى جدلا لو صح الحق الديني الذي تدعيه إسرائيل والذي قامت عليه سنة ١٩٤٨ ، فإنه يعد مخالفا للقانون الدولي المعاصر ، لما يتضمنه من عنصرية ، تنهى عنها قواعد القانون الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة لتعارضها مع النظام العام الدولي . وعلى هذا الأساس ، صدر في عام ١٩٧٥ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية إحدى صور العنصرية ، وسنشير الى هذا القرار في الأجزاء التالية من دراستنا .

٤ — ملامح الشخصية الدولية لفلسطين في عهد الانتداب البريطاني :

سبق أن رأينا في الفقرات السابقة التي أوجزنا فيها الحالة القانونية لفلسطين خلال عصور ما قبل التاريخ الميلادي ، أن هذا القطر كان دائما عربيا اقلية وشعبا ، حسب النظام السياسي الذي كان مألوما في تلك العصور ، وأنه شأنه في ذلك كسائر بقاع الأرض ، عرف الغزو الأجنبي ، الذي كانت إحدى حلقاته الغزو اليهودي ، قرابة قرنين ، ثم جاء الفتح العربي الاسلامي عام ٦٣٧ ميلادية ، والذي استمر في ظل الدولة العثمانية ابتداء من عام ١٥١٨ ميلادية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، تخللتها فترة من التدخل الأوروبي الصليبي ، وبذلك استمرت الحقوق الإقليمية لشعب فلسطين العربي منذ فجر التاريخ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، على أساس أن الحكم الاسلامي منذ سنة ٦٣٧ ميلادية كان امتدادا للسيادة العربية . وبنهاية الحرب العالمية الأولى واستئصال الأقاليم العربية من السيطرة

العثمانية ، خضعت فلسطين مثل معظم هذه الاقاليم ، لاول تنظيم دولي للاقاليم التي لا تبأثر سيادتها ، وهو نظام الانتداب ، الذى لم يؤثر فى استمرار الشخصية الدولية لفلسطين ، وهذا ما يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ من عهد عصبة الأمم التى تقضى بأن « بعض الجماعات التى كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى ، والتى بلغت درجة من الرقى والتقدم ، يمكن الاعتراف باستقلالها ، بشرط أن تقدم لها الدولة المنتدبة النصيح والمعونة حتى يأتى الوقت الذى تستطيع فيه أن تعتمد على نفسها ، ويجب أن تؤخذ رغبات هذه الجماعات بعين الاعتبار عند اختيار الدولة المنتدبة . » .

ولقد عبر ميثاق جامعة الدول العربية فى ملحقه الخاص بفلسطين عن هذه الشخصية الدولية لفلسطين ، حيث جاء به أنه « منذ نهاية الحرب العالمية الاولى سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية — ومنها فلسطين — ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لاية دولة أخرى ، وعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لاصحاب الشأن فيها . وإذا لم تكن مكنت من تولى أمورها ، فإن عهد عصبة الأمم فى سنة ١٩١٩ م ، لم يقرر النظام الذى وضعه الا على أساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت مجبوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه نظرا لظروف فلسطين الخاصة ، والى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى فلسطينى للاشتراك فى أعماله . وتطبيقا لهذا الملحق كان قرار مجلس جامعة الدول العربية ، فى عام ١٩٧٤ ، بناء على طلب مصر ، الذى قضى باعطاء منظمة التحرير صفة العضو الكامل فى الجامعة ، بما فى ذلك التمثيل الكامل فى سائر أجهزة جامعة الدول العربية . ولنا تعليق على هذا القرار ، من حيث مدى اتساقه مع أحكام العضوية فى المنظمات الدولية ، خاصة أن منظمة التحرير لم تعلن إنشاء حكومة فلسطين ، كما كان الأمر فى ظل حكومة عموم فلسطين . ويؤكد الشخصية الدولية لفلسطين . أبرامها المصاهدات الدولية خلال فترة الانتداب ، ونكتفى بالإشارة الى الاتفاقية المصرية الفلسطينية ، التى صدق عليها مجلس الوزراء المصرى بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٦ بشأن تبادل عربات الركاب بين مصلحتى سكك الحديد المصرية والفلسطينية ، والاتفاقية المصرية الفلسطينية . بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ بشأن تسليم المجرمين .

كذلك كانت لفلسطين خلال فترة الانتداب جنسية متميزة عن جنسية دولة الانتداب ، وهذا ما اشارت اليه صراحة المادة السابقة من وثيقة

الانتداب ، التي قضت بأن « تتولى إدارة فلسطين سن قانون الجنسية ، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم » .

ونبرز المادة الخامسة من ذات الوثيقة ، الشخصية الدولية لفلسطين ووحدة اقليمها ، بالنص على أن « تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من اقليم فلسطين الى حكومة دولة أجنبية ، وعدم تأجيرها الى تلك الحكومة ، أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى . . » كذلك فإن المادة ١٩ من وثيقة الانتداب نصت على أن « تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن فلسطين ، الى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقدها فيما بعد بموافقة عصبة الأمم . . » (١) .

والإشارة هنا الى الجنسية الفلسطينية ، لها أهميتها القانونية عند الدفاع عن السيادة العربية على فلسطين الموحدة ، ذلك لأن فلسطين شأنها في ذلك كسائر الأقطار العربية كان سكانها أبان الحكم العثماني ، تسرى عليهم ، الجنسية العثمانية ، وعندما انتهت فترة الحكم العثماني نشأت الجنسية العربية في كل منها ، وهذه بديهية قانونية لا يجادل فيها أحد ، ولن نقف أممها طويلا ، ويكفى في ذلك على سبيل المثال الرجوع الى مؤلفات الجنسية في مصر وغيرها مثل العراق وسوريا . . الخ ، ولذلك كانت الإشارة من جانبنا الى الحكم الذي تضمنته المادة السابعة من وثيقة الانتداب البريطاني على فلسطين ، وهو أمر يغيب حتى عن بعض المتخصصين في القضية الفلسطينية من أبنائها الذين يرون في أنفسهم أنهم من كبار الدارسين لها ، كما وصفوا أنفسهم بذلك (٢) .

ويكفى هنا أن نشير الى موقف القضاء الانجليزي من الجنسية الفلسطينية ، كما يتضح من قضاء المحكمة العليا في فلسطين High Court of Palestine وحكم محكمة الاستئناف الدائرة الجنائية The Court of Criminal Appeal في انجلترا في قضية R. V. Ketter الصادر عام ١٩٤٠ ، الذي أشار الى الجنسية الفلسطينية المتميزة Special Palestinian Citizenship حيث دارت وقائع النزاع في هذه القضية

(١) في شرح هذه النصوص وبيان مدلولها القانوني الدولي ، نحيل على مؤلفنا : مشكلة الشرق الاوسط ، دار النهضة ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٩٣ - ٢٠٢ .
(٢) للأسف الشديد فإن بعض أبناء فلسطين ممن يرون في أنفسهم من كبار المتخصصين في قضيتهم تغيب عنهم هذه الحقيقة ، نشير هنا على سبيل المثال الى ما قاله الدكتور محمد عبد العزيز أبو سخيلة ، في تعقيبه علينا في ندوة الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني التي عقدت في كلية الحقوق جامعة الكويت مساء ١٩٨٢/٣/٢٤ ، كما ثبت ذلك تسجيلات الندوة .

حول تكون الطاعن ولد في فلسطين عام ١٩١١ ، وظل بها حتى عام ١٩٢٧ كأحد رعايا تركيا ، ثم استمرت اقامته في فلسطين حتى عام ١٩٣٧ ، عندما حضر الى انجلترا بجواز سفر ، صادر عن المندوب السامي البريطاني في فلسطين .

وفي عام ١٩٣٨ ، أصدر وزير الداخلية البريطاني امرا بطرده ولكنه لم ينفذ الامر ، مما أدى الى تقديمه للمحاكمة ، حيث حكم عليه بالسجن والطرده . وقد استأنف الحكم على أساس أنه لا يعتبر أجنبيا ، بل رعية بريطانية British Subject ، ولكن محكمة الاستئناف رفضت هذا الادعاء مقررته :

أولا — أنه من الصعب عليها أن تقبل بأن جواز السفر الذي يدعى الطاعن بأنه جواز سفر بريطاني يجعله رعية بريطانية .

ثانيا — فيما يتعلق بدفع الطاعن المؤسس على أنه طبقا للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح مع تركيا ، فإن فلسطين قد ألحقت ببريطانيا العظمى ، وأن كل « الرعايا الأتراك الذين يقيمون .. في إقليم اقتطع من تركيا يصبحون تلقائيا Ipso Facto طبقا لنصوصها .. رعايا للدولة التي لحق بها هذا الإقليم .. » فقد رفضت المحكمة هذا الادعاء بقولها « أنه ثمة أجزاء أخرى .. قد ألحقت بدول أخرى بمقتضى هذه المعاهدة » وأوضحت أن « الأثر الحقيقي للانتداب هو أن الدولة المنتدبة تتعهد بأن تمارسه نيابة عن عصبة الأمم .. ، وأن أعمال أحكام قانون الاختصاص الأجنبي FOREIGN Jurisdiction Act الصادر في بريطانيا عام ١٨٩٠ ، والذي صدر تطبيقا له في عام ١٩٢٥ في بريطانيا ، قرار الجنسية الفلسطينية The Palestinian citizenship Order يكون الطاعن مواطنا فلسطينيا (١) .

وعلى الرغم من قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وإنشاء « إسرائيل » تطبيقا له ، فإن الجنسية الفلسطينية من الناحية القانونية بقيت قائمة لإنشاء حكومة عموم فلسطين ، وذلك حتى سنة ١٩٥٠ بالنسبة لسكان الضفة الغربية والقدس ، لأنه ابتداء من هذا التاريخ اكتسبوا الجنسية الأردنية ، في حين بقيت الجنسية الفلسطينية لسكان إقليم غزة ، لأنه ظل مشمولاً بالسيادة الفلسطينية ، ولا يؤثر في ذلك خضوع هذا الإقليم للإدارة المصرية ، لأن ذلك لا يجعله جزءا من إقليم الدولة المصرية ، ولا يستتبع بالتالي اكتساب سكانه الجنسية المصرية .

(١) في تفاصيل هذه القضية ، نحيل على دراسة السيد محمد مقبل البكري ، بعنوان : « مركز القانوني للأقاليم الموضوعية تحت الانتداب عند انتهاء هذا النظام ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الرابع والثلاثون ١٩٧٨ ، خاصة الصفحات ١٧٢ — ١٧٤ » .

الفرع الثاني

الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني في المدة ١٩٤٨ — ١٩٦٧.

هـ — أوضاع فلسطين قبل صدور قرار التقسيم :

إن ندخل هنا في تفاصيل الوضع السياسي الذي ساد فلسطين خلال الانتداب البريطاني ، وثورات الشعب العربي الفلسطيني ، والمشروعات التي طرحت على بساط البحث في اللجان البريطانية أو الدولية لحل مشكلة السيادة على فلسطين . وانما نشير فقط — لابرار مدى — أخلال بريطانيا بمسؤوليتها الدولية — الى مشروعها المعروف باسم خطة بيفن Bevin Plan ولو اصررت عليها بريطانيا ولم تعلن انسحابها من فلسطين ، لتغير كلية وجه المشكلة . وهى الخطة التى أعلنتها بريطانيا فى فبراير ١٩٤٧ وكانت تقضى بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانيا لمدة خمس سنوات ، يتم خلالها الاعداد لاستقلال فلسطين ، ويتم ادارتها بتقسيمها اداريا خلال هذه المدة طبقا لاهلية السكان ، على أن تدعى جمعية تأسيسية بالانتخاب بعد أربع سنوات ٥ لاتقرار اتفاق بين العرب واليهود ، يعلن على اثره استقلال فلسطين ، وفى حالة تعذر التوصل الى هذا الاتفاق يترك الامر لمجلس الوصاية ، وعندما رفض العرب واليهود هذه الخطة ، قررت بريطانيا فى ١٢ أبريل ١٩٤٧ عرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورة استثنائية ، وكانت الدورة الاستثنائية الأولى ، وصدر فيها القرار رقم ١٠٧ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٧ ، وهو يترجم فى عباراته الوضع المضطرب الذى كان يسود فلسطين ، وعنوانه خير دليل على ذلك : « دعوة سكان فلسطين الى الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ، أو أى عمل آخر يمكن أن يخلق جوا ضارا بتسوية المسألة الفلسطينية تسوية مبركة » ، وقد صدر هذا القرار بالاجماع ، مع ملاحظة ان لجنة الأمم المتحدة لفلسطين كانت عند صدور هذا القرار ، قد فرغت من أعداد تقريرها ، كذلك تجب الإشارة الى اعلان بريطانيا الأمم المتحدة بقرارها اتهام انسحابها من فلسطين فى أول أغسطس ١٩٤٨ ، وبذلك تجمعت سائر التطورات التى أدت الى صدور قرار تقسيم فلسطين (١) .

٦ — قرار التقسيم : صدر هذا القرار بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وهو من ادلول قرارات الأمم المتحدة ، يتكون من عشرة صفحات من القطع الكبير ٥ وينقسم الى ثلاثة اجزاء ومقدمة تشير الى مبرراته القانونية ، يلى المقدمة خطة تقسيم فلسطين الى دولتين احدهما عربية والاخرى يهودية يربطهما اتحاد اقتصادى ، وتنقسم هذه الخطة الى : الجزء الاول ويتضمن « دستور

(١) فى تفاصيل التطورات التى اشرنا اليها ، انظر مؤلفنا ، مشكلة الشرق الأوسط المرجع السابق ، ص ٨٤ — ١٠٤ كذلك انظر .
JOELLE le MORZELLE, la question de jerusalem devant l'organisation des nations unies, Bruylant, Bruxelles, 1979, P 40 - 95.

فلسطين وحكومتها « ، والوضع القانوني للاماكن المقدسة والمواقع الدينية والحقوق الدينية ، وحقوق الاقلية ، وخطوات الاعداد للاستقلال ، والمواطنة والمواثيق الدولية والالتزامات المالية ، واحكام متنوعة تنصرف الى مسائل الاتحاد الاقتصادي والمرور بين الدولتين ، وقبولها في عضوية الامم المتحدة .. الخ .

اما الجزء الثانى ، فانه يتضمن بياناً دقيقاً باقليم كل من الدولتين وحدودهما المشتركة .

والجزء الثالث ، يحدد الوضع القانوني لمدينة القدس ، باعتبارها كياناً منفصلاً تخضع للإدارة الدولية باشراف الامم المتحدة ، وأخيراً يأتى الجزء الرابع ، الذى تدعو فيه الجمعية العامة ، الدول التى تتمتع بنظام لامتيازات ، إلى التخلي عنه في الدولتين العربية واليهودية وفي مدينة القدس . وقد رفض العرب القرار وقبله اليهود فأعلنوا انشاء اسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وبدأت بذلك الحرب العربية الاسرائيلية الاولى .

ولن ندخل في تفاصيل هذا القرار ، ولا في ما يشوبه من بطلان قانوني من وجهة النظر العربية ، ونحيل في ذلك على مؤلفاتنا التى عالجت فيها الموضوع (١) .

٧ - حدود الحقوق الاقليمية الفلسطينية في قرار التقسيم : نعتقد ان هذا الجزء من القرار مازالت له اهميته القانونية ، لسببين : اولهما ما تدعيه اسرائيل دائماً من ضرورة الاتفاق على هذه الحدود ، وثانيهما ، لما لهذا الموضوع من أهمية لفهم قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، الامر الذى نمالجه فيما بعد . ولقد حددت السيادة الاقليمية لكل من الدولتين بدقة بالغة على الوجه الآتى :

(١) الدولة العربية :

يحدد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربى من الغرب البحر الابيض المتوسط ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة الى نقطة شمالي الصالحة . ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب تاركا منطقة الصالحة المبنية في الدولة العربية فيلاقى النقطة الواقعة في أقصى جنوب هذه القرية . ومن ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما والريحانية وطيطة ، ومنها ينبع خط الحد الشمالى لقرية ميرون فيلتقى بخط حدود قضاء عكا ،

(١) في شرح هذا القرار ، وبيان احكامه التفصيلية ومدى مشروعيته القانونية انظر مؤلفنا ، مشكلة الشرق الاوسط ، المرجع السابق ، ص ١١١ - ١٣٠ .

صند . ويتبع هذا الخط الى نقطة غربى قرية السموعى ، ويلافيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالى قرية الفراسية . ومن هناك يتبع خط حدود القضاء الى طريق عكا — صند العام ، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا — عكا — مارا بغربى تقاطع طريقى عكا — صند. ولوبيية — كفر عنان . ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود ، الحدود الغربية لقضاء طبريا الى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتى المغار وعيلبون ، ومن ثم يبرز الى الغرب ليضم اكبر مساحة من الجزء الشرقى من سهل البطوف لازمة للخزان الذى اقترحتة الوكالة اليهودية لرى الاراضى الى الجنوب والشرق .

تعود الحدود فتلتقى بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة — طبريا الى الجنوب الشرقى من منطقة مطرعان المنية ، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب ، تابعة بادىء الامر حدود القضاء ثم مارة بين مدرسة خضورى الزراعية وجبل تابور الى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور . ومن هنا تسير الى الغرب ، موازية لخط التقاطع العرضى ٢٣٠ الى الزاوية الشمالية الشرقية من اراضى قرية تل عداشيم (١) . ثم تسير الى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الاراضى ، ومنها تنعطف الى الجنوب والغرب حتى تضم الى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا . وحين تصل جنجار تتبع حدود اراضى هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية الى زاويتها الجنوبية الغربية ، ومن هناك تسير في خط مستقيم الى نقطة على سكة حديد حيفا — العفولة على الحدود ما بين قريتى ساريد والمجيدل وهذه هي نقطة التقاطع .

وتتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل خطا من هذه النقطة ، مارا نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغفاته الشرقية الى الزاوية الشمالية الشرقية من نهالك ، ماضيا من هناك عبر اراضى كفارها جوريش الى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط ، ومن ثم نحو الغرب محاذا حدود تلك القرية الى حدود بيت لحم الشرقية ومنها نحو الشمال الشرقى على حدودها الغربية الى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم ومن هناك جنوب الشمال الغربى عبر اراضى قرية شفا عمرو الى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانات . ومن هنا يسير شمالا فشمالا شرقيا الى نقطة على طريق شفا عمرو — حيفا ، الى الغرب من اتصالها بطريق عبلين . ومن هناك يسير شمالا شرقيا الى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عبلين للبروة . ومن هناك يسير على تلك الحدود الى أقصى نقطة غربية لها ، ومنها ينعطف الى الشمال فيمضى عبر اراضى قرية ثمره الى أقصى زاوية شمالية غربية ، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل الى طريق عكا — صند . بعد ذلك يسير صوب

(١) تلّ عدس .

الغرب على محاذاة الجانب الجنوبي من طريق هكا — صند الى حدود منطقة الجليل — حيفا . ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود الى البحر .

نبداً حدود منطقة السامرة اليهودية الجبلية على نهر الاردن في وادي المالح الى الجنوب الشرقي من بيسان ، وتسير نحو الغرب ملتقي بطريق بيسان — أريحا ، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي الى ماسى حدود اقضية بيسان وبابلس وجنين . ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس — جنين في اتجاه الغرب الى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلو مترات ثم تنعطف نحو الشمال الغربي ، مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جلبون وققوعه الى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة الى الشمال الشرقي من نورس . ومن هنا تسير بادية الامر نحو الشمال الغربي الى نقطة شمالي المنطقة ابنية من زرعين ، ثم شسطر الغرب الى سكة حديد العقولة — جنين ، ومن ثم في اتجاه شمالي غربي على طول خط حدود المنطقة الى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازي . ومن هنا تتجه الحدود الى الجنوب الغربي بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض اراضي خربة ليدخل ضمن الدولة العربية ، ثم تقطع طريق حيفا — جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة ، الى الغرب من المنسى . وتتبع هذه الحدود الى اقصى نقطة جنوبى قرية البطيمات . ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعر ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة . ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريباً ملتقية بحدود قاتون الغربية ومتجهة معها الى نقطة تقع الى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاتون الشرقية . ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة الى الشرق منها نحو قطعة تقع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم ، ومن هناك تتبع الحدود خطاً في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم — قلقيلية — جلجولية رأس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة الى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبى ملتقى سكة حيفا — اللد — بيت نبالا ، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية الى زاوية الجنوبية الغربية ، ومن ثم في اتجاه جنوبى غربي الى نقطة المنطقة المبنية من صرند العمار ، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب ، مارة غربي المنطقة المبنية من ابو الفضل الى الزاوية الشمالية الشرقية من اراضي بير يعقوب . (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد) ، ومن هناك تتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية ، الى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعاني ، ومن ثم يسير في خط مستقيم الى نقطة في اقصى الجنوب من البرية على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية . ومن هناك ينعطف شمالاً فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا — القدس حتى القباب ، ومنها

يتبع الطريق الى حدود ابي شوشة ، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لابي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في اراضي الجنوب من حلدة . ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم الى الزاوية الشمالية الشرقية من ام كلثا ، ومنها يتبع الحدود الشمالية لام كلثا والقزاة وحدود المخزن الشمالية والغربية الى حدود منطقة غزة ، ومنها يسير عبر اراضي قرى المسبة الكبيرة ويأصحر الى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور والبطاني الشرقي .

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قرى غان يفنه وبرقة الى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع ونحو الجنوب الشرقي الى نقطة غربي قسطينة ، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من الحوامير الشرقية وعبدس ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير الى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بين عفا ، فاطمة طريق الخليل — المجدل الى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان ، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة الى حدود قضاء بئر السبع . ثم تسير عبر الاراضي القبلية لغرب الجبارات الى نقطة على الحدود ما بين قضاء بئر السبع والخليل الى الشمال من خربة خويلفة ، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي الى نقطة على طريق بئر السبع — غزة العام على بعد كيلو مترين الى الشمال الغربي من البلدة . ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فتتل وادي السبع في نقطة واقعة على بعد كيلو متر واحد الى الغرب منه . ومن هناك تنعطف في اتجاه شمالي شرقي وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة بئر السبع — الخليل مسافة كيلو متر واحد ، ومن ثم تنعطف شرقا وتسير في خط مستقيم الى خربة كسيقة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل . ثم تتبع حدود بئر السبع — الخليل في اتجاه الشرق الى نقطة شمال رأس الزوير ، ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ ما بين خطي الطول ١٥٠ و ١٦٠ .

وعلى بعد خمسة كيلو مترات تقريبا الى الشمال الشرقي من رأس الزويرة تنعطف الحدود شمالا ، بحيث تستثنى من الدولة العربية قطاعا على محاذاة ساحل البحر الميت ، لا يزيد عرضه على سبعة كيلو مترات ، وذلك حتى عين جدي ، حيث تنعطف من هناك الى الشرق لتلتقي حدود شرق الاردن في البحر الميت .

تبدأ الحدود الشمالية للجزء الغربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس ، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنه وبرقة حتى نقطة التقاطع . ومن هنا تسير في اتجاه الجنوب الغربي ، مارة عبر اراضي

البطاني الشرقي ، على محاذاة الحد الشرقي ، من أراضي داراس وغير أراضي جوليس ، تاركة المناطق اينية من البطاني الشرقي وجوليس في الغرب ، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي بيت طيما . ومن هناك تتجه الى الشرق من الجبهة عبر أراضي قرية البريرة ، على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة . ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لدمرة تعبر حدود أراضي بيت حانسون ، تاركة الاراضي اليهودية من نين عام صوب الشرق . ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانسون تتجه الحدود الى الجنوب الغربي نحو نقطة الى الجنوب من خط التوازي ١٠٠ ، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلو مترين ، وتنعطف ثانية في اتجاه جنوبي غربي هناك تتبع خط حدود هذه القرية الى اقصى نقطة جنوبية منها . بعد ذلك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول ٩٠ ، حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠ . ثم تنعطف في اتجاه جنوبي شرقي الى خربة الرحيبة وتضى في اتجاه جنوبي الى نقطة معروفة باسم البها ، حيث نعب من خلفها طريق بئر السبع — العوجا العام الى الغرب من خربة المشرف ، ومن هناك تلتقى بوادي الزيتون الى الغرب من البسيطة . ومن هناك تنعطف الى الشمال الشرقي ثم الى الجنوب الشرقي تابعة هذا الوادي ثم تضى الى الشرق من عبدة فتلتقى بوادي النفخ . وتبرز بعد ذلك الى الجنوب الغربي على محاذاة وادي النفخ ووادي عجرم ووادي لسان حتى النقطة التي يقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية .

تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التي تقع الى الغرب من الاحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل ابيب ، والى الغرب من امتداد شارع هرتسل حتى التقائه بطريق يافا — القدس ، والى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا — القدس الواقع الى الجنوب الشرقي من نقطة الالتقاء تلك ، والى الغرب من أراضي مكفية باسرايل ، والى الشمال الغربي من منطقة مجلس حولون المحلى ، والى الشمال من الخط الذي يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلى والى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلى . اما مسألة حى الكارتون فمستبته فيها لجنة الحدود ، بحيث تأخذ بعين الاعتبار ، اضافة الى الاعتبارات الاخرى ، الرغبة في ضم اقل عدد ممكن من سكانه العرب واكبر عدد ممكن من سكانه اليهود الى الدولة اليهودية .

(ب) الدولة اليهودية :

تحدد القطاع الشمالى الشرقى من الدولة اليهودية (الجليل —

الشرقى) من الشمال والغرب الحدود اللبنانية ، ومن الشرق حدود سورية وشرق الاردن . ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان حيث يمتد خط الحدود الى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح . ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال — الغربى ضمن الحدود التى وصفت فيها يتعلق بالدولة العربية .

يتمدد الجزء اليهودى من السهل الساحلى من نقطة بين ميناء القلاع والنهى يونس فى مقاطعة غزة ، ويضم مدينتى حيفا وتل أبيب ، **تاركا يافا** **قطاعا تابعا للدولة العربية** . وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التى وصفت فيها يتصل بالدولة العربية .

تتألف منطقة بئر السبع من جميع قضاء بئر السبع ، حيث تضم النقب والجزء الشرقى من مقاطعة غزة ، ولكنها لا تضم بلدة بئر السبع ولا تلك المناطق التى ذكرت فيها يتعلق بالدولة العربية وتضم شريطا من الارض محاذيا للبحر الميت ممتدا من خط حدود قضاء بئر السبع — الخليل الى عين جدى ، وذلك كما وصف فيها يتعلق بالدولة العربية .

٨ — التحليل السياسى والقانونى لعملية التصويت على خطة التقسيم

وافقت على القرار ثلاث وثلاثون : استراليا ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، روسيا ، كندا ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمارك ، الدومينيكان ، ايكوادور ، فرنسا ، جواتيمالا ، هاييتى ، بسرو ، الفيليبين ، بولندا ، السويد ، أوكرانيا ، جنوب أفريقيا ، الاتحاد السوفيتى ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروجواى ، فنزويلا .

ورفضت القرار ثلاث عشرة دولة هى : افغانستان ، كوبا ، مصر ، اليونان ، الهند ، ايران ، العراق ، لبنان ، باكستان ، العربية السعودية ، سوريا ، تركيا ، اليمن .

وامتنعت عن التصويت عشر دول وهى : الأرجنتين ، شيلى ، الصين ، كولومبيا ، السلفادور ، الحبشة ، هندوراس ، المكسيك ، بريطانيا ، يوغسلافيا .

ويلاحظ ان كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية قد تباريا فى تأييد القرار وحشد الاصوات اللازمة لحضوله على ثلثى اصوات الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، وذلك طبقا للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الامم المتحدة ، وقد كان الوصول الى هذه الاغلبية امرا صعبا للغاية ، ومن ثم حشدت كلاهما وراء القرار الدول التى تدور فى فلكها وتخضع لتفويضها السياسى والاقتصادى والعقائدى ، كما نلاحظ ان امتناع بريطانيا عن التصويت انما كان انعكاسا لسياسة النفاق التى باشرتها منذ بداية انتدابها ، ومازالت حتى اليوم .

ويذكر على ضعف الاساس القانونى لقرار التقسيم ومواقف الدول المؤيدة له ، ان العرب عندما رفضوا القرار طالبوا بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية ، لكن معارضة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى أدت الى رفض الجمعية العامة الاقتراح بأغلبية واحد وعشرين صوتا (١) .

وأدت الحرب المربية اليهودية الاولى سنة ١٩٤٨ ، بوسيط الامم المتحدة الكونت برنادوت الى التقدم بتاريخ ٢٧ يونية ١٩٤٨ بمقترحات لتسوية المشكلة الفلسطينية ، من أهم ما جاء فيها :

- ١ — ضم منطقة النقب بأكملها الى الدولة العربية .
- ٢ — ضم القدس الى الدولة العربية مع منح الطائفة اليهودية استقلالا ذاتيا .
- ٣ — ضم منطقة الخليل بأكملها أو جزء منها الى الدولة اليهودية (٢) .

ومما سبق ، يتضح الدور الاساسى الذى قامت به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى في انشاء اسرائيل وبعث الحياة فيها بالاعتراف بها ، ومدها بالسلاح والمقاتلين لهزيمة العرب في حربهم الاولى معها ، لان كلا من الدولتين كانت تريد أن تستغل هذا الكيان الاقليمى الجديد — وهو لا يعدو أن يكون مشروعا استعماريا قائما على التخصب الدينى — الى جانب مصالحها الاقتصادية والسياسية والعقائدية ، ولكل من الدولتين تصورها الخاص بها في هذا المجال ، فعالية المؤسسين والنازحين الى الكيان الجديد جاءوا من دول الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية ، كما أن لليهود سيطرة اقتصادية في الكتلة الرأسمالية ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية (١) .

بل ان الامانة العلمية تقتضينا ان نشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية ، اضطرت تحت تأثير واقعتين هامتين لاعادة النظر في موقفها ، اولاهما الاتسباتكات المسلحة بين العرب واليهود ، وثانيهما تزايد هذه الخلافات بين المعسكرين الغربى والشرقى ، حيث طلبت الولايات المتحدة الامريكية من مجلس الامن ، سنة ١٩٤٨ ان يرفض قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ ، ويدعم الجمعية العامة لعقد دورة خاصة ، للنظر في الفاء خطة تقسيم فلسطين ، ووضع فلسطين بأكملها تحت وصاية الامم المتحدة المؤقتة ، ولكن اسرائيل

(١) انظر مؤلفنا مشكلة الشرق الاوسط ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٠ — ١٣٢ .

(١) في تفصيل هذه الحقيقة الهامة ، انظر الصفحات ١٠٢ — ١٠٤ ، من المرجع الثانى المشار اليه في هامش ١٧ من هوامش هذه الدراسة .

فحركت سريعا لو أد هذا الاتجاه ، ولم نقرأ في وثائق الأمم المتحدة اتجاهها روسيا مشابها .

وأخيرا نلاحظ بأن حل التقسيم كان أحد الحلول التي احتلت مكانا بارزا بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يدل على ذلك انشاء دولتين في كل من ألمانيا وكوريا ، وفيتنام ، وشبه القارة الهندية . الخ ومع ذلك فإننا نؤمن بأن هذا الحل لم يكن عادلا في القضية الفلسطينية ، ومجانبا للحقائق التاريخية والبشرية ، كما شرحنا ذلك تفصيلا في مؤلفاتنا ، ولهذا السبب كان امتناع يوغسلافيا — مع انتسابها الى الكتلة الشرقية عند صدور قرار التقسيم — عن التصويت عليه ، خوفا من آثاره عليها لأن هذه الدولة تتكون من عدة قوميات .

٩ — انتهت الحرب العربية الاسرائيلية الاولى بعدة آثار قانونية هامة على الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني نجلها فيما يلي :

اولا : احتلال اسرائيل لاجزاء هامة من اقليم الدولة العربية في فلسطين كما حددته خطة التقسيم التي اقترتها الأمم المتحدة ، وضم هذه الاجزاء الى اسرائيل لم تعترف به قط الأمم المتحدة ، لأن اسرائيل حددت اقليمها وبينت حدودها — وان لم ترسم على الطبيعة — في خطة التقسيم ، واعلنت اسرائيل على اساسها ، ويهنا هنا أن نقتبس عن هذا الاعلان الذي أعلنه بن جوريين من تل أبيب ، في الساعة ١٤ من يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ ، ما يلي :

«... en ce Jour où prend fin le mandat britannique .. et conformément à l'Assemblée Générale des Nations Unies nous proclamons la création d'un état juif en terre d'israel..»

«demandait» aux nations unies d'aider le peuple juif à édifier son Etat et de recevoir l'Etat d'israel dans la famille des nations...»

كذلك نشير الى أن قرار الأمم المتحدة بقبول اسرائيل عضوا بها يؤكد أن المنظمة لا تعترف لاسرائيل الا بالاقليم الذي حدده لها قرار التقسيم ، حيث جاء في قرار قبول اسرائيل عضوا بالأمم المتحدة أن « الجمعية العامة .. تذكر وتأخذ علما بالتصريحات التي ابدتها ممثل حكومة اسرائيل أمام اللجنة الخاصة في الأمم المتحدة بالتزامها واحترامها لقرارات الأمم المتحدة .. » بل أن وزير خارجية اسرائيل في البرقية التي ارسلها الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية يؤكد المعنى السابق عندما يذكر صراحة « أن دولة اسرائيل قد أعلنت جمهورية مستقلة داخل حدود وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ » .

ثانيا — بعد نهاية الحرب العربية الاسرائيلية الاولى ، اتحدت الضفة

الغربية مع الاردن ، وبذلك تكون هذه المنطقة خلال هذا الوضع القانوني •
من حق الشعب الفلسطيني ، حيث انه ، طبقا للقانون الدولي فان قيام الروابط الاتحادية وانها يجب ان يتم بارادة طرفيها او اطرافها ، نزولا على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فأنما ما اراد الفلسطينيون انشاء دولتهم المستقلة فيجب ان تحترم رغبتهم ، وعلى ضوء ذلك يمكن فهم قرار قمة الرباط سنة ١٩٧٤ باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني ، وايضا الاشارة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ولكن ذلك يقتضي اعلان الدولة الفلسطينية ، والى ان يتم ذلك تبقى الضفة الغربية مشمولة بالسيادة الاردنية من وجهة نظر القانون الدولي ، وقرارات الامم المتحدة ، خاصة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وقد انتهى هذا الوضع في يوليو ١٩٨٨ باعلان الاردن انتهاء الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية .

ثالثا - أدت نهاية الحرب العربية الاسرائيلية الاولى الى اخضاع قطاع غزة للادارة المصرية ، وبذلك بقيت اقليما فلسطينيا كما هو كذلك في قرار التقسيم ، يعود الى الدولة الفلسطينية عند انشائها .

رابعا - كنتيجة للوضع العسكري بعد الحرب العربية الاسرائيلية ، استولت اسرائيل على القدس الجديدة او الغربية واستولت الاردن على القدس ، واعانتها بعد توحيد الضفة الغربية باقليمها ، العاصمة الثانية للمملكة الاردنية الهاشمية ، ولم تعترف الأمم المتحدة ، ولا أى من الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولا الغالبية الكبرى من دول العالم ، بهذين الوضعين ، وبذلك يكون الوجود الاسرائيلي والاردني في القدس من وجهة نظر الأمم المتحدة مجرد احتلال عسكري لمنطقة تخضع للادارة الدولية طبقا لقرار تقسيم فلسطين .

ولا يحق لأية دولة عضو في الأمم المتحدة ان تتخذ من القدس - مقسمة او موحدة - مقرا لبعثاتها الدبلوماسية في اسرائيل ، ومن هنا نفهم سحب عدد من الدول التي اتخذت من القدس العربية مقرا لبعثاتها هذه القرار الى مدينة تل أبيب بعد توحيد اسرائيل للقدس واعلانتها عاصمة موحدة وأبدية لها ، وعلى ذات الأساس يكون اعلان كل من كوستاريكا وزائير في مايو سنة ١٩٨٢ اعادة فتح مقر بعثة كل منهما في القدس ، امرا مخالفا لقرارات الامم المتحدة والوضع القانوني لمدينة القدس طبقا لهذه القرارات ، هكذا كانت الاوضاع القانونية الدولية للسيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني حتى حرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وهي المرحلة التي نعالجها في المبحث الثالث من دراستنا ، حيث تحاول اسرائيل طمس هذه الحقائق القانونية ، مستندة على قوتها العسكرية ، متجاهلة في ذلك حكم القانون ، مستعينة بمظلة الحماية السياسية التي تمدها بها الدول التي تشد من ازرها عسكريا .

الفرع الثالث

الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني في المرحلة التي بدأت

في يونيه ١٩٦٧ حتى الآن

١٠ — الملامح العامة لهذه المرحلة :

تحدد معالم هذه المرحلة القاسية من تاريخ النزاع العربى الاسرائيلى بالمؤامرة التى شاركت فيها أطراف عديدة ، محلية ودولية ، لتحطيم ارادة الامة العربية ، بحيث جاء الاعداد والاخراج بصورة محكمة للغاية ، فكانت الهزيمة العسكرية ، واحتلال اسرائيل لكامل اقليم فلسطين وسيناء والجولان ، مما اعتقدت معه انها قد أصبحت « قاب قوسين أو أدنى » من تحقيق حلم الصهيونية بانشاء اسرائيل الكبرى . وتحت مظلة الحماية السياسية فى الامم المتحدة والعسكرية والاقتصادية ، من جانب انصار اسرائيل وعلى رأسهم ، الولايات المتحدة الأمريكية ، جاء قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ ، الذى يعتبر اساس البحث المعاصر فى الحقوق الإقليمية للامة العربية عامة ، والشعب الفلسطينى بصفة خاصة ، الى جانب عدد كبير من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، كذلك تميزت هذه المرحلة بتطورات هامة منها الاعتراف العربى بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، **والاعتراف العالمى (١)** لها بهذه الصفة باعطائها وضع **المراقب** والتحدث امام سائر أجهزة الامم المتحدة فى كل ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى ، ثم الاعتراف بالعضوية الكاملة لفلسطين فى جامعة الدول العربية . **وهذه التطورات الثلاثة الهامة تحققت منذ عام ١٩٧٤ الى الآن** والى جانب ذلك أصبحت منظمة التحزير الفلسطينية تحظى بالاعتراف العالمى ، كما يدل على ذلك قرار حصولها على صفة المراقب فى الامم المتحدة — الذى تم بناء على مبادرة مصرية — فقد حصل على تأييد **مائة واربعة وثلاثين** صوتا ، ولم تصوت ضده سوى اسرائيل وكوستاريكا وجواتيمالا ، أما الولايات المتحدة الامريكية فقد امتنعت عن التصويت . كذلك شهدت هذه المرحلة الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، المعروفة بحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والخطوات التى أدت الى اتفاقيتى كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وانعقاد مؤتمر القمة العربى فى بغداد بين الحدين **الاخربين** ، وما ترتب عليه من آثار فى العلاقات المصرية العربية . وهكذا نجد ان هذه المرحلة مليئة بالاحداث السياسية والعسكرية ، والتطورات القانونية التى تترك أثارها المباشرة وغير المباشرة على موضوع دراستنا . ونظرا لان الامر يتعلق بمقدمة كمدخل وجيز لبحث عميق ، كما ان الحيز المسموح به محدد للغاية كما اشرنا فى المقدمة العامة ، فاننا لن ندخل فى التفاصيل ،

(١) عدد الدول التى تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية مائة وسبعة

ونكتفى بالبحث عن ملامح الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني في ظل هذه التطورات السياسية والعسكرية والقانونية .

١١ — الولايات المتحدة الامريكية تشل مجلس الامن لصالح اسرائيل ، باصرارها على مجرد وقف القتال بدون اشارة الى الانسحاب من يونهيه الى نوفمبر ١٩٦٧ ، حتى كانت الولادة العسيرة للقرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . على الرغم من قسوة العدوان الاسرائيلي على فلسطين يمثلها الاردن من الناحية القانونية ، وسوريا ومصر في حرب يونية ١٩٦٧ ، فان الولايات المتحدة الامريكية التي ساندت اسرائيل اقتصاديا وعسكريا على الوصول الى هذا الوضع الخطير ، اصرت على أن يكتفى مجلس الامن بالاهتمام بوقف القتال ، بدون ادانة أو طلب انسحاب القوات الاسرائيلية من الاقاليم العربية المحتلة ، متذرة في ذلك بعذر اقبح من الذنب ، وهو تعذر تحديد الطرف المعتدى في حرب ١٩٦٧ ، وكانت تلك سابقة خطيرة في الامم المتحدة ، وقد تجسدت هذه النتيجة الشاذة في التهديد من جانب الولايات المتحدة الامريكية باستعمال الفيتو لاسقاط سائر الاقتراحات التي تقدم بها أعضاء مجلس الامن المتضمنة ادانة اسرائيل وارغامها على الانسحاب الفوري ، مثل مشروع القرار الهندي الذي قدم الى مجلس الامن في ١٩٦٧/٦/٦ ، ومشروع القرارين السوفياتيين في ٨ و ١٣/٦/١٩٦٧ ، ومشروع القرار الباكستاني في ١٤/٦/١٩٦٧ . . . الخ (١) ، وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الامريكية أن تكتم وتخمد انفاس مجلس الامن خلال المدة يونية — نوفمبر ١٩٦٧ أى حوالى ستة أشهر كانت لازمة وضرورية لكي يثبت الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي من اقدامه في الاقاليم العربية ، ويصدر أخطر القرارات التي ينوى عن طريقها التأثير في الهوية ، والمستقبل القانوني لهذه الاقاليم ، مثل القرار الذي أصدرته اسرائيل خلال هذه المدة باعتبار الاقاليم العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، « اقاليمها غير تابعة للعدو » ، والاجراءات العملية لتوحيد القدس . . . الخ من الاجراءات الاسرائيلية التي كانت الاساس الفعلي لما تلى ذلك من اجراءات

(١) انظر الاعلان مفصلا في المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(١) وفي تفاصيل موقف مجلس الامن بعد حرب ١٩٦٧ ومقدمات ونتائج تلك الحرب ، نحيل على مؤلفنا : مشكلة الشرق الاوسط ، المرجع السابق ، الصفحات ١٥٣ — ١٨٢ .

(١) في معرفة الموقف الاميركي بصورة شاملة ومفصلة ، نحيل على بحثنا بعنوان الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط . . . مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق بجامعة عين شمس ، السنة الرابعة عشرة ، العدد الاول ، يناير ١٩٧٣ ، وهو بحث يصل في حجمه الى مرتبة المؤلفات في موضوعه .

الضم ، والمستوطنات ، والتهويد(١). وعندما انتهت هذه المهلة وعاد مجلس الامن في نوفمبر ١٩٦٧ للنظر في العدوان الاسرائيلي على الامة العربية ، حرصت الولايات المتحدة الامريكية على اسقاط سائر المشروعات التي تدين بعنصرية سلوك اسرائيل ، مثل **المشروع المقدم من الهند ومالي ونيجيريا** ، الذين يدين الاحتلال واكتساب الاقاليم بالغزو ويطالب بالانسحاب الكامل ، ومن ذلك ايضا المشروع الذي قدمه الاتحاد السوفيتي في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، الذي اتصف بالصراحة في الصياغة والدعوة الصريحة للانسحاب الى حدود ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ونقتبس من هذا المشروع بعض عباراته الاتية لاهميتها هنا وفي اجزاء اخرى من هذه الدراسة .

«Les Parties au conflit retirent sans délai leur troupe essur les positions qu'elles occupaient avant le 5 juin 1967, vu l'inadmissibilité de l'acquisition de territoires du fait de la guerre...»

ولقد اقترن التصدي الامريكي لمشروعات القرارات الجادة التي ذكرنا امثلة لها ، بادخال مجلس الامن في متاهات الصياغة المبهمة المتعقدة ، وهو الاسلوب الذي تفشى بعد ذلك في اوصال قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وبدأت الخطة محكمة الحلقات بمشروع القرار الامريكي الذي نحا نحواً مغايراً للمشروعات الاولى ، حيث بدأ المشروع الامريكي بتأكيد التزام سائر الدول باحترام ميثاق الامم المتحدة دون تحديد أو ابراز ، ان : الاحتلال ، ثم اكتساب الاقاليم بالقوة يخالف الميثاق . والمشروع الامريكي وان دعا الى تحقيق سلام عادل ودائم ولكن عن طريق انسحاب قوات مسلحة من اقاليم محتلة ، بدون اشارة صريحة الى القوات الاسرائيلية ، وبما يعنى لدى البعض عدم التزام اسرائيل بالانسحاب من سائر الاقاليم العربية المحتلة ، وعلى وجه الخصوص القدس الشرقية . ثم تلقت بريطانيا الكرة ، لتقدم مشروعاً يوفق في صياغته بين المشروعات المتعارضة ، وهكذا ولد القرار رقم ٢٤٢ .

وتد صدر هذا القرار على اثر المشروع الذي تقدمت به ثلاثون دولة وامتنعت ٢٢ دولة عن التصويت . وكانت الدول الخمس التي رفضت هذا القرار هي الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، استراليا ، البرتغال ، جنوب افريقيا . وقد أكد هذا القرار حق الشعوب المستعمرة في استخدام جميع الوسائل الضرورية المتاحة لها للحصول على استقلالها واكد مشروعية النضال الذي تقوم به في هذا السبيل . ولقد اهتمت الامم المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، كما يستفاد من التفسير السليم لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وهو ما نعالجه في الصفحات التالية .

الفرع الرابع

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

اهم احكام القرار رقم ٢٤٢ : بدون الدخول في الصياغة الحرفية والكاملة لهذا القرار الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وبالإجماع ، نشير الى ما يهنا .

وفي المقدمة يشير القرار الى الوضع الخطير الذي يسود الشرق الاوسط ويركز على عدم جواز الاعتراف باكتساب الاقاليم بالحرب ، وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم ، لتتمكن سائر دول المنطقة من العيش بسلام .

اما عن الالتزامات الواردة فيه فهي :

١ - انسحاب اسرائيل من الاقاليم (او اقاليم) التي احتلت في نزاع . ١٩٦٧ .

٢ - انتهاء سائر دعاوى الحرب ، وحالاتها ، والاعتراف بالسيادة الاقليمية ووحديتها ، والاستقلال السياسي ، والعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بعيدة من التهديد باستعمال القوة .

٣ - ضرورة حماية الملاحة في الطرق المائية الدولية .

٤ - التوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين .

وفي نهاية القرار نجد تكليف الأمين العام بالعمل على تنفيذ القرار . ولقد ثار الخلاف حاداً بين الدول والشرائح حول الطبيعة القانونية للقرار رقم ٢٤٢ ، وعن سنده من ميثاق الأمم المتحدة ، فحسب وجهة نظر أيدها بل ربما بداهاها العرب ، ان هذا القرار وقد صدر بالإجماع ، فإنه أقرب الى الفصل السابع من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ، وبديهي ان الغاية من هذه النظرة الوصول الى القول بان القرار واجب التنفيذ بالقوة في نطاق نظام الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة . في حين قامت وجهة نظر أخرى أيدها الولايات المتحدة الأمريكية ترى في القرار مجرد خطة للتفاوض على أساسها بين أطراف النزاع ، ولا يمكن فرضها قسراً على أطراف النزاع ، والمقصود بذلك في المنطق الأمريكي ، حماية إسرائيل ، والترديد لمفهومها من حيث ضرورة إبرام معاهدات صلح بينها وبين الدول العربية . وإذا كان للمنطق القانوني ان يسود على الباطل ، فإن الرأي الأول هو الذي يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وقواعد القانون الدولي ، لان أحكام القرار مأخوذة من منطوق قواعد امرة تتعلق بالنظام العام في القانون الدولي ، ومن ثم لا يمكن محاباة من يخرق هذه القواعد وهو المعتدي ، على حساب من يدعو الى احترام ذات القواعد وهو الطرف المعتدى عليه ،

وللاصف الشديد فان التطورات الراهنة برعاية الولايات المتحدة الامريكية العسكرية تقوم على مبدئين اساسيين هما :

وبالاحظ ان القرار يعد وحدة غير قابلة للانقسام بمعنى ان انسحاب القوات الاسرائيلية وانهاء حالة الحرب .. الخ أمور أساسية لحل النزاع نهائيا ، بما في ذلك الاعتراف المتبادل ، واحترام حقوق السيادة وحدود كل دولة في المنطقة ، ولا فرق في ذلك بين الدول العربية واسرائيل ، والمقصود هنا الاعتراف القانوني الكامل بالوجود والعيش في سلام .

مدلول القرار رقم ٢٤٢ ، طبقا للنظرية القانونية للاحتلال الحربى ، في تحديد الحقوق العربية في السيادة :

ينظر القانون الدولي المعاصر الى الاحتلال العسكرى على انه واقعة وليس وضعا قانونيا كما يستفاد ذلك صراحة من ملحق اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩١٧ ، واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، بحيث صارت نظرية الاحتلال العسكرى تقوم على مبدئين اساسيين هما :

اولا : ان الاحتلال لا ينقل السيادة بمعنى ان السيادة القانونية وما يتفرع عنها من اختصاصات تبقى للدولة صاحبة السيادة على الاقليم .

ثانيا : وترتبا على ما سبق ، لا يعترف القانون الدولي لسلطات الاحتلال الا بالقيام بالإجراءات الضرورية لإدارة الاقاليم المحتلة ، دون ان يؤثر ذلك في السيادة الاقليمية وما يتفرع عنها من اختصاصات قانونية ولا تحترم اسرائيل المبدئين السابقين لانها تعلن صراحة انها لن تعيد سائر الاقاليم العربية المحتلة بدعوى انها ليست مجرد « اقاليم محتلة » حتى ينطبق عليها المبدان السابقان ، بل تصفها ثارة بانها « اقاليم غير تابعة العدو » وأخرى بانها « اقاليم محررة » ، كما انها تغير في المعالم الديموجرافية والبشرية لهذه الاقاليم بانشاء المستوطنات ، أو بالضم ، كما فعلت بالقدس في عام ١٩٨٠ ، وهضبة الجولان عام ١٩٨١ ، وتطبيق الادارة المدنية على الضفة الغربية وغزة منذ أول نوفمبر ١٩٨١ أو الادعاء بان عرب هاتين المنطقتين ليس لهم سوى الوضع القانوني للاقليات في مفهومها لاتفاقيتى كامب ديفيد ، ومن ثم فانها لن تعطيهم الا مجرد الحكم الادارى الذاتى مما يعنى فى الواقع ضم هاتين المنطقتين ، وينسجم مع تصورهما هذا ، الشروع فى تنحية رؤساء بلديات الضفة الغربية فى نهاية مارس ١٩٨٢ ، مما أدى الى ثورة الفلسطينيين فى هاتين المنطقتين ، مما يعنى عملا انتهاء سيادة الشعب الفلسطينى على سائر اجزاء فلسطين . وهذا الوضع فضلا عن مخالفته لقرار التقسيم ، فانه بكل تأكيد باطل ومخالف للقانون الدولى . ولا نعدم شهادة حق فى هذا المجال ، تتردد فى بعض الكتابات الحديثة التى أوردناها تفصيلا فى دراستنا بعنوان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى ١٩٨٣ .

واذا نظرنا الى ضم اسرائيل للقدس الذي بدأت خطواته الاولى بعد انتهاء معارك سنة ١٩٦٧ مباشرة ، وحيث تجسد بصدور قانون القدس ، وينطبق بالكامل على سائر اجراءات اسرائيل غير المشروعة في الضفة الغربية وغزة ، والتي اشرنا اليها في هذه الفقرة - فان الاساس القانوني الوحيد الذي استندت اليه اسرائيل كان مبدأ العودة الى الاوضاع السابقة على معارك سنة ١٩٤٨ ، ولكن هذا الفهم لا يتفق مع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة التي تقضي ببطلان سائر الاجراءات الاسرائيلية في القدس وغيرها من الاقاليم العربية المحتلة . ومن هذه القرارات نشير على سبيل المثال الى قرار مجلس الامن رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٦٨ الذي ادان الاعداد لقيام اسرائيل بعرض عسكري في القدس ، وقراره رقم ٢٥١ بتاريخ ٢ مايو ١٩٦٨ الذي استنكر فيه قيامها فعلا بهذا العرض ، والقرار رقم ٢٥٣ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٨ الذي قضى بعدم مشروعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الوضع القانوني للقدس ، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ الصادر في ٤ يولية ١٩٦٧ في ذات الموضوع ، وقرار مجلس الامن رقم ٢٦٧ بتاريخ ٣ يولية ١٩٦٩ ، ورقم ٢٧١ بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٧٩ الصادران بعد حريق المسجد الأقصى . والمضمون القانوني لهذه القرارات وان انصب على مدينة القدس بالذات ، الا انه ينصرف الى سائر الاجراءات الاسرائيلية التي تؤثر في حقوق السيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني في سائر المناطق التي يعطيها لهم قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، وهنا نشير الى شهادة صادرة عن باحثة لا يمكن وصفها بالتحيز الى جانب الحقوق العربية ، حيث نقرأ لها ، في تحديدها للقيمة القانونية لقرارات الامم المتحدة المشار اليها ، ما يدين صراحة اسرائيل (١) .

مما سبق يتضح ان عدوان ١٩٦٧ لم يؤثر في حقوق السيادة للشعب الفلسطيني بالمعنى الذي تحدده قرارات الامم المتحدة ، وهذه نتيجة هامة حرصنا على ابرازها ، قبل الانتقال الى الفقرة التالية من دراستنا ، حيث معركة التفسير الخاطيء لقرار مجلس الامن ، من جانب اسرائيل ، وعدد من الدول ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية .

مشاكل تفسير القرار رقم ٢٤٢ واثرها على الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني . المشروع الانجليزي للقرار كان يشير الى الانسحاب من سائر الاقاليم العربية المحتلة ، واثناء المناقشات التي انتهت بالقرار رقم ٢٤٢ كانت هناك صياغات مختلفة تشير منها الى الصيغتين الاتيتين : الاولى : الانسحاب من جميع الاقاليم المحتلة ، والثانية : صيغة المشروع الامريكي التي تعني الانسحاب من اقاليم محتلة ، مما يحتم تحرى الموقف الرسمي للدول الاعضاء الدائمين في

(١) انظر رأى هذه الباحثة وبلغته الاجنبية زيادة في الدقة في بحثنا بعنوان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني ، المشار اليه سابقا .

مجلس الامن ، والمجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مع تقييم هذه المواقف على ضوء احكام القانون الدولي ، كما شرحناها في الفقرة السابقة . اما عن مواقف الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن فهناك الموقف الامريكى الذى يمثل مفهومها للقرار ، الى جانب المفهوم الفرنسى ، الذى يعبر بصورة عامة عن موقف الاتحاد السوفييتى والصين وانجلترا .

(ا) **الموقف الامريكى** : استمرت الولايات المتحدة الامريكية في الدفاع عن مفهومها الذى عبرت عنه في مشروعها الذى سبقت الاشارة اليه . وهو موقف متحيز لاسرائيل ومخالف للقانون الدولي . ومن الوثائق الامريكية الرسمية ، نكتفى بالاشارة على سبيل المثال الى بعضها . في مارس ١٩٧١ وفي رسالته عن احوال العالم الى الكونجرس ، اشار الرئيس الاسبق ريتشارد نيكسون الى التزام اسرائيل بالانسحاب من اقاليم محتلة فقط وانه على العرب أن يقبلوا حلا يضمن لهم عودة اقاليم فقدوها في حرب ١٩٦٧ ومن ذلك رفض نيكسون للبعثات السوفيتية لانسحاب اسرائيل الكامل في مقابل ابرام اتفاقية سلام بين طرفي النزاع . ومن ذلك ايضا ما اعلنه وكيل وزارة الخارجية الامريكية الى مجلة لوموند الدبلوماسية الفرنسية ، والذى جاء به « ان القرار يدعو لانسحاب اسرائيل من اقاليم احتلتها عام ١٩٦٧ » .

ومن الواضح ان هذا الموقف يتنبى ادعاء اسرائيل بأنه لم تكن لها حدود نهائية عندما اندفعت لغزو الدول العربية واحتلال اقاليمها في يونيو ١٩٦٧ ، وهو ادعاء حرصنا على دحضه ، بالرجوع الى وثائق الامم المتحدة كما فصلنا ذلك في الفرع الثالث من دراستنا .

(ب) **الموقف الفرنسى** وهو يعبر عن الاتجاه الغالب لدى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، والذى يتفق مع القانون الدولي ، ونقصد بذلك الموقف الذى دافع عنه الجنرال ديغول غداة عدوان يونيه ١٩٦٧ ، والذى استمر حتى عودة الاشتراكيين بزعمارة الرئيس فرانسوا ميتران في ربيع ١٩٨١ الى الحكم ، وهؤلاء الاشتراكيون هم الذين تآمروا مع اسرائيل في عدوان ١٩٥٦ على مصر . ولقد عبر الرئيس الفرنسى السابق جورج بومبيدو في يناير ١٩٧١ على النحو الآتى : ان فرنسا ترى ان « دولة اسرائيل لها الحق في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بشرط ان تنسحب من سائر الاقاليم التى احتلتها في حرب الياام الستة ، وهو يعنى بذلك حرب يونية ١٩٦٧ » .

ونكرر ان المفهوم الفرنسى يتفق مع قواعد التفسير في القانون الدولي فضلا عن اتفاقه مع ميثاق الامم المتحدة ، لما هو معلوم من ان قرارات الامم المتحدة تحرر باللغات الرسمية للمنظمة ، وهى الانجليزية والفرنسية والروسية والصينية والاسبانية ، وكلها لها ذات الحجية في فهم هذه القرارات ، وسائر نسخ القرار

رقم ٢٤٢ المحررة بالفرنسية والروسية والصينية والاسبانية تشير صراحة الى الانسحاب من الاقاليم المحتلة في حرب ١٩٧٦ ، كما ان الفضول الذى اثاره تلاعب الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بما ورد فى النص الانجليزى للقرار الذى خلا من اداة التعريف « اقاليم احتلت في حرب ١٩٦٧ » دفع أحد المتخصصين فى **الادب الانجليزى** وقواعد النحو فى هذه اللغة الى دراسة القرار من هذه الزاوية ، وانتهى الى ان حذف اداة التعريف من القرار يعنى الانسحاب من كل جزء من الاقاليم العربية المحتلة كما ان التفسير الاسرائيلى الامريكى يتعارض تماما مع المبدئين الاساسيين اللذين تصدروا قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

(ج) — **موقف الامم المتحدة** من تفسير القرار رقم ٢٤٢ ، ومدلوله فى بيان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى . ازاء الموقف الاسرائيلى المتعنت من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى ، وتلاعبها عن طريق التفسير اللفظى واللفوى لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، **قادت الجمعية العامة للامم المتحدة المعركة القانونية الصحيحة للدفاع عن هذه الحقوق** . وقد بدأت هذه المرحلة الهامة من قرارات الجمعية العامة بالدورة الخامسة والعشرين ، اثناء مناقشة مشكلة الشرق الاوسط فى الفترة ٢٦ أكتوبر — ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، حيث صدر القرار رقم ٢٦٢٨ فى ٤ نوفمبر ، الذى اعلن فى وضوح وجلاء ان احترام حقوق الشعب الفلسطينى شرط لا غنى عنه لاقامة السلام العادل والدائم فى الشرق الاوسط ، على ضوء احكام القرار رقم ٢٤٢ ، وهذا يعد تفسيرا رسميا لهذا القرار .

ويعزى هذا الموقف المتشدد للجمعية العامة تجاه امتثالات اسرائيل على حقوق الشعب الفلسطينى الى عدة عوامل من اهمها :

١ — **الصدى الدولى للجهاد التحررى** الذى تساده ببطولة ، الشعب الفلسطينى فى داخل فلسطين وخارجها لمقاومة الاحتلال الاسرائيلى ، مما دفع الجمعية العامة — على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الامريكية — الى الاعتراف لهم بصفة مناضلى حركات التحرير ، وما يترتب على ذلك من نتائج قانونية من اهمها المعاملة كاسرى حرب وفقا لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ وليس كأرهابيين او مخربين كما تدعى !

٢ — **ان الجمعية العامة فى تشكيلها المعاصر** — على عكس الحال سنة ١٩٤٨ — لم تعد تعكس مجرد آراء الدولتين العظميتين والدول التابعة لكل منهما ، بعد ان ظهرت داخلها مجموعة هامة من الدول الجديدة الافرواسيوية .

٣ — **اقتناع الدول التى تخلصت من ربقة الاستعمار** بحصولها على الاستقلال فى ظل النظام القانونى الدولى الجديد الذى تمثله الامم المتحدة بان الموقف الاسرائيلى من حقوق الشعب الفلسطينى لا يتماشى مع ميثاق الامم

المتحدة ، وانما ينتمى الى مرحلة القانون الدولي التقليدى الذى كان يعترف بمشروعية الاستعمار . فضلا عما سبق ، فان غالبية الدول الاعضاء فى الامم المتحدة تؤمن بان ميثاق الامم المتحدة قد الفى ما كان معروفا فى القانون الدولي التقليدى بحق الفتح ، وعليه فانها ترى ان الحقوق الدولية لدول المنطقة لا يمكن المساس بها تحت أى غطاء من عبارات القرار رقم ٢٤٢ مثل « الحدود المعترف بها والإبنة » وهى العبارة التى سلطت اسرائيل عليها الضوء فقط من بين سائر احكام القرار رقم ٢٤٢ ، لهذا فان هذه الدول رفضت فكرة الحدود المؤسسية على الاحتلال أو الضم ، وهو موقف جوهرى للغاية فى موضوع الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى ، لما هو معروف لدى الكافة من ان اسرائيل فى حروبها الاربعة مع العرب منذ سنة ١٩٤٨ ، دائما تكرر واقعا جديدا ، وتدعى كذبا بأن حدودها لم تدخل بعد مرحلة التخطيط النهائى ، ولعلنا لم ننس بعد ، ما أطلقه الاسرائيليون بعد حرب سنة ١٩٦٧ من ان حدودهم تنتهى حيث يقف جنودهم ، وما دونوه على الكنيست من ان حدودهم من الفرات الى النيل ، أو ما يطلقونه من شعار حق الاستيطان الاسرائيلى فى أى مكان من أرض اسرائيل . الخ .

من اجل هذه الادعاءات التى لا سند لها فى القانون الدولي ، فان قرار ٤ نوفمبر ١٩٧٠ حرص على التاكيد بأن اكتساب الاقاليم بالقوة غير مقبول وان الاقاليم التى تحتل بهذه الوسيلة يجب اعادتها الى الدول المعتدى عليها ، وهذا التعبير يعنى استعادة العرب سائر الاقاليم المحتلة بها فى ذلك مدينة القدس . ومن الاهمية ملاحظة انه خلال المناقشات التى سبقت صدور هذا القرار ، عبرت انجلترا عن وجهة نظر مفادها أن أى اتفاق بخصوص مدينة القدس ، يجب أن يتضمن النص على حرية الوصول الى الأماكن المقدسة وحمايتها ، وأن يكون ذلك شرطا أساسيا لاي حل يتعلق بهذه المدينة . ولكن الوفد الاردنى رد على ذلك بأن الموقف البريطانى يشكل مناورة لجعل مدينة القدس مشكلة مستقلة عن المشكلة الام ، وكان هذا الرد الاردنى دحضا لادعاء اسرائيل بأن الوضع القانونى للقدس ليس محلا للتفاوض لانها عاصمتها الموحدة ولابد .

وقد أعادت الجمعية العامة فى قرارها الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٧١ ادانة ادعاء اسرائيل السيادة أو أى حق اقليمى بمقتضى احتلالها .

وضرورة جلاء اسرائيل عن هذه الاقاليم المحتلة واعتبار ذلك التفسير السليم للقرار رقم ٢٤٢ ، حيث ذكرت بأحكامه الاساسية ، كذلك اكدت على ان التطبيق السليم لهذا القرار يتضمن كشرط أساسى احترام حقوق الشعب الفلسطينى .

وفى عثم ١٩٧٢ اصدرت الجمعية العامة عدة قرارات هامة ، مؤكدة القرارات التى اعتبرت مكملة لقرار التقسيم سنة ١٩٧٤ والمتضمنة : حق اللاجئين

من الاقاليم التي حددت لدولة اسرائيل في العودة أو التعويض ، وإدانة سياسة اسرائيل تجاه الفلسطينيين في الاقاليم المحتلة سنة ١٩٦٧ من حيث الطرد ، ونقل السكان ، والتهجير ، وإقامة المستوطنات ، مع التأكيد على ضرورة احترام أحكام اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، وهو الأمر الذي ترفضه اسرائيل ، بدعوى ان وجودها في الضفة وقطاع غزة ليس احتلالا بالمعنى الدولي المعروف في القانون الدولي ! ولقد دحضنا هذه الادعاءات المخالفة للقانون الدولي في بحثنا بعنوان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني .

وهناك القرار رقم ٢٥٣٥ (ب) بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ ، والقرار ٢٦٤٩ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠ ، والقرار ٢٧٩٢ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧١ ، والقرار ٢٨٥١ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ، والقرار ٢٩٦٣ بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧٢ ، والقرار ٣٠٠٥ بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٧٢ ، وقرار لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان بتاريخ ١٣ مارس ١٩٧٣ ، والقرار ٣٢١٠ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٧٤ الذي اعطت به الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب ودعمت رئيسها للاشتراك في مناقشات المشكلة الفلسطينية ، وهذا يعنى الاعتراف بصحتها التمهيلية للشعب الفلسطيني والاعتراف بمشروعية موقفها من القضية الفلسطينية عامة ، والوضع القانوني لمدينة القدس على وجه التحديد . بل يذهب البعض الى القول بان هذا القرار يعتبر قبولاً ضمنيًا من جانب الامم المتحدة لوجهة النظر الفلسطينية التي تشكل في مشروعية اسرائيل ، كدولة وكنمو في الامم المتحدة .

وبعد هذا التطور الهام في موقف الجمعية العامة من حقوق الشعب الفلسطيني ، اصدرت القرار ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ أكدت فيه ان هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها والتصرف فيها وان هذه الحقوق تقع في فلسطين وليس كما يدعى البعض كما جاء على لسان الرئيس فرانسوا ميتران بان مكانها تحدده المفاوضات التي تسفر عن أنها في الاردن وهو ما تدعيه اسرائيل ، وان هذه الحقوق تشتمل على الحق في تقرير المصير بدون وصاية اجنبية ، والاستقلال والسيادة الوطنية .

وقد حرصنا على مراجعة عبارات القرار باللغة الفرنسية لدلائلها القانونية القاطعة ، خاصة في الوقت الحاضر حيث تحاول اسرائيل فرض الادارة المدنية توطئة لمعاملة الفلسطينيين كأقلية تتمتع فقط بالادارة الذاتية الشخصية بدعوى ان الاقاليم الفلسطينية جزء من ارض اسرائيل ، وهو تلاعب لفظي يعنى في جوهره الضم النهائي لهذه الاقاليم ، وهو ما افصح عنه التصريحات الاسرائيلية الرسمية في أول ابريل ١٩٨٢ ، حيث ان رئيس وزرائها ابلغ الرئيس ريجان عبر مبعوث خاص من رجال الدين اليهود ، بأن انشاء دولة فلسطينية يعنى اعلان الحرب من جانب اسرائيل ! كذلك جاء في هذا القرار النص على

حق الشعب الفلسطيني الابدى في : العودة الى موطنهم ، وفي أموالهم التي جردوا منها ، وأن الاحترام الكامل لسائر الحقوق التي جاءت بالقرار ، وتنفيذها ، شرط ضرورى ، لا غنى عنه لحل المشكلة الفلسطينية ، وذلك طبقا لاهداف ومبادئ الامم المتحدة ، كما طالبت الجمعية في القرار سائر الدول والمنظمات الدولية بمساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة هذه الحقوق .

وكان التطور السابق في نظرة الجمعية العامة للامم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطينى مؤديا بالضرورة والمنطق الى اعتمادها القرار رقم ٣٢٣٧ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب دائم ، الى الدورات وجميع المؤتمرات الدولية التى تعقدتها أو ترعاها الجمعية العامة .

ولقد سعدت الجمعية العامة من مناهضتها لاساليب اسرائيل غير المشروعة في مواجهة الشعب الفلسطينى وحقوقه ، باعتمادها القرار رقم ٣٣٧٩ في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، الذى اعتبرت فيه الصهيونية من الاساليب العنصرية والقرار رقم ٣٣٧٦ الذى انشأ لجنة حقوق الشعب الفلسطينى وتكليفها بوضع خطة لتحقيق حصوله عليها .

كذلك أصدرت الجمعية العامة سنة ١٩٧٥ القرار ٣٤١٤ الذى طالبت فيه مجلس الامن أن يتخذ — تنفيذاً لمسئوليته طبقاً لميثاق الامم المتحدة — الاجراءات الضرورية التى تكفل التنفيذ السريع والكامل لسائر القرارات التى أصدرتها ، في نطاق حل شامل ، يتم التوصل اليه مع سائر الاطراف المعنية ، بها في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وان يكون ذلك في اطار منظمة الامم المتحدة ، بحيث يكفل الانسحاب الاسرائيلى الكامل من سائر ما احتلته من اقاليم دول المنطقة ، والحقوق والتطلعات المشروعة للفلسطينيين .

وقد حاول مجلس الامن ان يقتنى اثر الجمعية العامة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى بالمعنى الذى تفهمه الجمعية العامة ، والذى احطنا في ايجاز بخطوطه الرئيسية ، أثناء المناقشات التى دارت في المجلس في الفترة ٦ - ١٤ يونيو ١٩٧٣ ، حيث عكف المجلس على مشروع قرار يدين الاحتلال الاسرائيلى للاتقاليم العربية سنة ١٩٦٧ ، وان الحل العادل لمشكلة الشرق الاوسط يقتضى احترام السيادة الوطنية ، وسائر الحقوق الاقليمية لدول المنطقة ، والحقوق المشروعة للفلسطينيين .

ولكن هذا المشروع سقط في الجلسة ١٧٣٥ بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٧٣ باستعمال الولايات المتحدة الامريكية حق الفيتو ، وقد علل ممثلها موقفها من مشروع القرار ، بأنه متحيز وغير متوازن ويشكل عقبة امام مفاوضات جادا بين الاطراف ، وهذا الاسلوب الامريكى ما زال قائما في مجلس الامن حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

كذلك اسقطت الولايات المتحدة في يناير ١٩٧٦ مشروع قرار يدعو الى انشاء دولة فلسطينية ، كما اسقطت في ١٩٨٢/٤/٢ مشروع قرار يدين اسرائيل لاساليبها العنصرية في قمع ثورة الشعب الفلسطيني التي بدأت في الثلث الاخير من شهر مارس ومازالت مستمرة ، ومن قبل اسقطت الولايات المتحدة الامريكية في يناير ١٩٨٢ مشروع قرار يفرض جزاءات على اسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية في نهاية شهر ديسمبر ١٩٨١ . الخ .

الفرع الخامس

الاهمية القانونية لقرارات الامم المتحدة بشأن اقليم الدولة الفلسطينية :

١ — وعندما نبحث عن الاثر القانوني لقرارات الامم المتحدة في تأكيد الحقوق المشروعية للشعب الفلسطيني ، نجد أن قرارات الجمعية العامة أكثر أهمية من حيث القيمة القانونية ، لأنها تصدر عن سائر أو الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، مما يزيد من قوتها وقيمتها من حيث الاعتراف بهذه الحقوق ، أي من حيث السند القانوني الدولي لهذه الحقوق . أما قرارات مجلس الأمن فهي أقل أهمية من حيث الطابع التشريعي وإن كانت أكثر أهمية من حيث القوة التنفيذية ، لكن عدم قيام مجلس الأمن بمهمته الأساسية ، وهي تنفيذ قرارات الجمعية العامة — كما دعتة الى ذلك في مجال حقوق الشعب الفلسطيني — الجمعية العامة في أحد قراراتها التي أشرنا إليها ، يعد مجرد وضع أو موقف سياسي ، يرجع أساسا الى موقف الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم فانه لا يعد ذا قيمة تشريعية في مجال مشروعية حقوق الشعب الفلسطيني . وما يؤكد صدق وجهة نظرنا هذه ، تبني موقف الجمعية العامة — باعتباره صدى صادقاً وأميناً لاحكام القانون الدولي — من قبل طائفة من قرارات المنظمات الدولية . ومن أمثلة ذلك نشر الى قرار اليونسكو بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ ، الذي خلع على اسرائيل طابعاً استعماريًا وبالمثل أدانت منظمة الصحة العالمية انتهاك اسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني ، ومن أمثلة ذلك قرارها بتاريخ ١٧ مايو ١٩٧٦ ، وغيرها من المنظمات الدولية العاملة المتخصصة .

كذلك أدانت منظمة العفو الدولية اسرائيل بسبب اوضاع المعتقلين والمسجونين العرب في سجون اسرائيل ، كما استنكرت لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان في دورة فبراير ١٩٨٢ مفاوضات الحكم الذاتي التي تديرها مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية . وفي داخل اسرائيل ، استنكرت الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان التصرفات الاسرائيلية العنصرية . ويمكن الاشارة الى المظاهرات التي تزعمتها هذه الرابطة في ٢٠ فبراير ١٩٧٢ احتجاجا على قرار الحكومة الاسرائيلية اغلاق جامعة بيرزيت لمدة ثلاثة اشهر ،

المظاهرات التي قادتها في شهر مارس ١٩٨٢ مساندة وتضامنا مع ثورة الشعب الفلسطيني في اعتاق عزل السلطات الاسرائيلية بعض رؤساء بلديات الضفة الغربية بسبب عدم اعترافهم وامتناعهم عن التعامل مع الادارة المدنية التي نشأتها اسرائيل متجاوزة بذلك السلطات التي خولها اياها القانون الدولي باعتبارها سلطة احتلال . ودون الاسترسال في حصر القرارات التي تؤيد اذانة لأمم المتحدة لاسرائيل لانها عديدة للغاية ، فاننا لا يمكن ان نغفل شهادة حق جاءت من حكومة صديقة للغاية لاسرائيل — ونعني بذلك تأكيد الطابع العنصري لاسرائيل الذي دمغتها به الجمعية العامة للأمم المتحدة — على لسان وزير خارجية فرنسا السيد كلود شيسون ، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٢ على اثر عمليات لتفيع الاسرائيلية للشعب الفلسطيني ، حيث لم يتردد وزير خارجية فرنسا بوصف هذه الاجراءات بالعنصرية .

٢ — موقف الدول العربية من مفهوم الأمم المتحدة للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني . ان الامانة العلمية تجعلنا نقرر ان المفهوم الرسمي للغالبية الساحقة من الدول العربية لهذه الحقوق اصبق مما تعنيه قرارات الأمم المتحدة . وهذه النتيجة تستخلصها من موافق هذه الدول خاصة بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث التزم من جانبها على انسحاب اسرائيل من الاقاليم العربية التي احتلتها في هذه الحرب . ويلاحظ ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ يعالج اثار هذه الحروب لكنه لا يلغى قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، ومن المعلوم ان هذا الاخير يضمن للشعب الفلسطيني السيادة على سائر الاقاليم التي حددها للدولة العربية ، وهذا القرار من الناحية القانونية اعلى قيمة من القرار رقم ٢٤٢ ، لانه منشئ لاسرائيل ، وعلى اساسه قبلت عضوا في الأمم المتحدة ، وعليه تكون له ، كما تدل عليه عباراته ذاتها — قيمة دستورية ، ونتيجة لذلك فان الاقاليم التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٤٨ وما بعدها ، متجاوزة قرار التقسيم ، تبقى مشمولة بالسيادة الفلسطينية . وتكون يد اسرائيل عليها ، مجرد احتلال عسكري ، ويعكس الموقف العربي شواهد عديدة ، اكتفينا بالاشارة منها — لضيق الوقت — بمثلين مستفادين من قمة بغداد سنة ١٩٧٨ ، والمبادرة السعودية ، التي كانت الاساس لقرارات قمة فاس الشهيرة .

٣ — الموقف الفلسطيني من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . يرفض الفلسطينيون هذا القرار منذ صدوره ، وقد ادى قبول مصر لهذا القرار ، ثم موافقتها في ١٩٧٠ على المبادرة الامريكية التي عرفت باسم وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية جيمس روجرز ، الى تآزم العلاقات بين مصر والمنظمة الفلسطينية . كما ادى الموقف الفلسطيني من هذا القرار الى مبادرة مجموعة الدول العربية تؤيدها مجموعة دول عدم الانحياز في محاولة لتعديل هذا القرار ، ولكن هذه المحاولة فشلت بالفيتو الامريكي في صيف عام ١٩٧٩ ، ويرجع سبب الرفض الفلسطيني للقرار ٢٤٢ الى ان هذا القرار لا يشير الى حقوقهم المشروعة ، ويعتبرهم مجرد

لاجئين ، ونحن نعتقد ان الفهم السليم لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كما سبق لنا بيانه ، والاخذ بعين الاعتبار كذلك حقيقة ان هذا القرار لا يمكن ان يمس قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، لا يبرر رفض الفلسطينيين للقرار رقم ٢٤٢ . **اما ان هذا القرار لم يشر الى حقوق الفلسطينيين فهو غير صحيح ، لان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني.** كما سبق ان شرحنا ذلك يجب التمييز فيها بين : ١ — المناطق التي تدخل في الدولة الفلسطينية المستقلة لا يمكن النيل منها حسب قرارات الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي فوجود اسرائيل فيها انما هو احتلال عسكري . ٢ — الضفة الغربية ، وقد كانت سنة ١٩٦٧ جزءا من الاردن . وقد تم احتلالها في هذا التاريخ ، ومن ثم تكون اسرائيل ملزمة بالانسحاب منها طبقا للقرار ٢٤٢ . ٣ — قطاع غزة وقد كان تحت الادارة المصرية عندما احتلته اسرائيل سنة ١٩٦٧ ، وهو مشمول بالتزام اسرائيل بالانسحاب منه طبقا للقرار ٢٤٢ .

وهكذا ، فانه لم يكن مما يستقيم مع المنطق القانوني ان يشير القرار رقم ٢٤٢ صراحة الى الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني بسبب الوضع القانوني لهذه الحقوق عندما احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧ ، وأهم مظاهر هذا الموقف انضمام الضفة الى الاردن عندما احتلتها اسرائيل ١٩٦٧ ، وأهم مظاهر هذا الموقف ضم الضفة الى الاردن ١٩٥٠ ، ولعل هذا الوضع القانوني المعقد الذي لا يتفق مع انشاء دولة فلسطينية بمقتضى قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، حمل مجلس الامن على الا يصف الاقاليم المحتلة سنة ١٩٦٧ بأنها مصرية وسورية وأردنية ، بل اكتفى بالنص على التزام اسرائيل بالانسحاب من الاقاليم التي احتلتها خلال نزاع ١٩٦٧ .

اما الاشارة الى « حل عادل لمشكلة اللاجئين » في القرار رقم ٢٤٢ ، فانهما لها ما يبررها ، خاصة اذا ما أدركنا ان حرب ١٩٦٧ كسائر حالات العدوان الاسرائيلي ، قد نتج عنها نزوح عدد كبير من الفلسطينيين ، أما بارادتهم خوفا على مصيرهم ، وأما قصرا وابعادا من جانب السلطات الاسرائيلية التي تسعى الى تفرغ فلسطين منهم .

٤ — كذلك نشير الى ان البعض قد يعتقد بأن هناك تضاربا بين القرار رقم ٢٤٢ ، وقرارات الجمعية العامة التي اشرنا اليها والتي رايها انها تشير الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، والى حقوقه التي لا تقبل التنازل عنها ... الخ . والحقيقة ان الالمام بتطورات القضية الفلسطينية تاريخيا وسياسيا وقانونيا ، يساعد على فهم مدلول كل من هاتين الطائفتين من قرارات الامم المتحدة ، لان الجمعية العامة عندما تشير الى حقوق لم ترد في القرار رقم ٢٤٢ تأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات ، ومن بينها تشكيل المنظمات الفلسطينية في

شرعية ضم الضفة الى الاردن ، وتطلعاتهم المعاصرة في تكوين دولتهم المستقلة ، وفي هذا المعنى كان اصرارها في قراراتها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ولكن ما نوجه النظر اليه هو ان تختلط الامور بها يضر بالقضية الفلسطينية ، كما نراه في بعض الكتابات التي ترى ان مشكلة الشعب الفلسطيني مع اسرائيل هي في نطاق حق الشعب في تقرير مصيره ، وليست احتلالا غير مشروع ، وهذا ما نبينه تفصيلا في الاجزاء التالية من هذه الدراسة .

٥ - الموقف الدولي من مفهوم الامم المتحدة للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني
نعرض هنا بايجاز شديد لموقف الدول من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الامم المتحدة بالصورة التي شرحناها في الاجزاء السابقة من دراستنا ، وفي هذا الصدد تجب التفرقة بين ما يلي :

موقف الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . يمكن القول هنا بان الولايات المتحدة الامريكية اكثر هذه الدول الخمس تحيزا لاسرائيل وهذا ما يستفاد من موقفها من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، حيث مفهومها له بأنه لا يلزم اسرائيل بالانسحاب من سائر الاقاليم التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، ومن باب اولى فان الولايات المتحدة الامريكية لا تدعو اسرائيل الى الالتزام بقرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين والصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

اما الاتحاد السوفيتي والصين وانجلترا وفرنسا ، فانها تتمسك بان يكون القرار رقم ٢٤٢ شاملا لانسحاب اسرائيل من سائر الاقاليم التي احتلت في حرب ١٩٦٧ ، وعن موقفها من انسحاب اسرائيل من الاقاليم الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٤٨ فليس لدينا من الوثائق الرسمية ما يجعلنا نقف بجلاء على موقفها الحقيقي ، مع ملاحظة ان الاتحاد السوفيتي والصين ايدا سائر قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين .

الاتجاه العام للدول الاخرى . يمكن القول بأنه فيما عدا الدول المنحازة لاسرائيل ، فان الغالبية الكبرى من الدول ، عندما توافق على القرارات التي تصدرتها الجمعية العامة الداعية الى انسحاب اسرائيل من سائر الاقاليم التي تعترف بها الامم المتحدة للشعب الفلسطيني ، فانها بذلك تؤيد مفهوم المنظمة الدولية للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمة هذه الدول تقف مجموعة دول عدم الانحياز ، حيث نجد في وثائقها التمييز الدقيق بين الانسحاب من الاقاليم الفلسطينية والانسحاب من الاقاليم المحتلة بحرب ١٩٦٧ ، مما يحمل في طياته انه بالنسبة للاقاليم الفلسطينية فان الامر لا يقف فقط عندما تم احتلاله منها في هذه الحرب ، اي القدس والضفة الغربية وغزة ، وهذا ما يفهم من سائر وثائق مجموعة دول عدم الانحياز . ونكتفي هنا بالاشارة الى البيان الصادر عن مكتب تنسيق هذه المجموعة في الكويت بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨ ، في اجتماعه الذي خصصه لتأييد حقوق الشعب الفلسطيني ، حيث جاء به مايلي :

« انسحاب إسرائيل كاملاً وشاملاً وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، بما فيها القدس ، وفقاً للمبادئ الأساسية التي تقضى بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ... » . وهذا الصيغة تتفق تماماً مع الفهم الصحيح لقرارات الأمم المتحدة بالمعنى الذي حددته عند دراستنا لها في الأجزاء السابقة . أى أن الأساس القانوني لهذه الحقوق مرجعه الأصلي والثابت ، هو قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، ولا يؤثر في ذلك ما تلاه من أوضاع قانونية نشأت لاحقاً بسبب طمس معالم الدولة الفلسطينية بما بضم الضفة الغربية بها فيها القدس الشرقية لدولة الأردن ، وأما بوضع إقليم غزة تحت الإدارة المصرية ، كذلك لا يتأثر نطاق الحقوق الإقليمية بهذا المعنى الشامل بعدم الإشارة إليها صراحة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وذلك للأسباب التي شرحناها فيما سبق .

موقف دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، وهي ذات صلة وثيقة بدول عدم الانحياز ، وتنتمي إليها ، ولهذا كان موقفها في مؤتمر الطائف ، في القرار المتعلق بفلسطين والشرق الأوسط ، مسائراً لمفهوم الأمم المتحدة ، حيث يشير هذا القرار الصادر في ٢٣ يناير ١٩٨١ إلى أن « السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

الموقف العربي : هذا الموقف في جملة أدنى من مفهوم الأمم المتحدة للحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني ، لأن هذه الدول في القرارات التي صدرت عن مؤتمرات القمة بما في ذلك مؤتمر قمة بغداد سنة ١٩٨٧ ، وكذلك مما تعكسه مواقفها من المبادرة السعودية لا تطالب إلا بالانسحاب من جميع الأقاليم العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ وفي تفصيل ذلك نحيل على الفقرة ١٦ وهامش ٤٥ من دراسة سابقة لنا (١) . وقد عبر عن ذلك الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والإعلام في كلمته التي ألقاها في افتتاح اجتماعات مكتب تنسيق دول عدم الانحياز بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ حيث أشار إلى « انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ... » وهذا الموقف لا يشذ عنه بصورة رسمية معلنة إلا ما صرح به وزير خارجية العراق الدكتور سعدون حمادي في اجتماعات مكتب تنسيق مجموعة دول عدم الانحياز بتاريخ ١٩٨٢/٤/٧ من « أنه لا غرابة في أن يضم الكيان الصهيوني عداء خاصاً تجاه العراق . أن العراق هو البلد الوحيد الذي ششارك في حرب ١٩٤٨ ، ورفض التوقيع على أية اتفاقية للهدنة ... كما رفض قرار مجلس الأمن رقم

(١) نقصد بذلك دراستنا بعنوان الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني .

٢٤٢ الجائر ويرفض الاعتراف بالدولة اليهودية .. » وهذا الاعلان الصريح لا يمنعنا ايضا من التساؤل عن مدى اتساقه مع قرارات مؤتمر قمة بغداد الذي اشرفنا اليه حرفيا في الاجزاء السابقة من دراستنا . والذي وافقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية .

الفرع السادس

الطبيعة القانونية لحقوق الاقلية للشعب الفلسطيني في قرارات الامم المتحدة

١ - مع تزيف اسرائيل للمفاهيم القانونية الدولية ، نجدها تنكر على الشعب الفلسطيني سائر حقوقه القانونية ، متخفية وراء مسميات زائفة ولا سند لها من القانون والتاريخ ، ولكنها تحاول ان تصبغ عليها طابعا قانونيا محرفا مستهدفة بذلك تضليل الرأي العام الدولي ، مستعينة بسيطرتها على وسائل الاعلام الدولية ومتواطئة معه في ذلك ، وهي بذلك تخوض معركة قانونية ضد الحقوق العربية ، وهي معركة اعدت لها نفسها منذ كانت طليبا تخطط له المؤتمرات والمؤامرات الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر . وعندما وجدت على الخريطة السياسية في العالم العربي ابتداء من ١٩٤٨ ، استمرت سادرة في تزيف الأوضاع القانونية ، واشتدت هذه المعركة بعد عدوانها عام ١٩٦٧ توطئة لفرض السياسات التي تطبقها الان . من ذلك نشير الى انه غداة حرب ١٩٦٧ بدأت تظهر مصطلحات جديدة في علم القانون الدولي ، من ذلك ادعاء اسرائيل بان الاقاليم العربية التي احتلتها بعد هذه الحرب انها هي اقاليم غير تابعة للعدو ، اي هي « اقاليم محررة » او « مناطق مدارة » او « مناطق الحكم الذاتي الاداري الشخصي » او « الاقلية العربية في ارض اسرائيل » .. الخ .

وامام هذا التزيف القانوني كان من الضروري لقرارات الامم المتحدة ان تكون واضحة في الكشف عن الطبيعة القانونية لحقوق الشعب الفلسطيني وهذا ما نعالجه بايجاز شديد .

٢ - الامم المتحدة في قراراتها تؤكد السيادة الفلسطينية وما ينفرع عنها من حقوق اهمها حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة .

رأينا في الاجزاء السابقة ان الجمعية العامة للامم المتحدة خضعت منذ اوائل السبعينات وحتى الآن على ان تشير في قراراتها الى « حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتنازل والتصرف فيها » . ويكفي هنا ان نشير الى القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في ختام دورتها الخاصة التي استغرقت اسبوعا حول القضية الفلسطينية حيث صدر هذا القرار في تاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨٠ ،

المقد جاء في الفقرة الثانية منه ، الدعوة الى ان تنسحب اسرائيل من كافة الاقاليم الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ، والتأكيد في الفقرة الرابعة على « الحقوق الثابتة في فلسطين للشعب الفلسطيني ومنها حق تقرير المصير دون

تدخل خارجي ، وفي الاستقلال والسيادة الوطنية ، والحق في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة » . وطالبت الجمعية العامة في هذه الفقرة « إسرائيل بالانسحاب الكامل وبدون شرط من كافة الاقاليم الفلسطينية .. بما فيها القدس مع عدم المساس بالملكات والمرافق » .

وعندما قامت اسرائيل بضم القدس في أغسطس ١٩٨٠ اذان مجلس الامن في ٢٠ أغسطس هذا الاجراء « واعتبره انتهاكا للقانون الدولي ولا اثر له على استمرار تطبيق معاهدة جنيف لسنة ١٩٤٩ .. وان الاجراءات والاحكام التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل — القوة المحتلة — والتي تستهدف تغيير طابع ووضع مدينة القدس .. باطلا وعديمة الاثر القانوني ويلزم الغاؤها على الفور . وعدم الاعتراف بها ، ويطلب من سائر اعضاء الامم المتحدة التي اقامت بعثات دبلوماسية لها في القدس سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة .. » ، ومع نهاية شهر أغسطس ١٩٨٠ ، كانت بعض الدول الاوربية مثل هولندا ودول أمريكا اللاتينية التي نقلت مقر سفاراتها من تل أبيب الى القدس ، قد انصاعت الى قرار مجلس الامن ، وقد بلغ مجموع هذه الدول ١٢ دولة ، وبذلك لم تبق القدس مقرا لاية بعثة دبلوماسية معتمدة لدى اسرائيل ، وهكذا يكون موقف الامم المتحدة صريحا فيما يتعلق برفض ضم أى جزء من اقليم الدولة الفلسطينية كما حدده قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، الى اقليم دولة اسرائيل ، ولكن نشاهد الآن عودة بعض هذه السفارات لمقارها في القدس .

٣ — ادانة المشروعات الاسرائيلية لتهويد سائر اجزاء فلسطين : وهى مشروعات عديدة ، لعل أهمها مشروع ايجال الون وزير خارجية اسرائيل السابق الذى اعلنته بتاريخ ٢١ اكتوبر ١٩٧٥ ، ومشروع مناحيم بيجين المعلن بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٧٧ وهى مشروعات ادانتها صراحة ، من حيث الموضوع ، قرارات الامم المتحدة التى اشرنا اليها ، مادامت هذه القرارات تدين سائر التغييرات التشريعية والادارية وطمس معالم السيادة الاقليمية للشعب الفلسطينى .

المستوطنات الاسرائيلية : لا تعترف قرارات الامم المتحدة ايضا بهذا الاجراء الذى يهدف الى تهويد الاقاليم الفلسطينية ، والذى بداته اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ ، بحيث أصبح عددها الآن يتجاوز المائة بكثير ، والتى تشغل ما يقرب من ثلثى مساحة قطاع غزة والضفة الغربية . ولقد كشف صحيفة « ها ارتس » الاسرائيلية في عددها الصادر ٧٧/٧/٣ ان الغاية من هذا المشروع الذى تقوم به اسرائيل « توفير الظروف الملائمة لكى يصبح عدد سكان اسرائيل في نهاية القرن الحالى ثمانية ملايين » علما بأن عددهم الآن نحو ٣ر٣ مليون نسمة وهو ما يتفق مع الخطط الصهيونية المرسومة منذ ١٩٠٦ ، المداعية الى إنشاء اسرائيل الكبرى ، من الفرات الى النيل !!

٤ - «ويمكن القول بأن إسرائيل كظاهرة استيطانية تتضمن من حيث جوهرها التاريخي وتطوراتها المتلاحقة ، ثلاث ظواهر ، متداخلة فيما بينها : أولاها - ظاهرة الاستعمار الاستيطاني والتي تتمثل في اغتصاب اليهود لإراضى الغنم وابادة سكانها ، وثانيها - ظاهرة التوسع الاقليمي وهو تعبير صهيوني عن مصطلح ابتدعته النازية واصبح يعرف في فقه القانون الدولي بنظرية المجال الحيوي ، وغايته النهائية انشاء دولة اقليمية عظمى ووسيلته العملية الاحتلال العسكري ثم الضم الفعلي ، كما هي الآن سياسة اسرائيل في الضفة الغربية وغزة ، أو الضم القانوني كما فعلت أولا في القدس ثم أخيرا في الجولان . وثالثتها - ظاهرة الوسيط الاستعماري ، التي تعد احد نماذج الاستعمار الجديد ، وجوهرها الاساسي ان يصبح الاستيطان اداة للسيطرة على العالم العربي بعد ان تنتهي الى ابدال مشكلة التشكيك في مشروعية الدولة الاسرائيلية ، وتبقيها الى غريمها الشعب الفلسطيني ، رغم انه صاحب الحق الاصيل في فلسطين ، ووسيلتها الى ذلك الاصرار على اساليب قانونية مثل « التفاوض المباشر » والحوار الثنائي ، وابرام معاهدات الصلح . الخ ، كما عبر عن ذلك شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة في تصريحات ١٩/١٠/١٩٨٧ .

ومن هنا تبدو خطورة هذا الاسلوب الصهيوني الاستعماري ، ومن أجل ذلك كان الموقف الصلب الذي تبنته الامم المتحدة في قراراتها التي أشرنا اليها ، لان هذه السياسة الصهيونية لا تجد لها أى سند في القانون الدولي لعدة أسباب نوجزها للفاية فيما يلي :

أولا : اقامة المستوطنات ينطوي على انتهاك فادح للسلطات والاختصاصات التي يخولها القانون الدولي للدولة التي تحتل اقلها تابعا لدولة أخرى ، لان هذه السلطات تدور اساسا حول مفهوم محدد للغاية ، وهو الا تتعدى بأية حال مجرد الادارة للاقاليم المحتلة ، بدون مساس بأوضاعها السياسية والقانونية واليدموجرافية والبشرية » .

ثانيا : اثبت الواقع ان اسرائيل تتخذ من هذا الاجراء ستارا للضم الواقعي حتى تحين الفرصة للضم القانوني ، ومن ثم كان تلاعبها بالنظم القانونية الدولية ، وتزييفها ، كما أشرنا . ونعطي مثالين فقط من أمثلة لا حصر لها مستفادة من سلوك اسرائيل . فعندما مهدت لضم القدس كما أشرنا لذلك ، بدأت باستصدار قانون يعلن فقط عن « توحيد القدس » ، وهو الاسلوب الذي تبأشره الآن في الضفة وغزة ، في صورة ما تسميه الادارة المدنية ، دون الانصاح صراحة من الضم ، مع ان هذا الاجراء ، قاطع في الكشف عن هذا القصد ، والمثال الثاني : نأخذ من الموقف الاسرائيلي في ديسمبر ١٩٨١ من هضبة الجولان حيث اصدرت قانونا يقضى بـ « الانحصرات الاسرائيلية التشريعية والقضائية والادارية » وهي لا تسرى طبقا للقانون الدولي ، الاعلى

الظيم للدولة كقاعدة عامة وأساسية، ثم اشفعت إسرائيل اجراءها السابق بغرض جنسيتها على سكان الجولان العرب ، ولكن بعد فترة من الزمن ، بحيث سمحت لاصدقائها بأن يجدوا لانفسهم مخرجا قانونيا لمعارضة غرض الجزاءات عليها من مجلس الامن ، بدعوى ان اسرائيل لم تشر الى ضم الجولان ، وهكذا كان الموقف الامريكي صراحة ، والموقف الفرنسى على استحياء مزيف ، في جلسات مجلس الامن في يناير ١٩٨٢ وهذه المواقف المخالفة للقانون الدولي دفعت مناحيم بيغن في أوائل مايو ١٩٨٢ بأن يذهب في مغالطاته الجنونية لحد لم يتوقعه أحد ، مدعيا « انه لا يعقل ان تضم الدولة اقاليمها تعد جزءا منها ؟ » .

ثالثا : ان اقامة المستوطنات يشكل اعتداء على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، المبدأ الذى لا يخلو من الاشارة اليه أى قرار من قرارات الامم المتحدة . لان الغرض الاساسى من هذه المستوطنات ان يصبح الفلسطينيون اقلية في دولة اسرائيل ، وقد سبق ان اشرنا الى انه قبل نصف قرن تقريبا من وجود اسرائيل أى منذ سنة ١٩٠٦ ، والمؤتمرات الصهيونية تخطط لاسكان ثمانية ملايين يهودى في فلسطين .

رابعا : كما ان وجود هذه المستوطنات يتنافى مع حقوق الانسان وهذا ما اثيرت اليه اللجنة الخاصة بالتحقيق في التدابير الاسرائيلية التى تؤثر على حقوق الانسان لسكان الاقاليم العربية المحتلة ، وهى اللجنة التى انشأتها الجمعية العامة سنة ١٩٦٩ ، فقد حرصت اللجنة على ان تثبت في تقريرها ان « حكومة اسرائيل تلجأ الى التعلل بالامن لتبرير ما تتخذه من اجراءات للسر في تنفيذ سياسة الاستيطان وضم الاقاليم ومصادرة الممتلكات فضلا عن عمليات الطرد الجماعى للسكان العرب واجبارهم على الانتقال الى اقاليم أخرى .. » .

٥ - الحكم الإدارى الذاتى :

وتلك وسيلة أخرى من الوسائل التى لا تتفق مع الطبيعة القانونية لحقوق الشعب الفلسطينى . فالحكم الذاتى ابتكرته الدول الاستعمارية في أوائل القرن العشرين لتطبيقه على مستعمراتها التى تطالب بالاستقلال في أوائل القرن العشرين . وذلك لطمس حقوق هذه الشعوب بحيث تكون للسكان سلطة الادارة المحلية لبعض شئونهم ومرافقهم مثل الصحة والتعليم والخدمات العامة والشئون الدينية . اما المقومات الاساسية للسيادة التى تتعلق بالامن الداخلى والخارجى والسياسة الخارجية ، فتبقى للدولة المستعمرة . وبقرارة المشروعات الاسرائيلية المطروحة نجدها اسوا من ذلك ، لانها تجرد الشعب الفلسطينى من سائر حقوقه بما في ذلك موارد المياه . ونقتصر هنا على الاشارة الى بعض ما جاء في الوثيقة الاسرائيلية التفصيلية للحكم الذاتى التى اعلمتها اسرائيل في أول فبراير ١٩٨٢ والتى تعبر عن الفكر الصهيونى كما يلى :

١ - تشكيل سلطة حكومية ذاتية « مجلس ادارى يمثل عرب يهودا والمسامرة وغزة » .

٢ - حصر اختصاصات هذا المجلس الادارى فى الشئون القضائية (الاحوال الشخصية) والزراعية ، والمالية ، والاشغال العامة ، والتعليم ، والثقافية والصحية والاسكان ، والنقل والواصلات ، والمرور ، والبريد ، والبرق ، والهاتف ، والشئون الاجتماعية البلدية ، والجهات الدينية لكل الطوائف العربية .

٣ - مراعاة حرية التنقل بين الاقاليم المستقلة ذاتيا واسرائيل ، وسوف يتم الاتفاق على تسيويات فى بعض المجالات بين سلطة الحكم الذاتى واسرائيل من أجل التعاون وتنسيق الانشطة .

تلك هي الخطوط العريضة لما تقصده اسرائيل من الحكم الذاتى الادارى للشعب الفلسطينى ، وهذا يعنى انه خطوة من الخطوات أو المراحل الثلاث التى تكلمنا عنها فى هذا البحث فى السلوك والخطط الصهيونية ، ويمثل مرحلة أو خطوة على طريق الضم القانونى للاقاليم الفلسطينية ، ولا يتردد حكام اسرائيل فى الانصياع عن ذلك صراحة ، من ذلك ما أعلنه أريل شارون وزير حزب اسرائيل بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٢ من عزم اسرائيل على « ضم الضفة الغربية اذا لم تسفر مفاوضات الحكم الذاتى عن نتائج ايجابية مع الاخذ بالمفهوم الاميرائى للحكم الذاتى الذى ترفضه مصر الآن ، كذلك كشف فى ذات التاريخ وتير خارجية اسرائيل اسحق شامير المفهوم الاسرائيلى ، حيث ابلغ لجنة الشئون الخارجية والامن فى الكنيست « ان اسرائيل لن توافق على التفاوض الى الابد حول مسائل الحكم الذاتى .. » .

ولقد جاءت الاشارة الى الحكم الذاتى فى « اطار السلام فى الشرق الاوسط » لجدي وثائقي كامب دايفيد التى وقعت من مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٨ ، والذي نقتبس منها ما يلى :

١ - تتفق مصر واسرائيل .. على ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية ، وادارتها المدنية لتسحبان منهما بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان .

٢ - تجرى المفاوضات لتجديد الوضع النهائى للضفة الغربية لنهر الاردن وغزة وعلاقتها مع جيرانها .. بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتمين لبيكان الضفة الغربية وغزة .

كذلك اشارة الاتفاق التكملى بين مصر واسرائيل بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة ، والمحق باتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية الموقعة سنة ١٩٧٩ والتي بدأ في السريان منذ ٢٥ أبريل ١٩٧٩ ، الى موضوع الحكم الذاتى ، والى اشتراك الولايات المتحدة الامريكية اشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات .

ويمكن ان توجه انتقادات قانونية جوهرية الى ما جاء فى كل من اتفاقتى كامب ديفيد ، واتفاقية الصلح المصرية الاسرائيلية المشار اليها سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع .

فمن حيث الشكل ، لا يمكن الاعتراف لكل من مصر والولايات المتحدة الامريكية ، ومن باب اولى لاسرائيل ، بحق التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطينى بدون تفويض من هذا الشعب . لهذا فانا نرى ان ما جاء فى الوثائق المشار اليها لا يولد التزامات قانونية دولية يلتزم بها الشعب الفلسطينى ، وانما نرى على اكثر الفروض انها تعد مبادرة مثل المبادرة الاوروبية والمبادرة السعودية ... الخ أى انها مجرد خطة تعرضها الدول الثلاث الموقعة على وثائقها ، على من يملك سلطة التمثيل القانونية للشعب الفلسطينى ، طبقا لقواعد القانون الدولى ، ويكون له مطلق حرية الاختيار بين القبول ، فتنحول بنودها الى التزامات قانونية ، أو الرفض فتسقط نهائيا . ولما كان الممثل القانونى للشعب الفلسطينى الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اعلنا صراحة رفضهما الكامل ، فانا نرى ان هذه الخطة قد سقطت واختفت كلية ولم يعد لها من اثار قانونية يمكن فرضها . على الشعب الفلسطينى كما تدعى اسرائيل . وهذا هو منطق القانون الدولى ، كما تعبر عنه العبارات الصريحة للمادتين ٣٤ و ٣٥ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية لسنة ١٩٦٩ .

ولكن العيب الموضوعى والجوهرى لاتفاقتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، يكمن من وجهة نظرنا فى ان احكامها المتعلقة « بالحكم الذاتى » فى التفسير المصرى « والحكم الادارى الشخصى » بالمفهوم الاسرائيلى لهذه الاحكام - حتى لو سلمنا جدلا بتوافر الشكل - فان هذه الاحكام قد جاءت باظلة مطلقة لتعارضها مع النظام العام الدولى وقواعد القانون الدولى الامرة ، وذلك طبقا للمادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، والمادة ٦٤ من اتفاقية قانون المعاهدات الدولية المشار اليهما سابقا ، وذلك لان احكام الادارة الذاتية فى وثائق كامب ديفيد بالمفهوم الاسرائيلى تعنى تعطيل احكام امرة فى القانون الدولى نحرمة الاستيلاء بالقوة أو التهديد بها للاستيلاء على اقاليم الدول الاخرى وذلك بالمعنى الذى حددته قرارات الامم المتحدة بخصوص الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى ، فضلا عما تعطيه احكام الادارة الذاتية ، لاسرائيل من تحكم فى تقرير الشعب الفلسطينى لمصيره وهو حق لا يعطيها اياه القانون الدولى لان وجودها فى الاقاليم المحتلة مجرد واقعة مادية لا يكسبها ايا

من حقوق السيادة ، وتلزمها قواعد هذا القانون بالانسحاب الكامل بدون شرط،
أو تفجير للأوضاع القانونية والسياسية للأقاليم المحتلة ، كما شرحنا ذلك
تفصيلاً .

ومع ذلك ، فإننا نرى في تمسك إسرائيل بمفهومها للإدارة الذاتية
الشخصية ، ومحاولتها البحث عن أساس قانوني لهذا المفهوم في وثائق كامب
ديفيد أو اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ، لا يختلف من وجهة نظرنا عن
تمسكها في الماضي بتصريح بلفور سنة ١٩١٧ ، لاننا في الحالتين نجد أنفسنا
أمام عدوان صهيوني على حقوق الشعب الفلسطيني ، مؤسس على وثائق
دولية لم تصدر عن الممثل القانوني لهذا الشعب .

ومن أجل ذلك ، فإن الوثائق الرسمية لمؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي ،
ومجموعة دول عدم الانحياز التي أشرنا إليها سابقاً ، قد تبنت وجهة نظر الأمم
المتحدة ، التي عبرت عنها في العديد من قراراتها التي صدرت ابتداء من ١٩٧٨ ،
حتى الآن ، ونكتفى بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٠ ،
بموافقة ١١٢ دولة وامتناع ٢٤ ، ورفض إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية
ودول السوق الأوروبية المشتركة ، فيما عدا فرنسا التي كانت من الممتنعين ،
وإن كان الموقف الفرنسي الآن مغايراً ، خاصة منذ ربيع ١٩٨١ في ظل الحكومة
الاشتراكية ، برئاسة فرانسوا ميتران الموالية إلى حد كبير لإسرائيل . ولقد
أكد قرار الجمعية العامة رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد ، وإن كان لم يذكرها
بالاسم ، بل عانها بالإشارة إلى رفض الاتفاقيات التي تنتهك أو تنكر الحقوق
الثابتة للشعب الفلسطيني . لأنه لا يحق لاية دولة اتخاذ إجراءات أو الشروع
في إجراءات أو مفاوضات قد تؤثر على مستقبل الشعب الفلسطيني دون اشتراك
منظمة التحرير الفلسطينية كطرف كامل . . »

٥ - الأمم المتحدة تدين قرار إسرائيل بالسماح لليهود بشراء الأرض العربية:

نجد أنفسنا هنا أمام ظاهرة استعمارية لجأت إليها الصهيونية العالمية
في فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ولكنها كثفت منها بعد حرب ١٩٤٧ ،
خاصة في مناطق القدس والضفة الغربية وغزة ، كي تتحكم في المستقبل
السياسي والقانوني لهذه المناطق بما يتفق وخططها المرسومة منذ ١٩٠٦ ، أي
تهويد مسائر أجزاء فلسطين وتفريغها من السكان العرب . وجاءت الادانة في
قرار أصدرته بتاريخ ٢٠/٩/١٩٧٩ ، لجنة الأمم المتحدة من أجل ممارسة
الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وطالبت اللجنة بعقد جلسة طارئة لمجلس
الامن لاتخاذ إجراءات فعالة ، ودراسة الوسائل الكفيلة باجبار حكومة العدو
على إلغاء قرارها بالسماح للإسرائيليين بشراء الأراضي في الضفة وقطاع غزة
المحتلين . ووصفت هذا الاجراء الاسرائيلي بأنه يهدف إلى احكام السيطرة

الامريكية على الاقاليم العربية وانكار لحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني،
ومحو الطابع العربى فى تلك المناطق .

٦ — وهكذا فان الامم المتحدة تمسكت بالسيادة الفلسطينية وجميع الحقوق
الاساسية المنفردة عنها . ومما سبق يتضح بجلاء مدى الاهمية القانونية لموقف
الامم المتحدة من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى ، وذلك فى مواجهة النية
المبيتة لاسرائيل لضم سائر الاقاليم التى تعترف الامم المتحدة للشعب الفلسطينى
بالسيادة عليها . وليست هذه النية وليدة اليوم كما شرحنا ذلك ، كما انها
ليست ايضا راجعة الى الاختلاف بين اسرائيل ومصر فى تحديد طبيعة الحكم
الذاتى بالمعنى المشار اليه فى اتفاقيات كامب ديفيد ، لان اصطلاح الحكم الذاتى
من اختراع العقليّة الاسرائيلية الاستعمارية ، بدأ بمشروع رئيس وزرائها
مناحيم بيغن قبل ابرام هذه الاتفاقيات ، حتى اذا ما سجلته هذه الاتفاقيات ،
اغرقت اسرائيل مفاوضات للحكم الذاتى فى مآهات قانونية ، اعدت بعناية
ودقة، ولذا كان اصرار اسرائيل على تولى رئاسة وفددها فى هذه المفاوضات وزير
داخليتها يوسف بورج ، وبالرغم من اعتراض وزير خارجيتها السابق موسى
ديان ، ووزير حريتها السابق عزرا وايزمان لطالبة كل منهما برئاسة وفد دولته
الى هذه المفاوضات ، الاول على أساس مسؤوليته عن العلاقات الخارجية ،
والثانى على أساس مسؤوليته عن الاقاليم المحتلة عسكريا ، ولكن لان اسرائيل
لم تكن تنظر الى مستقبل الاقاليم المحتلة باعتبارها مشكلة بين دولتين هما الدولة
المحتلة (اسرائيل) والدولة صاحبة السيادة على هذه الاقاليم ، ولا تعد كذلك
هذه الاقاليم موجودة تحت ادارتها بفعل الاحتلال العسكرى وبذلك تخضع
لاختصاص وزارة الحربية ، وانما تعامل هذه الاقاليم فعلا على أنها جزء من
اسرائيل ، وان الامر يتعلق بنوع من الادارة المحلية ، فى داخل دولتها ، ومن
ثم فانه من الناحية القانونية يكون الاختصاص لوزير الداخلية ، وليس لوزارة
الخارجية أو وزارة الحربية وهو يعنى الضم الفعلى للاقاليم الفلسطينية ، بدون
اشارة صريحة لذلك . وهو اسلوب تتبعه دائما اسرائيل فى علاقاتها بالدول
العربية ، ويدخل فى مجال احكامها الدقيق لمعركتها القانونية ، ولذلك منذ
بدايتها ومفاوضات اتفاقيات كامب ديفيد تدور بين أطرافها الثلاثة بصورة غير
متجانسة ، حيث تدخل فى مسؤولية وزارة الخارجية بالنسبة لكل من مصر
والولايات المتحدة الامريكية ، وتعد من مسؤولية وزارة الداخلية الاسرائيلية ،
ومن هنا أيضا كانت هذه المفاوضات اشبه بحوار الصمم ، لان كلا من هذه
الاطراف الثلاثة ، كما يقول المثل العربى — يغنى على ليله ، فمصر ترى الحكم
الذاتى الكامل مرحلة انتقالية يقرر بعدها الشعب الفلسطينى مصيره بما فى ذلك
حقه فى انشاء دولته ، بينما اسرائيل ترفض ذلك لانها قررت نهائيا ضم الضفة
الغربية وقطاع غزة ، بينما يبقى الموقف الامريكى غامضا بل وغير حاسم ، وقد
عودتنا الولايات المتحدة الامريكية على الانحياز الكامل لمصلحة ادعاءات اسرائيل

غير المشروعة في الاتاليم العربية المحتلة ، ولهذا يعزى السبب الرئيسى في الفشل الذى أصاب مفاوضات الحكم الذاتى الثلاثية خلال السنوات ١٩٨٠ حتى الآن ، ونعتقد انها لن تحقق أية نتائج في المستقبل ، لان اسرائيل قد قررت نهائيا مصرير الاتاليم الفلسطينية المحتلة ، وضميتها فعليا بانشاء الادارة المدنية ، وهو امر غير مشروع في القانون الدولى ، كما شرحنا ذلك ، وهنا يكن العيب الجوهرى لاتفاقيات كامب ديفيد فيها يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى كما حددتها قرارات الامم المتحدة .

الاهمية القانونية : تعد هذه القرارات السند القانونى الصحيح لحقوق الشعب الفلسطينى لانها صادرة عن الامم المتحدة ، المنظمة العالمية التى تضم الغالبية العظمى لسائر دول العالم ، ويسرى ميثاقها في المسائل المتعلقة بالمحافظة على السلام والامن الدوليين على سائر دول العالم ، حتى غير الاعضاء في المنظمة ، كما تنص على ذلك الفقرة السادسة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة . ولقد حرصت سائر قرارات الجمعية العامة على ان تضع حقوق الشعب الفلسطينى في اطار هذا النص ، بالاشارة الصريحة فيها الى ان احترامها يعد شرطا اساسيا ولازما لاحلال السلام العادل في الشرق الاوسط .

ويكفى للدلالة على الاهمية القانونية لموقف الامم المتحدة ، ان ننذكر جيدا ، ان اسرائيل تمسكت بوثيقة دولية باطلة قانونا لافتناع العالم بحقتها في الوجود ، ونقصد بذلك وعد بلغور سنة ١٩١٧ ، ثم انها ذاتها نشأت بقرار من للجمعية العامة ١٩٤٧ ، من ذات الطبيعة القانونية لقرارات ذات الجهاز بخصوص حقوق السيادة للشعب الفلسطينى .

ثم ان قرارات الامم المتحدة لها دلالتها القانونية الهامة من حيث اغلاق الباب امام اسرائيل لاثارة بعض النظم القانونية الدولية ، مثل التقادم ، او تبرير اتفاقيات دولية تبرمها اسرائيل لاثارة بعض النظم القانونية الدولية ، مثل التقادم ، او تبرير اتفاقيات دولية تبرمها مع أى طرف حتى ولو كانوا ممن حاولت اسرائيل في الماضى اعدادهم لهذه المهمة ، مثل روابط القرى ، لانها تكون من حيث الموضوع ، فضلا عن عيوب الشكل ، باطلة بطلانا مطلقا ، كما شرحنا ذلك في هذه الدراسة .

الفرع السابع

القيمة التنفيذية لقرارات الأمم المتحدة (١)

يجرى التساؤل في العالم العربي على المستويين الرسمي والشعبي عن جدوى قرارات الأمم المتحدة من الناحية العملية . وبدون الخوض في الاعماق القانونية لهذه المشكلة ، نكتفى بالإشارة إلى أن النظام القانوني للأمم المتحدة لا يجرد هذه القرارات من قيمتها التنفيذية ، ولكن علينا أن ندرك أن الأمم المتحدة تجعل الوسائل التنفيذية أساسا من اختصاص مجلس الأمن ، وأن التصويت في هذا المجلس تتحكم فيه مواقف الدول الأعضاء الدائمين الخمسة ، وأن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، تحيط إسرائيل بحمايتها الكاملة ضد فرض الجزاءات التي تستحقها لعدوانها على الدول العربية ، وهي الجزاءات المنصوص عليها في مواد : ٤٢، ٤١، ٦٥ ، من ميثاق الأمم المتحدة ، وبذلك تكون هذه الدول المساندة لإسرائيل في الأمم المتحدة ، شريكة لها في عدوانها على الحقوق العربية ، على أقل تقدير من الناحية القانونية ، أن لم يكن الوضع من الناحية الواقعية يجعل بعضها الفاعل الأصلي ، وما الإجراءات الاسرائيلية سوى أداة لتنفيذ خطة رسمت بدقة لها من قبل الدول التي أنشأت إسرائيل ، ويمكن هنا مقارنة مواقف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من قراره رقم ٥٩٨ بشأن الحرب العراقية الإيرانية .

كما أن الدول العربية توجد في حالة دفاع شرعي طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن حقها أن تتخذ سائر الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ضد إسرائيل والدول التي تساعد على اغتصابها للحقوق العربية سياسيا أو عسكريا ، لأن من واجب سائر الدول طبقا للمفهوم الصحيح للمادة ٥/٢ من الميثاق أن تمتنع عن مساعدة الدولة المعتدية . وفي اعتقادنا أن الدول العربية لم تحسن إدارة معركتها القانونية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها المشروعة ، لأنها وإن كانت قد حاولت ذلك في مواجهة إسرائيل ، إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار موقف الدول المساندة لإسرائيل ، وبالرغم من وسائل الضغط التي تملكها الدول العربية ، في المجالات السياسية والاقتصادية ، ضد هذه الدول . ولقد ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلا رائعا للدول العربية ، في الأزمة البولندية ، عندما وقعت جزاءات على الاتحاد السوفيتي بدعوى مساندته لحملة انتهاك حقوق الإنسان في بولندا ، وساندت الدول الغربية بما

(١) بشأن القيمة القانونية لهذه القرارات بصورة عامة نحيل على مؤلفاتنا في التنظيم الدولي ، وخاصة : النظرية العامة للتنظيم الدولي ١٩٨٩ ، لأننا هنا نقتصر على ما يخص إقليم الدولة الفلسطينية .

في ذلك اليابان ، وجهة النظر الامريكية ! كذلك كان الموقف الامريكى وموقف الدول الأوروبية في الازمة البريطانية الارجنطينية بخصوص جزر فوكلاند ، في مجلس الامن عندما اصدر قراره رقم ٥٠٢ بتاريخ ٨٢/٤/٣ ، كذلك لا يمكن ان ننسى الجزاءات التي وقعتها الولايات المتحدة الامريكية ، ضد ليبيا سنة ١٩٨٢ ، ولا تلك التي اتخذتها ضد الاتحاد السوفيتى بسبب تدخله في افغانستان في اول يناير ١٩٨٠ ، ودعوتها لتوقيع جزاءات الفصل السابع من الميثاق على ايران لعدم احترامها قرار ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ ، ولا موقفها من ليبيا سنة ١٩٨٦ بدعوى الارهاب ، وموقفها منها في ديسمبر ١٩٨٨ بادعاء تشييد مصنع للأسلحة الكيماوية؟ كذلك تجب الإشارة الى ان الموقف العربى بانقساماته ، وكذلك حروبه الداخلية ، وتساهله أو تغاضيه عن انتهاك حقوق الانسان ، يضعف من فعاليته على المستوى العالمى ، كما انه يخلجه أحيانا عندما يتصدى أمام الامم المتحدة للدفاع عن حقوق الانسان في الاقاليم المحتلة .

نلاحظ أيضا الأخطاء القانونية في مجال الدفاع عن الحقوق العربية ، من ذلك طمس الشخصية الدولية الفلسطينية بإنهاء حكومة عموم فلسطين ، وأيضا عسرها ، تعرض مشكلة الشعب الفلسطينى في اطار حق الشعوب في تقرير مصيرها ، لانه اذا كان هذا الطرح صحيحا في علاقة الشعب الفلسطينى بالدول العربية ، الا انه غير سليم من الناحية القانونية في مواجهة اسرائيل ، لان الوضع الصحيح للمشكلة من هذه الزوايا ، هو علاقة احتلال عسكرى ، وهو وضع أكثر اخلايا بقواعد القانون الدولى ، والذي يعده جريمة دولية ، في حين ان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وان كان من المبادئ الاساسية للقانون الدولى في الوقت المعاصر ، الا انه يهدف الى تصفية الاوضاع الاستعمارية المتخلفة عن القانون الدولى التقليدى ، التى كانت مشروعة طبقا للمفاهيم التقليدية في القانون الدولى التى كانت تجيز الاستعمار الناتج عن السيطرة العسكرية ، وهى وان كانت قد أصبحت الان غير مشروعة الا أنها تسير في اجراءات معقدة للغاية ، لما استقر من روابط عبر قرون ، مثل الاوضاع السابقة لدول عديدة في افريقيا ، وفي آسيا ، بل وفي الخليج العربى ، في حين أن التركيز على الوجود الاسرائيلى في الاقاليم العربية المحتلة بأنه مجرد احتلال عسكرى غير مشروع ، يجرّد اسرائيل من اللعب بالنظم القانونية واستعمالها في غير موضعها ، مثل « الادارة الذاتية الشخصية » ، أو اعطاء « عرب اسرائيل الوضع القانونى للاقلية .. » والى غير ذلك مما أثّرنا اليه في هذه الدراسة .

نلاحظ أننا اذا ما قارنا الموقف الفلسطينى والموقف الاسرائيلى بمفهوم الامم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطينى لوجدنا الاسرائيليين ينكرون جوهر هذه الحقوق ، في حين أن الفلسطينيين بدأوا بالدعوة الى « دولة فلسطين العلمية الديمقراطية الموحدة » التى يعيش فيها جميع من ينتمى الى فلسطين من يهود ومسيحيين ومسلمين ، واذا استرجعنا قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، نجد انه

أنشأ دولتين مع رابطة اتحاد اقتصادي بينهما ، وإذا راعينا ان ما تدعو اليه منظمة التحرير الفلسطينية من قبول انشاء دولة على جزء يتم تحريره من فلسطين وكلنا يذكر تصريح « دولة أريحا » وكذلك فان احد زعماء منظمة التحرير الفلسطينية وهو السيد شفيق الحوت ، في عدة مقالات في جريدة الانباء الكويتية في ١٩٨١/١١/٥ و ١٩٨١/١١/٢٦ ، يؤكد مثلاً في مقال ١٩٨٢/١١/١٢ « على اقامة دولة فلسطين على أى جزء من فلسطين يتم تحريره أو تنسحب منه قوات الاحتلال الصهيونية بالضغط السياسي » . ويشير الى ان هذه « الدولة محطة على الطريق » وفي مغالته بتاريخ ١٩٨١/١١/١٩ يشير الى ان مفهوم الدولة الفلسطينية الموحدة « ليس في حقيقته وجوهره سوى رد فعل استراتيجي ضد الاساليب والاهداف الصهيونية ، وأن أى مراجعة لاهداف الحركة الصهيونية تكشف ان الهدف النهائي لهذه الحركة هو اسرائيل الكبرى ، أى تهويد وصهيئة ما بين النيل والفرات من الارض العربية » وهذا يعنى انه لا مانع لدى الفلسطينيين من التخلي عن هدفهم الاستراتيجي اذا ما تخلى الاسرائيليون عن ذات الهدف كذلك ، مما يؤدي عملاً الى التسليم من الجانبين بدولتين في فلسطين ، أحدها عربية والأخرى يهودية ، وبذلك نعود مرة ثانية الى ما اتجهت اليه الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، وهو ما انتهى اليه الفلسطينيون في مؤتمر الجزائر ، واعلنوه امام الجمعية العامة في جنيف في نهاية عام ١٩٨٨ ، كما شرحنا ذلك .

٤ — لا يمكن أن نختتم هذا الفرع بدون الإشارة الى الاهداف المعاصرة

لاسرائيل، فهي تخطط لبيسط سيطرتها الاستراتيجية على المدى الطويل، على سائر الدول العربية حتى الموجودة على شواطئ البحر الابيض المتوسط والاحمر وتتجاوزها لتشمل تركيا وايران وباكستان .

كذلك تصر اسرائيل على ان تقاوم الجهود العربية لبناء قوتها العسكرية واعلان اسرائيل بعد تدميرها المنشآت النووية العراقية في اغسطس ١٩٨١ بأنها ستقوم بذلك أيضاً اذا ما حاولت أية دولة عربية أخرى الحصول على هذه المنشآت . وعزمها ان تقاوم بالقوة أى تحرك للقوات العربية ، في اتجاه كل من الاردن والعراق ، ورسمها لحدود متعددة الالوان داخل لبنان لا يمكن تجاوزها والاقاومتها بالقوة ، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار محاولتها محو الاسماء العربية للاقاليم التي تحتلها مثل اليهودا والسامرة في فلسطين ، واوغسيرا وياميت في سبنا ، ثم تشكيكها في الحدود الدولية العربية ، مثل المشكلة التي اثارها في منطقة طابا واقامة فندق عليها ، ورفضها اللجوء لمحكمة العدل الدولية ، مدعية ان قضاء هذه المحكمة لن يكون الا متحيزاً ضد اسرائيل، وأن الامم المتحدة متحيزة ضدها أيضاً ، كما أن اسرائيل عندما تتحدث عن معاهدات الصلح مع الدول العربية ، تقصد مفهوماً التقليدي . . ؟! (١) .

(١) انظر بحثنا بشأن وظيفة معاهدات الصلح في القانون الدولي التقليدي والمعاصر .

الفصل الثاني

الاعتراف بدولة فلسطين

١ — احطنا في الفصل الأول بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإقليم الدولة الفلسطينية وشعبها ، وطبقا لمبادئ القانون الدولي المستقرة فإن قيام الدولة يستلزم توافر ركنين آخرين هما **الحكومة** أى السلطة السياسية الوطنية التى تباشر سيادتها على الإقليم والشعب ، ثم الاعتراف بهذه الحقائق السياسية والقانونية من جانب المجتمع الدولي بصورة **ارادية** ومنفردة من جانب كل دولة على حدة أو بقرار إجماعى يعبر عن **ارادة الجماعة الدولية** بأكملها . وليس هنا مجال الدراسة التفصيلية لهذين الركنين من أركان الدولة والخوض فى نظريات فقه القانون الدولي العام بشأنهما ، لذلك نقتصر على بعض الملاحظات العامة التى يقتضيها المقام ، والخصوصية التى نحن الآن بشأنها ، وهى اعلان قيام دولة فلسطين المستقلة ، أما ما عدا ذلك فنحيل بشأنه على مؤلفاتنا العامة فى القانون الدولي .

٢ — فيما يتعلق بركن الحكومة ، فإننا نلاحظ أن الفكر السياسى الفلسطينى قد نذبذب بين فكرتى **اعلان حكومة فى المنفى** و**اعلان حكومة مؤقتة** . والفكرة الأولى وجدت تطبيقا لها من جانب الدول الاوربية خلال الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص ، حيث ترتب على غزو ألمانيا اعلان حكومات لبعض الدول التى شملها الاحتلال الالماني وقيام حكومات عميلة وتابعة لالمانيا ، تأسيس حكومات فى المنفى ، وأهم أمثلة ذلك حكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول ، بحيث يمكن القول بأن هذا الاجراء قد لقى قبول المجتمع الدولي ، وأصبح من مبادئ القانون الدولي العام الوضعية والمستقرة . **كذلك فإن الفكرة الثانية** لجأت إليها كثير من الثورات قبل تحريرها لكامل إقليمها ، بل أن بعضها سلك الطريقين معا ، كما فعلت الثورة الجزائرية ، ولقى هذا الاتجاه قبولا عاما من المجتمع الدولي ، وصار أيضا جزءا من المبادئ الوضعية فى القانون الدولي . ويستفاد من اعلان الدولة الفلسطينية بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، أن الثورة الفلسطينية على الاحتلال الاسرائيلى قد فضلت أسلوب **الحكومة المؤقتة** ، وقد أكد ذلك صراحة السيد / ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة فى دورة خاصة بالمقرر الأوربي للأمم المتحدة فى جنيف بسويسرا ، عندما التى بيان فلسطين ، وخطاب الجمعية العامة بصفته رئيسا لحكومة فلسطين بجانب رئاسته للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك بناء على قرار من المجلس الوطنى الصادر فى دورة الجزائر التى بدأت بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٨ .

كما لوحظ أن إجراءات استقباله وترتيبات القاء بيانه ، اتبعت بشأنها ،
القواعد البروتوكولية التي تسير عليها الجمعية العامة عند استقبالها لرؤساء
الدول والحكومات . كذلك حرص السيد / ياسر عرفات على أن يعلن أن تشكيل
الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين المستقلة سيتم قريبا . ومن الملاحظ أن منظمة
التحرير الفلسطينية من الناحية التنظيمية قد تطورت لدرجة أنها تماثل من هذه
الزاوية الصورة الواقعية والفعلية للحكومة بالمعنى الكامل ، سواء من الناحية
الإدارية أو المالية ، بل وأيضا من زاوية العلاقات الخارجية حيث أجهزة
العلاقات الدولية ، ومسئول عنها يماثل وزير الخارجية أو العلاقات الخارجية
الى غير ذلك من المسميات التي تلجأ اليها الدول بشأن وزارة الخارجية والمسئول
عنها ، بل ان الثورة الفلسطينية لها محاكمها وأحيانا سجونها ، وكذلك
استغلالها المالي وميزانيتها وخزانتها العامة ، والضرائب التي تحصلها . . الخ
من مقومات السلطة العامة ومظاهر السيادة الوطنية ، وبرلمانها وهو المجلس
الوطني الفلسطيني ، مما يعطى صورة واضحة المعالم عن قيام السلطات العامة
الثلاث المعروفة ، وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . وهذا
القدر من **التنظيم السياسي** للدولة الفلسطينية ، يشبه ان لم يتجاوز فعلا ،
ما توافر عند اعلان الاستقلال لغالبية الثورات أو عند قيام دول جديدة متحررة
من الاستعمار التقليدي بعد الحرب العالمية الثانية ، في أفريقيا وآسيا ، بل ان
هذا التنظيم السياسي للثورة الفلسطينية لا يقل عما توافر لاسرائيل ذاتها لحظة
اعلان دولتها سنة ١٩٤٨ !

٣ — ولا يمكن الاعتراض على توافر السلطة الوطنية الفلسطينية بأنها
لا تبشر فعلا وواقعا على ما لهذه الدولة من اقليم وشعب كما حددنا معالمهما
في الفصل الاول من هذه الدراسة ، وذلك لسببين هامين لهما سندهما القانوني
المؤكد في القانون الدولي ، أولهما يكمن في نظام الحكومة المؤقتة أو حكومة المنفى ،
كما سبق لنا عرضه بايجاز ، **وثانيهما** يرجع الى خصوصية الوضع القائم في
اقليم الدولة الفلسطينية كما حددناه في الفصل الاول من هذه الدراسة . ونقصد
بذلك الوجود الاسرائيلي على هذا الاقليم بجميع أجزائه واحتلاله ، الذي بدأ
ببعض أجزائه سنة ١٩٤٨ ثم شمله بأكمله بعد عدوانها في يونيو ١٩٦٧ . فهذا
الوجود الفعلي المتمثل في الاحتلال يعد عملا غير مشروع مخالف للقانون الدولي ،
كان نتيجة لسلوك يرقى الى مرتبة الجريمة الدولية . اذا ما نظرنا اليه من
زاوية القانون الدولي الجنائي ، ادانته المجتمع الدولي بأسره ، بغض النظر عن تواطؤ
بعض الدول مع اسرائيل بتبنيها لسياساتها بشأن انهاء وجودها غير المشروع
في الاقليم الفلسطيني ، ومشاريعها الخادعة والمخالفة للقانون الدولي فيها
يتعلق بحل المشكلة ، وان تستمرت بعض الدول — خاصة الولايات المتحدة
الامريكية — تحت شعارات ظاهرها الشرعية وباطنها العدوان على المشروعية
الدولية ، مثل انكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاعتراف له

فقط ببعض الحقوق السياسية ، او الادعاء بأن المشكلة لا يمكن حلها بقرار من جانب واحد . الخ ! لأن مثل هذه الادعاءات الهدف منها القضاء على الهوية الوطنية الفلسطينية ، وتمهيد السبيل لاسرائيل لفرض هيمنتها على الصيغة النهائية لحل المشكلة بما يخدم أهدافها التوسعية !

٤ — فيما يتعلق بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ، فإننا نلاحظ أن هذا الأمر له خصوصيته التي ينفرد بها عن الأوضاع العادية للاعتراف بصورة عامة بالدول والحكومات ، وذلك للإعتبارات الآتية : أولاً : خصوصية المشكلة منذ نشأتها . وذلك لأن الأمم المتحدة عندما قررت بقرارها رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ تقسيم فلسطين لدولتين ، اعترفت بهما المنظمة ممثلة للمجتمع الدولي ، وقد قامت اسرائيل كدولة بمقتضى هذا القرار ، ونشأ في فقه القانون الدولي تيار يدافع عن مشروعية قيامها باعتبار أن هذه النشأة استندت على قرار مسبق من المجتمع الدولي متبلاً في المنظمة العالمية التي نعتبر عن ارادته وهي منظمة الأمم المتحدة . بل لقد أهملت نظرية الاعتراف الفئشيء وأهيل عليها التراب من جانب فقه القانون الدولي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية : خدمة لاسرائيل ، وذلك للشعور الحقيقي بقيام شبهة النواطئ من جانب الدول التي ساندت قرار التقسيم . وعندما يعلن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨ قيام دولة فلسطين المستقلة لا يحق لأية دولة وعلى وجه الخصوص اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، المجادلة في مشروعية دولة فلسطين ، لأنها موجودة ومُعترف بها في ذات الوثيقة التي استمدت منها اسرائيل وجودها ، وليس هنا مجال تفصيل الموضوع ونحيل بشأنه الى مؤلفنا النظرية العامة للتنظيم الدولي ، فيما يتعلق بالمشاكل القانونية للاعتراف ، الصفحات ٢٣١ — ٢٥١ . ثانياً — لاحظنا في الفصل الأول بإيجاز تطوّر الشخصية القانونية الدولية لفلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، واستخلصنا أن هذه الشخصية القانونية الدولية ، شبه الكاملة ، كانت قائمة عند صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، وعند اعلان قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الشخصية بقيت تعبر عنها حكومة عموم فلسطين ، ثم كان قرار الاندماج بين فلسطين والاردن ، فإذا ما انفصلت أو اصر هذا الاندماج باعلان انهاء العلاقات القانونية والإدارية من جانب الاردن في يوليو سنة ١٩٨٨ ، استعادت فلسطين شخصيتها القانونية بصورة تلقائية طبقاً للمبادئ المستقرة في نظرية الاتحادات الدولية ، كما حصل بشأن الاندماج ثم الانفصال بين مصر وسوريا ١٩٥٨ . — ١٩٦١ . ولا يؤثر في ذلك قيام اسرائيل لأنها عملية تشبه حالات الانفصال كما حدث مثلاً بين باكستان وبنجلاديش ، فالدولة المنفصلة هي التي تكون في حاجة الى الاعتراف ، أما الدولة الأم فشخصيتها القانونية مستمرة وأن كانت رقعة أقليمها قد نقصت بقدر ما تسمح به الشرعية الدولية للدولة الجديدة التي انفصلت عنها ، ولا يؤثر في ذلك بتاتا ، كون هذه الدولة المنفصلة والمشكوك في

شرعيتها قد اغتصبت بعض أو كل ما تبقى من إقليم الدولة الأم عن طريق استعمال القوة غير المشروع ، ثم بسطت احتلالها ، والادعاء بشموذة لها بحسبة مزيفة بطلاء ديني أو مزاعم تاريخية . . الى غير ذلك مما تدعيه اسرائيل وأشرنا اليه في الفصل الأول موجزا ، وفصلناه في دراسات سابقة لنا حول مشكلة الشرق الاوسط أو النزاع العربي الاسرائيلي وهى التسمية الاصح .

ثالثا — نلاحظ أن عدد الدول المعترفة بالثورة الفلسطينية يفوق عدد الدول التى اعترفت حتى الآن باسرائيل ، وأن لفلسطين الثورة تمثيل يرقى لدى بعض الدول غير العربية لمرتبة السفارات والسفراء ، كما انها منذ ١٩٧٤ عضو مراقب بالامم المتحدة ، كذلك فانه منذ تاريخ اعلان دولة فلسطين المستقلة ، وفى خلال اسبوعين اعترف بها أكثر من ٧٧ دولة اعترافا قانونيا صريحا وكاملا فيما عدا قلة من الدول العربية ، بل ان بعض الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن وهى الصين قد اعترفت اعترافا صريحا وكاملا بدولة فلسطين ، كذلك أعلن الاتحاد السوفيتى فى ١٨/١١/١٩٨٨ اعترافه باعلان قيام الدولة الفلسطينية ، وذلك فى مؤتمر صحفى عاجل دعا اليه النائب الاول لوزير الخارجية السوفيتية أعلن فيه : « أن الاتحاد السوفيتى يعترف باعلان قيام دولة فلسطينية انطلاقا من مبدأ حرية الاختيار . . » كذلك أعلنت مصادر الرئاسة فى فرنسا ووزارة الخارجية الفرنسية فى ١٩/١١/١٩٨٨ « أن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى تميد البحث وسيعلن عن موقف فرنسا منها ، ثم أكد وزير الخارجية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية أنه لا توجد أى مشكلة مبدئية لامتراف فرنسا بالدولة الفلسطينية الا أنه مما يتعارض مع أحكام القانون الفرنسى الاعتراف بدولة ليست لها اقليم محدد . . » كذلك اتجهت الانظار الى قمة المجموعة الاوربية التى عقدت فى اليونان وانتهت أعمالها بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٨ ، الا أنها اقتصرت على الإشارة الى أن « قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى تحتوى على خطوات ايجابية تجاه تسوية سلمية » وعلى وجه الخصوص نبذ الارهاب والاعتراف بقرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما يتضمنه ذلك من اعتراف بوجود اسرائيل وأن المجموعة ترى أن المبدأ المتعلق بحق اسرائيل فى الوجود يمثل الشرط الاساسى لقيام السلام . . » وقد قيل أن رئيسة وزراء إنجلترا عارضت بشدة اعتراف الجماعة الاوربية بدولة فلسطين المستقلة ، التى كانت قد سبق لها التصريح خلال زيارة الوداع التى قامت بها للرئيس رولاند ريجان فى ١٨/١١/١٩٨٨ بأن « قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى خطوة متواضعة فى الطريق الى التوصل للسلام . . » ، أما الولايات المتحدة الامريكية فقد اعربت بلسان الرئيس ريجان والرئيس المنتخب بوش عن الترحيب بالانباء التى حملت اتحاد منظمة التحرير الفلسطينية لقبول قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما يتضمنها من اعتراف بوجود اسرائيل » ، وقد صدر هذا البيان فى ١٥/١١/١٩٨٨ ، أما عن الاعلان دولة فلسطين المستقلة فان الولايات المتحدة ، تمثليا مع منطقتها

وسياستها ، فلا توافق عليه ، لانه قرار من جانب واحد ، وقد نعود في اجزاء
تالية لمناقشة الامر عندما نتعرض للخطوط العامة لسياسة الولايات المتحدة
الامريكية من النزاع العربي الاسرائيلي ، وقد سبق لنا ان سبرنا اعماق هذه
السياسة في دراسات سابقة . ولقد ايدت مصر لحظة اعلان قيام الدولة
الفلسطينية في بيان لوزارة الخارجية بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨ حيث بعد الاشادة
بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني أكد أن « قيام الدولة الفلسطينية خطوة
هامية نحو التوصل الى تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط . . » ولقد اثارت
هذه الصيغة لغطا لدى بعض الدول بما حمل مصر على الاعلان في ٢٠/١١/١٩٨٨
اعترافها الرسمي والصريح بدولة فلسطين المستقلة اعتبارا من ١٥/١١/١٩٨٨
تاريخ اعلان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني . وقد صيغ الاعتراف كما
يلي : « انه رغم وضوح البيان الذي أصدرته جمهورية مصر العربية في ١٥
نوفمبر بتأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية حسب القرار الصادر من المجلس
الوطني الفلسطيني في نفس اليوم ورغم أن السيد الرئيس . . قد صرح أكثر
من مرة وبالتحديد يومى ١٧ و١٩ نوفمبر الحالى بأن التأييد المصرى لقيام الدولة
الفلسطينية هو أقوى من الاعتراف . . . فقد دأبت بعض الدوائر العبل على
انارة التساؤلات اللفظية حول موقف مصر وما اذا كان يتضمن الاعتراف بالدولة
الفلسطينية الوليدة . وحسب لهذا الموقف وعلمنا بأن التأييد هو أقوى من الاعتراف
لانه موقف أكثر تقدما . واجابية بأن جمهورية مصر العربية — التي كانت في
طليمة القوى التي اخذت على عاتقها بالتضامن والتنسيق مع شقيقاتها العربيات
الدعوية في كافة المحافل المناصرة للشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقوقه
المشروعة وفي مقبمها حقه في تقرير مصيره واتامة دولته على « أرضه » — تؤكد
اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة طبقا للنقاط التي وردت في البيان
السياسى الصادر من المجلس الوطني الفلسطيني ، **وتعتبر هذا الاعتراف ساريا**
اعتبارا من ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . . » ولقد كانت النمسا أول دولة أوروبية غربية
باعتزت باعلان الدولة الفلسطينية . **رابعا — نلاحظ أن هناك شبه اجماع من**
جانب دول منظمة الامم المتحدة على مباركة قرار اعلان دولة فلسطين المستقلة .
وقد تجلى هذا الاتجاه عندما رفضت الولايات المتحدة الامريكية منح السيد /
ياسر عرفات تأشيرة دخول لاقليمها حتى يتسنى له مخاطبة الجمعية العامة
عند مناقشة المشكلة الفلسطينية بدعوى انغماسه في أعمال ارهابية . حيث
وافقت الجمعية في أول ديسمبر ١٩٨٨ بأغلبية ١٥١ دولة — ضد صوتين هما
الولايات المتحدة واسرائيل ، وامتناع انجلترا ، على قرار يؤكد حق رئيس
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الاشتراك في مناقشات الجمعية
العامة ، ويندد بقرار الحكومة الامريكية بعدم منحه تأشيرة دخول ، ويؤكد
انتهاك الولايات المتحدة لالتزاماتها القانونية التي تحملتها بمقتضى اتفاقية
المقر . . » ، وقد تزعم الامين العام ورئيس الجمعية العامة والمستشار القانونى

للالام المتحدة شجب موقف الولايات المتحدة الامريكية حيث جاء في فتوى المستشار القانوني انه « باختصار يرى أن الدولة المضيفة كانت وما زالت تخضع للالتزام منح التأشيرة. لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهى المنظمة التى منحتها الجمعية العامة صفة المراقب » ، ثم وافقت الجمعية العامة فى ١٩٨٨/١٢/٣ بالاجماع على نقل المناقشة الى المقر الاوروبى خلال المدة ١٣ — ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ ولم تعارض سوى الولايات المتحدة واسرائيل . وهكذا فيما يخصنا الآن بشأن الاعتراف ، فان هذا الاجماع الدولى يعد اعترافا صريحا وجهاغيا بالدولة الفلسطينية المستقلة ، خاصة اذا تذكرنا أن هذه الدولة كما بينا كانت قائمة حتى قبل نشأة الامم المتحدة ، وأن القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ قد أشار إليها ، وأن جميع الدول التى وافقت على هذا القرار ملزمة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة لانه كما اثرننا فى الفصل الاول من هذه الدراسة يعد القرار الدستورى المنشئ لدولتين من فلسطين ، فلا يمكن الغاؤه أو تعديله أو الحد من نطاقه الاقلى لى لكلا الدولتين ، كما يتبنى ذلك البعض ، لان الغاءه يترتب عليه تلقائيا سحب قرار انشاء اسرائيل وزوالها ، وهو مبدأ مستقر فى القانون العام ، الذى يعد القانون الدولى العام أقرب النظم القانونية اليه واكثرها تأثيرا به ، فسحب القرار الادارى أو انعدامه تترتب عليه آثار قانونية هامة وجسيمة ، وهذا ما يتفق مع ما أعلنه السيد / فرانسوا هولاني المتحدث الرسمى باسم الامم المتحدة فى ١٩٨٨/١١/١٥ من أن « القرار ١٨١ لا يزال قائما وسارى المفعول » . فالحاؤه — وان كان غير ممكن ، كما أن محاولة تحجيمه بدموى تفسيره على ضوء قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ بها يعطى لاسرائيل اقليل ليست لها — يؤدى الى زوال السند القانونى لاسرائيل ويؤثر فى شخصيتها القانونية بل وشرعية وجودها ، لكنه لا يؤثر من الناحية القانونية اليحثة على الشخصية القانونية الدولية لفلسطين العربية التى كانت ثابتة قبل صدوره ، بل كل ما يترتب على ذلك هو العودة الى الاوضاع السابقة . فلى صدور هذا القرار . خامسا — بقيت ملاحظة أوجبها الموقف الفرنسى المبني على أن القانون الفرنسى لا يسمح للحكومة الفرنسية بالاعتراف بدولة ليست لها إقليم محدد ، وهذا الموقف فى نظرى غير صحيح لان اقليم دولة فلسطين المستقلة محدد بطريقة تفصيلية كما شرحنا فى الفصل الاول ، ومرسوم على خرائط رسمية للامم المتحدة ، وكل ما فى الأمر — لو كانت اسرائيل حقا ترعى المشروعية الدولية — أن يتم رسم الحدود على الطبيعة وهى عمالية مادية ، لا اثر لها فى الحقوق الثابتة بقرار التقسيم ، والا لو طبقنا هذا المبدأ على اسرائيل لما وجب الاعتراف بها ، لانها حتى الآن تدعى أن تلك الحدود من الفرات الى النيل طبقا لواهباها الدينية . كذلك فان بعض الدول مثل السويد على لسان وزير خارجيتها قد تمحك بعدم الاعتراف بأن الدولة الفلسطينية لا تباشر فعلا سيطرتها على اقليم معين ، ومع ذلك فانه فى نفس الحديث أشار الى أن دولته تسبق لها الاعتراف بالصين الشعبية عند إعلانها !

هـ — الاعتراف المتبادل بين فلسطين واسرائيل • كان هذا بمثابة شرط لا غنى عنه للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ، وبصورة عامة الدول الغربية • وعندما صدر اعلان الدولة الفلسطينية في ١٥/١١/١٩٨٨ لم تكتف به الدولتان المشار اليهما هنا بالاسم ، وعندما فسر ياسر عرفات هذا الاعلان بأنه اعتراف باسرائيل غداة لقائه في السويد في ٧/١٢/١٩٨٨ مع مجموعة من يهود أمريكا قبلته بريطانيا وعقدت لأول مرة لقاء مع وزير الدولة بوزارة الخارجية وممثل منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن الولايات المتحدة رفضته بدعوى الحاجة الى اعتراف صريح • وعندما القى ياسر عرفات بيان فلسطين أمام الجمعية العامة في جنيف ، استثمر الموقف الأمريكي ، حق كان مؤتمره الصحفي في ١٤/١٢/١٩٨٨ حيث اعترف صراحة باسرائيل ، أعلنت الخارجية الأمريكية فوراً أنها كلفت سفيرها في تونس — حيث مقر منظمة التحرير الفلسطينية — بالاتصال بالمنظمة ، مع حرص الولايات المتحدة الأمريكية على توضيح أنها لا تعترف بالدولة الفلسطينية • ونحن نعتقد أن اعتراف اعلان دولة فلسطين بالقرار ١٨١/١٩٤٧ يتضمن اعترافاً صريحاً وكاملاً بوجود دولة اسرائيل الى جانب دولة فلسطين العربية ، وأنه لم يكن هناك ما يدعو الى هذا الابتزاز السياسي الذي باشرته بعض الدول ، خاصة أن هذه الدول ذاتها لم تطالب اسرائيل بموقف مماثل ، لأن اسرائيل يعد جينغ التطورات السابقة تصر حتى الآن ، وفي رأيي الى الابد ، على عدم الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة ، وأعلنت صراحة أن هذا هو موقفها النهائي حتى ولو اعترف الفلسطينيون باسرائيل !

هـ — الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ • أيضا هذا الاعتراف كان مطلوباً بالحاح من جانب دول المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كان الفلسطينيون يعارضون هذين القرارين بدعوى أنها يعالجان قضيتهم باعتبارها مشكلة لاجئين وينكران عليهم حقهم في تقرير المصير • وكنت في مؤلفاتي السابقة المتصلة بالموضوع لا أقرهم على موقفهم وأدعوهم الى الاعتراف بهذين القرارين ، على أساس أن قرار ٢٤٢ وهو الاعم يعالج العدوان الاسرائيلي لسنة ١٩٦٧ وازالة آثاره • وعندما قبلت مصر هذا القرار حرصت على تأكيد هذا المعنى ، لأن حقوق الشعب الفلسطيني ثابتة في القرار ١٨١ ، وعندما قبلت مصر مبادرة روجرز التي اذاعتها القاهرة في ٢١ يوليو ١٩٧٠ عارضت منظمة التحرير الفلسطينية الموقف المصري ، وقامت أزمة جادة بين الطرفين • ولقد تطور الموقف الفلسطيني خلال الثمانينات ، حيث اعترفت المنظمة بجميع القرارات الصادرة عن الامم المتحدة ، لكن الولايات المتحدة اصرت ومعها اسرائيل وجانب من دول المعسكر الغربي على الاعتراف بالصريح بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، حتى كان بيان اعلان الدولة الفلسطينية ١٤ وبيان ياسر عرفات أمام الجمعية العامة في جنيف ، حيث اشتلما على الاعتراف

بهذين القرارين ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية ، أصرت على أن يقترن الاعتراف بهما بالاعتراف بإسرائيل صراحة ، وهذا ما أعلنه ياسر عرفات في جنيف في مؤتمره الصحفي بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٨ . ولعل هذا الإصرار على الاعتراف بهذين القرارين يثبت تساؤلا قانونيا عن هسدفه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول عربية أخرى ؟ الواقع أنهم يريدون بذلك ضمان إقليم إسرائيل بسائر الأجزاء التي حصلت عليها بالمخالفة للقرار ١٨١/١٩٤٧ ، وقد جاء هذا المفهوم على لسان بعض المسئولين العرب مثل الدكتور عصمت عبد المجيد — الأهرام ص ٢ عدد الأحد ٩/١٢/١٩٨٨ ، كما أشار إليه تصريح الرئيس حسنى مبارك — الأهرام ص الأولى عدد الخميس ١٤/١٢/١٩٨٨ ، حيث جاء به « أن المؤتمر الدولى يقوم على القرارين اللذين لا يشوبهما شائبة كما تكلم عن إسرائيل كدولة تعيش في حدود آمنة وهى حدود ١٩٦٧ » ، ونحن نعتقد أن هذا المفهوم الذى تنتزعه الولايات المتحدة الأمريكية منذ أمد بعيد ، الى جانب تفسيرها للقرار ٢٤٢ بأنه يلزمه انسحابا جزئيا ، وإصرارها على انكار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة ، لا يستقيم أبدا مع القرار ١٨١ ، ولا مع ميثاق الأمم المتحدة ، ولا أحكام القانون الدولى ، ولقد سبق لنا تفصيل ذلك فى مؤلفاتنا السابقة ، ولا نجد مبررا للمعول عنه لسبيين : أولهما مخالفته لقرار التقسيم حيث يؤدى عملا الى انتزاع ما يقرب من ٨٠٪ من إقليم الدولة الفلسطينية . وثانيهما — لأنه يعد مكافأة لإسرائيل على إخلالها بالجسيم بأحكام القانون الدولى ، وهى دولة تستحق العقاب لا الجزاء .

عند قبول مصر مبادرة روجرز سنة ١٩٧٠ صدر فى الوقت نفسه بيان رسمى يشرح الأسباب التى دعت ج.ع.م الى اتخاذ هذا القرار (١).

(١) وكانت ج.ع.م قد أوضحت وجهة نظرها لمنظمات المقاومة تفصيليا منها :

أن المبادرة الأمريكية وعلى فرض تنفيذها — لا تشكل أى وضع جديد بالنسبة لمنظمات المقاومة الفلسطينية لسبب واضح هو أن الأردن لم يبلغ قرار وقف إطلاق النار مع إسرائيل ، ومع ذلك تقوم المقاومة بدورها بدون أى عائق . أن نصوص المبادرة الأمريكية ، لا تشير الى وقف إطلاق النار الا على الجبهة المصرية فقط باعتبار أن مصر هى التى ألغت قرار وقف إطلاق النار غير المحدود وأعلنت حرب الاستنزاف فى يوليو ١٩٦٩ .

أن ج.ع.م أكدت منذ نوفمبر ١٩٦٧ عندما صدر قرار مجلس الأمن ان للمقاومة الفلسطينية حق رفضه وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن وجهة نظر القاهرة فى بيانه فى مجلس الأمة يوم ٢٠ يناير ١٩٦٩ ، وأكد أنه من حق

منظمات المقاومة الفلسطينية ان ترفض هذا القرار لانه قد يكون كافيا لمواجهة
ازالة آثار العدوان الذي تم في يونيو ١٩٦٧ ، لكن هذا القرار قد لا يكون كافيا
لطالب الثورة الفلسطينية .

ان الرئيس جمال عبد الناصر اوضح كل شيء يتصل بهذا الموضوع في
خطابه وبياناته امام المؤتمر القومي .

ولذلك حرصت مصر على ان توضح وجهة نظرها لمنظمات المقاومة ، وقد
اجتمع الدكتور حسن صبر الخولى في عمان بممثلى المقاومة لهذا الغرض . ومع
ذلك وقد استمرت مهاجمة بعض المنظمات للجمهورية العربية . وقد اذاع
متحدث رسمى البيان الذى صدر في شأن قرار ج.ع.م. وفيما يلى نصه :
« اتخذت السلطات المختصة في ج.ع.م. قرارا يقضى بان يوقف مؤقتا ارسال
الاذاعات التى توجهها بعض المنظمات الفلسطينية على موجات اذاعة ج.ع.م. » .
وقد تقرر ذلك بعد الموقف الذى اتخذته بعض هذه المنظمات الفلسطينية
ازاء قبول مصر بجاسمى بالمبادرة الامريكية .

ان ج.ع.م. شرحت وجهة نظرها في هذا الامر على كل المستويات وبكافة
الوسائل وبكل قطاعات الراى العام رسمية وشعبية .
ومن هذه الوسائل اتصالات وايضايات وضيانات مباشرة قدمت للمنظمات
الفلسطينية المسئولة .

ان الجمهورية العربية المتحدة وسميت موجات اذاعية في خدمة بعض
المنظمات الفلسطينية ، وكان ذلك تسهلا للدموة عن فكرة المقاومة ولكنه من
الخطا ان تترك هذه الوسائل تحت رحمة اي مناورة محلية في علاقات القوى
بين المنظمات الفلسطينية .

ان الجمهورية العربية المتحدة ابدت وسوف تؤيد دائما حركة المقاومة
الفلسطينية ووضعت تحت تصرفها وسوف تضع تحت تصرفها دائما كل ما يتسع
له جهودها من الامكانيات .

وهى ما زالت تعتبر ان حركة المقاومة الفلسطينية هى في جوهرها ائبل
الظواهر التى اجازتها الامة العربية كرد فعل لنكسة عام ١٩٦٧ وكل ما تتمناه
ج.ع.م. هى ان توفق منظمات المقاومة الى اقامة علاقة صحية تسمح لها باداء
دورها العظيم المنتظر بما يجعلها طليعة من طلائع النصر في الحرب المنيفة
والمتمردة الجبهات التى تخوضها الامة العربية الان لتحرير الارض .

وفي مساء اول اغسطس ١٩٧٠ ، درست اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد
الاشتراكى العربى برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر مجموعة من التقارير

الهامة من كل العواصم العربية شارك في وضعها سفراء ج.ع.م ومبعوثوها وعدد من المسؤولين الذين كلفوا بمهام خاصة تتصل بالعمل في الفترة الأخيرة وقد أسفرت هذه الدراسة عما يلي :

١ — أن هناك محاولة تجرى الآن في العالم العربي لظهاره بمظهر الانقسام ، وهناك فيما يبدو الآن عناصر عربية تبذل جهودها لاحداث بل لانفعال دواعى الانقسام في حين تتولى جهات اجنبية مهمة الترويج لذلك وتضخيمه .

٢ — أن هناك على وجه التأكيد عناصر في العالم العربي تتحرك في الموقف بطريقة لا توحى بأن قصدها هو خدمة المصلحة القومية بقدر ما أن قصدها هو أن تكسب لنفسها ولاغراضها بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

٣ — أن دواعى الشك في بعض ما يجرى الآن تزداد عندما يتساءل أى مراقب : ما هو سبب محاولة الضجيج على موقف ج.ع.م الآن . ان قبول ج.ع.م لقرار مجلس الأمن والذي لا تفعل المقترحات الأمريكية الجديدة شيئا أكثر من محاولة العودة اليه ليس شيئا جديدا ، وانما تاريخيه يرجع الى صدور القرار نفسه سنة ١٩٦٧ ، وأسباب ج.ع.م في قبوله معروفة لأنها حددت لنفسها هدفا واضحا أعطت لنفسها حق التحرك نحوه بكل القوة المتاحة لوسائلها العسكرية والسياسية والدولية ، وكان هذا التحرك هو الذى انشأ تغييرات كبيرة في الموقف دفعت الولايات المتحدة الى تذكر قرار مجلس الأمن بعد أن حاولت طويلا — تحت النفوذ الاسرائيلى — تناسيه .

وهذا القرار وأية اجراءات مقترحة للعودة اليه لا تنشئ وضعا جديدا بالنسبة للمقاومة الفلسطينية ولا يؤثر في عملها ، وهذا ما أوضحته القاهرة صراحة لكن الأطراف العربية بما بينهم المقاومة الفلسطينية ذاتها ، وقبول مضر للموقف اطلاق النار لمدة ٩٠ يوما ريثما تتضح امكانيات نجاح المحاولة الحديثة — وهو نجاح مشكوك فيه بسبب مطامع اسرائيل التوسعية — تقع في مسئولية مصر ، فقد كانت مصر — وليس غيرها من الدول العربية — التى ألغت وقف اطلاق النار غير المحدود الذى تلتزم به كل الجبهات العربية ما عدا الجبهة المصرية عندما أعلنت مصر حرب الاستنزاف في يوليو السابق .

واذا قيل بأن اسرائيل قد تنتهز هذه الفرصة لتعزيز قواتها فان ذلك سوف يحدث على الجبهة المصرية فقط لأن بقية الجبهات العربية ما زالت ملتزمة حتى الآن بقرآن وقف اطلاق النار — ومنذ يوليو ١٩٦٧ — وبالتالي فان ذلك امر يدخل في حساب الاستراتيجية المصرية وهى أدري بها .

وببقى أنه من دواعى العجب أن الذين يتحدثون عن وقف إطلاق النار ٩٠ يوما هم الذين يطلقون النار فعلا ، وأن الذين ترتفع أصواتهم بمعارضة وقف إطلاق النار هم الذين لم يمارسوا اعلاق النار واكتفوا في حريهم بالكلمات .

٤ — أن القاهرة لا تريد المساعدة على اظهار صورة الانقسام ولا تريد أن تقوم بأى تصرف من شأنه أن يساعد على تحقيقه أو تكديسه لكنها في مسئوليتها القوية مطالبة بالتصدى لكل محاولات الاستغلال وهي تعتبر أن بعض ما يجرى الآن من مزايدات تصرف غير موفى . . لأن الذين لا يحاربون يريدون الآن أن يتاجروا بدماء الشهداء الذين اطلقوا النار وتلقوها في صدورهم ولم يكتفوا باطلاق الشعارات أو ترديدها .

٥ — اذا كان بعض ما يجرى الآن يهدف ابعاد مصر عن مسئوليتها العربية فان القاهرة تعتبر أن مسئوليتها العربية قدر تاريخى وان الدول الاستعمارية واسرائيل لا تتبنى أكثر من ابعاد مصر وانهاء مسئوليتها العربية . ويلاحظ ان كل وسائل الدعاية الاستعمارية قد انتقلت فجأة الى الترويج لمواقف الذين يتظاهرون بالتطرف ومعارضة موقف مصر .

وقد تدهورت الاحوال في الاردن بسبب الخلاف الذى نشب بين الاردن والمقاومة الفلسطينية في النصف الثانى من شهر سبتمبر عام ١٩٧٠ ، ادى الى نشوب القتال بصورة خطيرة ، اقتضت عقد مؤتمر قمة عربى في القاهرة ، انتهى بعد جهود شاقة ومضنية ، بالتوصل الى الموافقة على اتفاقية القاهرة بين حكومة الاردن والمقاومة الفلسطينية ، والموقع عليها في ٢٧ اغسطس عام ١٩٧٠ ، صيغت على النحو الآتى :

وصولا الى حقن الدماء العربية نتيجة لما حدث في المملكة الاردنية الهاشمية خلال العشرة الايام السابقة لهذا الاتفاق ، وصونا لأمن وسلامة الأمة العربية لما تتعرض له من مؤامرات استعمارية وتحقيقا للاستقرار في الاردن الشقيق الذى يتعرض للتمزق والالام ، تم الاتفاق التام في هذا اليوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٧٠ بين المجتمعين في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب على ما يلى :

أولا : انتهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الاردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فورا ، مع انتهاء كافة التحركات العسكرية التى لا نحتمها مقتضيات النشاط المعتاد وايقاف كافة الحملات الاعلامية التى تتنافى مع اغراض هذا الاتفاق .

ثانيا : السحب السريع لكافة القوات المسلحة الاردنية من عمان وارجاعها

الى قواعدها الطبيعية مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان ومركزتها في أماكن تلائم العمل الفدائي .

ثالثا : فيما يتعلق بمدينة أربد وغيرها من المدن تعود الاوضاع العسكرية والمدنية الى ما كانت عليه من قبل الحوادث الاخيرة .

رابعا : تتحمل سلطات الامن الداخلى حفظ الامن تحت الادارة المدنية .

خامسا : اطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فورا .

سادسا : تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية الاساسية مع ما قد ينبثق عنها من اتفاقيات فرعية ، مع ممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الاردنية والمقاومة الفلسطينية ، حتى يستتب الأمن وترجع الامور الى حالتها الطبيعية ، كما أن لهذه اللجنة الحق ومسئولية الايصاء باتخاذ كل ما تراه من تدابير عملية واجرائية كفيلة بما يحقق عودة الوفاق بين الاطراف المعنية وعودة الحياة الى حالتها الطبيعية .

سابعا : تكون للجنة المتابعة العليا ثلاثة مكاتب فرعية تابعة لها وتأتمر بأمرها على النحو الآتى :

١ — مكتب عسكري يمارس جميع الشؤون العسكرية لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية .

٢ — مكتب مدنى يعنى بالشئون المدنية التى تهم العلاقات الاخرى غير العسكرية بين الطرفين .

٣ — مكتب الاغاثة والاسعافات يتولى الاشراف على توزيع المؤن والمساعدات التى تصل اليها من الدول العربية وغيرها — على الضحايا والمصابين والمحتاجين .

ثامنا : تقوم اللجنة العليا للمتابعة باعداد وابرار اتفاقية ملزمة للطرفين تضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي واحترام سيادة البلاد في حدود القانون فيما عدا الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي .

تاسعا : القرارات التى تتخذها اللجنة العليا للمتابعة تنفيذا لهذه الاتفاقية ، تكون ملزمة الزاما نهائيا وتاما من الطرفين .

عاشرا : تمارس اللجنة العليا للمتابعة مسؤوليتها المشار اليها سلفا فورا ، على أن ترفع تقارير عنها الى الملوك والرؤساء العرب من وقت لآخر حول ما تقوم به من مهام وما تتخذه من مقررات ، وعن مدى سير هذه الاتفاقية وتفيد الاطراف المعنية بها .

• • • • •

جادی عشر : تتألف اللجنة العليا للمتابعة برئاسة السيد الباهي الأدغم رئيس وزراء جمهورية تونس وعضوين آخرين أحدهما يمثل السلطة الاردنية يعينه جلالة الملك حسين والثاني يمثل المقاومة الفلسطينية يعينه السيد ياسر عرفات ، وللجنة العليا أن تستعين بمن تراهم .

ثاني عشر : تهيئة الجو المناسب لتنفيذ هذه الاتفاقية مما يجعل الوصول الى ما رمت اليه من أهداف سامية ممكنا وشرعيا ويلتزم الطرفان بإنهاء كافة الاوضاع الاستثنائية والحكم العسكري .

ثالث عشر : في حالة اخلال أي من الطرفين الاردني والمقاومة الفلسطينية بأى من بنود الاتفاقية أو عرقلة تنفيذها ، ستقوم كل الدول العربية الموقعة ، باتخاذ اجراءات موحدة وجماعية ضده .

رابع عشر : دعم الثورة الفلسطينية والوقوف معها حتى تحقق أهدافها في التحرير الكامل ودحر العدو الاسرائيلي الغاصب .

وقد وقع الاتفاقية كل من الملك فيصل والأمير صباح السالم الصباح والرئيس جمال عبد الناصر والسيد ياسر عرفات والعقيد معمر القذافي واللواء جعفر نمري ، والملك حسين بن طلال والسيد رئيس وزراء تونس ، والرئيس اللبناني سليمان فرنجيه والسيد احمد الشامي عضو المجلس الجمهوري اليمني .

وقد باشرت لجنة المراقبة العسكرية أعمالها في عمان بعد التوقيع على الاتفاقية بساعات قليلة في مساء ٢٧/١٠/١٩٧٠ ، ويجب ملاحظة أنه قبل التوقيع على الاتفاقية بيوم واحد أي في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٠ كان قد صدر قرار بادانة من مؤتمر الملوك والرؤساء للاردن وذلك بعد أن استمع المؤتمر الى تقرير من الرئيس جعفر نمري الذي شاهد الوضع على الطبيعة خلال رئاسته لوفد يمثل المؤتمر ، كان قد سافر الى عمان ، وقد كلف المؤتمر الرئيس جمال عبد الناصر بمهمة تبليغ القرار الى الملك حسين ، الذي صيغ على الوجه الآتي :

باسم رؤساء الدول العربية المجتمعين في القاهرة ، يؤسفني أن ابلغكم قلنا التشديد بعد التقرير الذي استمعنا اليه من الأخ الرئيس جعفر نمري وبقية أعضاء الوفد الممثل لنا ، الذين عادوا من عمان الليلة . أن التقرير الذي استمعنا اليه منهم جميعا يؤكد لنا مما لا ندع مجالا للشك من حقائق :

١ — أن هناك اصرارا من جانب السلطة الاردنية على مواصلة اطلاق النار برغم كل المحاولات التي بذلت .

=

• • • • •

٢ — أن كل الوعود التي قطعت لنا اهدرت اهدارا كاملا وافرغت من
اى قيمة حقيقة لها .

٣ — أن هناك خططا لتصفية المقاومة الفلسطينية برغم كل ادعاء بغير
ذلك .

٤ — أن هناك مذبحه مروعة تجرى في الاردن منافية لكل القيم العربية
والانسانية .

٥ — أن وفد الرؤساء الذى عاد من عمان يشعر أنه قد تعرض لمراوغات
لم يكن يجب أن يتعرض لها .

وتنفيذا لاتفاقية القاهرة ، عقدت عدة اتفاقات بين السلطات الاردنية
والمقاومة الفلسطينية لوضع الاجراءات الخاصة بتطبيق الاحكام التي تضمنتها
اتفاقية القاهرة ، ومن هذه الاتفاقيات نشير الى الاتفاق الذى تم التوقيع عليه
يوم ١٣ أكتوبر ١٩٧٠ الذى تضمن القواعد التالية :

١ — الشعب الفلسطينى وحده ممثلا في الثورة الفلسطينية هو صاحب
الحق في تقرير مصيره .

٢ — ان الثورة الفلسطينية قوة وطنية ونضالية ، وهى من المستلزمات
الاساسية للمعركة ضد العدوان من أجل التحرير ولهذا ينبغى تعظيمها
وتصعدها .

٣ — تتعهد الحكومة الاردنية بالآ يقوم أو يعمل أى جهاز أو تنظيم أو أى
جهة في الاردن ضد مصلحة الثورة الفلسطينية والوحدة .

٤ — تعتبر عمان المقر الرئيسى للجنة المركزية بجميع فروعها السياسية
والعسكرية والاجتماعية وغيرها .

٥ — تتولى اللجنة المركزية تنظيم الحراسة لمكاتبها في العاصمة والاماكن
الآخرى ، وهى أيضا المسيطرة والملتزمة عن الثورة سياسيا وعسكريا في كل
الميادين الآخري .

٦ — حرية وحماية العمل الفدائى وثأمين سلامته وحقه في التعبئة الشعبية
والوطنية تضمنه الحكومة الاردنية بما لا يمس سيادة البلاد في حدود القانون .
وحدد الفصل الثالث من الاتفاق موقع العمل الفدائى في الاردن ، وقد احتفظ
بسرية مواده ، الذى كفل حرية التنقل للفدائيين وسياراتهم على أن تتولى قيادة
الكفاح مستولية انضباط قوات الثورة ، ويقدم الفدائى المخالف للقانون أمام
المحاكم الاردنية المدنية .

٦ — اعتراف صريح للأمم المتحدة باعلان الدولة الفلسطينية المستقلة :

اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ختام اجتماعاتها بجنيف والتي خصصت لبحث القضية الفلسطينية قرارا باغلبية ساحقة بضرورة تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربى الاسرائيلى وجوهره قضية فلسطين .

وصدر القرار باغلبية ١٣٨ صوتا ضد صوتين هما امريكا واسرائيل وامتناع اثنين هما كندا وكوستاريكا .

ونص القرار على الدعوة لعقد المؤتمر الدولى للسلام برعاية الامم المتحدة وبحضور الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وبمشاركة جميع اطراف النزاع بها فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وعلى أساس قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير .

واكدت الجمعية العامة فى بيانها على المبادئ التالية لتحقيق السلام الشامل والعاقل .

اولا : انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ومن الاراضى العربية المحتلة الاخرى .

ثانيا : ضمان ترقيباب للأمن لجميع دول المنطقة .

ثالثا : حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

رابعا : تصفية المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة منذ عام ٦٧ .

خامسا : تطلب الجمعية العامة من مجلس الامن النظر فى التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولى للسلام وتشكيل لجنة تحضيرية للاعداد له .

ونص الفصل الرابع الخاص بالالتزامات المتبادلة بين الجانبين ، على أن تعامل قوات الثورة نفس معاملة قوات الجيش الاردنى ويكون لها نفس الحقوق والتسهيلات المعطاة للجيش . وقد حظر الاتفاق حمل الفدائيين للسلاح فى المدن الا فى الحالات المستثناة ، كما منع المظاهرات العسكرية واطلاق الرصاص والمناورات بالفخيرة الحية فى المناطق المأهولة بالسكان . ونص أيضا على عدم التعرض لأى فرد من قوات الجيش من جانب أى فدائى مقابل عدم التعرض من جانب السلطة للفدائيين . كذلك نص الفصل السادس من الاتفاق على تكوين لجنة مشتركة دائمة مهمتها استمرار المحافظة على تنفيذ اتفاق القاهرة وكذلك الانتفاضة الحالية وكافة ملحقاتها ، وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة السيد الباهى الأدهم أو من ينيبه وعضوية مندوب للحكومة وآخر للمقاومة .

كما قررت الجمعية العامة في قرارها الخاص بفلسطين اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان دولة فلسطين الصادر من المجلس الوطنى الفلسطينى فى ١٥ نوفمبر وتؤكد الجمعية العامة الحاجة الى تمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة سيادته على اراضيه المحتلة منذ عام ٦٧ .

وتقرر الجمعية العامة ان يستخدم اسم فلسطين اعتبارا من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٨ بدلا من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية دون المساس بمركز المراقب للمنظمة التحرير ووظائفها فى الامم المتحدة .

وجاء القرار بأغلبية ١٠٤ دول واعتراض دولتين هما أمريكا واسرائيل وامتناع ٣٦ دولة عن التصويت هم دول المجموعة الأوروبية وبعض الدول الاخرى .

وفي تعليقه على رفض الولايات المتحدة للقرارين قال جوزيف بيترون رئيس الوفد الأمريكى فى المؤتمر الاوروبى للمنظمة الدولية انها لا يساعدان فى الجهود المبذولة فى عملية السلام ولا يتفقان معها . وقال ان اقتراح وضع الاراضى المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة غير عملى وغير واقعى ولا يمكن لأمريكا ان تؤيد مثل هذا المفهوم .

واضاف رئيس الوفد الأمريكى ان كلمة فلسطين التى ستستخدمها الامم المتحدة من الآن فصاعدا يمكن ان تكون لها تأويلات عديدة بالاضافة الى ان أمريكا لا تؤيد محاولات اصفاء أى قدر من الشرعية على اعلان قيام الدولة الفلسطينية(١) .

(١) صدرت القرارات المشار اليها فى الفترة ٧ من الفصل الثانى من دراستنا فى جلسة الجمعية العامة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٨ وذلك فى نهاية الدورة غير العادية للجمعية العامة بمدينة جنيف فى سويسرا .

الفصل الثالث

الدولة الفلسطينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها

أشارت وثيقة اعلان الدولة الفلسطينية وكذلك قرارات الامم المتحدة الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وهو ما تنكره اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، لذلك نعالج هذا الموضوع في ايجاد شديد في المباحث الآتية :

المبحث الأول

المساواة بين الشعوب

« حق الشعوب في تقرير مصيرها »

المنصوص : أهتمت الاتفاقيتان الدوليتان لحقوق الانسان لسنة ١٩٦٦ بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، حيث كرست كلاهما القسم الاول منها والذي يتكون من المادة الاولى في كل منهما لهذا الحق ، ولقد وردت الاشارة الى هذا الحق في هاتين الاتفاقيتين الدوليتين في عبارات موحدة على الوجه التالي :

١ - **لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير ، ولها ، استنادا الى هذا الحق أن تقرر بحرية كيائها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .**

٢ - **واجب الشعوب تحقيقا لغاياتها الخاصة ، أن تتصرف بحرية في ثرواتها ، ومواردها الطبيعية دون اخلال بأى من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي الدولي ، القائم على مبادئ المنفعة المشتركة ، والقانون الدولي . ولا يجوز بحال من الاحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة .**

٣ - « على جميع الدول الاطراف في الاتفاقية الحالية ، بما فيها المسؤولة عن ادارة الاقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها أو الموضوعة تحت الوصاية ، أن تعمل من أجل تحقيق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق تمشيا مع نصوص ميثاق الامم المتحدة ... » .

ونظرا لاهمية هذا الحق — الذي يتميز دون سائر حقوق الانسان ، بأنه حق مقرر للجماعة وليس للفرد — من الناحيتين السياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية ، فضلا عن أن الجانب السياسي منه يهم القضية الاساسية للدول العربية وهى قضية فلسطين ، كما أن جانبه الاقتصادي يهم هذه الدول أيضا في تصميمها على المحافظة على ثرواتها ومواردها الطبيعية واستقلالها الاقتصادي ، فأنا نعالجه وفقا لاحكام القانون الدولي بشيء من التفصيل .

الفرع الأول

موقف ميثاق الأمم المتحدة من حق الشعوب

في تقرير مصيرها

أولا — تشير إليه الفقرة الخامسة من مقدمة الميثاق ، والمادة ٢/١ منه ،
التي تبين أن من مقاصد الأمم المتحدة « إنهاء العلاقات الودية بين الأمم على
أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون
لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم
العالم » .

وهذا النص لم يكن واردا في مقترحات دوهارتون أو كس ، التي اقتضت
على الإشارة إلى تقوية العلاقات الودية فقط ، أما النص على المساواة في
الحقوق وعلى الحق في تقرير المصير المشار إليها في م ٢/١ من الميثاق ، فقد
أضيف في مؤتمر سان فرانسيسكو . وتعد المساواة بين الدول من الأفكار
الأساسية والتقليدية في القانون الدولي ، ولكن هذا المبدأ لا يعنى أن تكون
جميع الدول متساوية من جميع الوجوه ، بل يقصد بذلك المساواة بين الدول
أمام القانون الدولي ، ومن هذه الناحية يتطابق معنى المساواة في القانون
الدولي مع المعنى المستقر في القوانين الداخلية لقاعدة المساواة بين الأفراد
أمام القانون .

ولذلك فليس هناك شك في أنه بمقتضى المعاهدات الدولية يمكن تقرير
حقوق والتزامات تختلف من دولة لأخرى . ولكن لما كانت المعاهدات يجب أن
تفسر على ضوء المبادئ العامة للقانون الدولي ، فإن كل نص في حالة الشك
يجب أن يفسر طبقا لمبدأ المساواة بين الدول ، أي أنه لا يمكن افتراض التنازل
عن السيادة أو الحد منها .

وحق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسن
في خطابه المشهور بتاريخ ٤ يوليو ١٩١٨ ، الذي جاء به ، أن « كل
المشاكل الإقليمية يجب حلها طبقا لارادة سكان الاقليم » ، ولكن اعلان الاطلنطي
الصادر عن الحلفاء في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ، كان أكثر تقدما لأنه يشير
إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ويعد هذا المبدأ من الأسس الديمقراطية في العلاقات الدولية ، لأنه
يرتكز على المساعدة التي تقضى بأن الدول — وحدودها ونظامها السياسي
والدستورى — يجب أن تقوم على الارادة الحرة للشعوب .

ثانيا : حق الشعوب في تقرير مصيرها شرط جوهرى للتمتع بجميع حقوق
الانسان والحريات الأساسية :

لم يتطرق الاعلان العالمى لحقوق الانسان الى حق الشعوب فى تقرير مصيرها فتداركت الأمم المتحدة هذا النقص فيما بعد فى العديد من قراراتها .

١ — فنى ١٦/١٢/١٩٥١ أصدرت الجمعية العامة قرار رقم ٦٣٧ (٧) ،
اعتبرت فيه حق الشعوب فى تقرير مصيرها شرطا سابقا وجوهريا لممارسة
حقوق الانسان والحريات الاساسية . وجاءت الاتفاقيتان الدوليتان للحقوق
المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدعمان موقف
الجمعية العامة .

٢ — وفى ١٤/١٢/١٩٦٠ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ١٥١٤/١٥
الذى تضمن اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان الراغبة تحت
الاستعمار ، وأعتبر القرار خطوة مهمة لمناهضة الاستعمار وتحرير الشعوب
المستعمرة .

٣ — وصدرت بعد ذلك مجموعة من القرارات المتعلقة بحقوق الانسان
« أو المتعلقة بالتنمية أو اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد » ، فأكدت على
أهمية حق الشعوب فى تقرير المصير ونذكر على سبيل المثال :

(أ) المادة الثالثة من الاعلان الخاص بالتقدم والتنمية فى المجال الاجتماعى
التي تعتبر الاستقلال الوطنى المبني على حق الشعوب فى تقرير المصير شرطا
اوليا للتقدم والتنمية فى المجال الاجتماعى .

(ب) المادة الرابعة من قرار الجمعية العامة ، رقم ٣٢٠١ الصادر فى
الدورة السادسة عشرة الاستثنائية بتاريخ ١٩٧٥/٥/١ الخاص باعلان اقامة
النظام الاقتصادى الدولى الجديد * فهذه المادة تعتبر أن هذا النظام الاقتصادى
ينجب أن يؤسس على الاعتراف الكامل لمبادئ « المساواة بين الدول ، وحق
الشعوب فى تقرير المصير وعدم قبول حيازة الاراضى بالقوة ... » .

(ج) مقدمة الفصل الأول من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،
الصادر ، بقرار من الجمعية العامة فى ١٩٧٤/١٢/١٢ ، فهذه المقدمة تحدد
الاركان الاساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ومن بينها المساواة بين
الشعوب وحق الشعوب فى تقرير المصير واحترام حقوق الانسان والحريات
الاساسية .

٤ — الحلقات الدراسية الخاصة بأوضاع حقوق الانسان فى الدولى
النامية ، التى دعت اليها أو نظمتها الأمم المتحدة ، وقد ركزت هذه الحلقات
على أهمية حق الشعوب فى تقرير المصير كأساس لحقوق الانسان وعلى اعتبار
الحق فى التنمية حقا من حقوق الانسان .

ونخص بالذكر آخر الحلقات الدراسية التى عقدت فى باريس فى حزيران (يونيو ١٩٧٧) بدعوة من منظمة اليونسكو .

ونشير الى ان حق الشعوب فى تقرير المصير لا يقتصر على الجوانب السياسية والثقافية ، بل يشمل كذلك النواحي الاقتصادية ، مثل حق الشعوب فى السيطرة على ثرواتها الطبيعية ومواردها القومية ، وقد اكدت الامم المتحدة على هذا الحق عندما أصدرت اعلانها المعروف باسم « اعلان السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية » . فى عام ١٩٦٢ . ولحق تقرير المصير أهمية خاصة فى الوطن العربى بسبب حرمان الشعب العربى فى بعض الاقطار العربية ولا سيما فى فلسطين المحتلة ، من ممارسة هذا الحق وتعرضه للتشرد والافناء ويكفينا الاستشهاد بما ورد فى ديباجة قرار الجمعية العامة رقم ٣٢/١٣٠٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٧ ، التى اعتبرت ان رفض الاعتراف بالحقوق الاساسية لجميع الشعوب فى تقرير المصير ، وبحق كل امة فى ممارسة السيادة الكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، يشكل حالات تعتبر فى حد ذاتها انتهاكات جماعات لجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية للشعوب والافراد ،

الفرع الثانى

الطبيعة القانونية لحق الشعوب فى تقرير مصيرها ونطاقها

اولا : معظم المؤلفات التقليدية فى فقه القانون الدولى اما انها لا تعالج هذا الموضوع او انها تعالجه بايجاز مكتفية بالاشارة الى ان الامر يتعلق بمبدأ سياسى ، وتقتصد بذلك الاشارة الى ان هذا المبدأ يمكن ان يباشر تأثيره على سلوك الحكومات ، الا انه لا يولد على عاتق الدول اى التزام قانونى وانه بالتالى لا يتعلق بالدراسات القانونية . وهذا الاتجاه السلبي كان مبررا حتى الماضى القريب ، الا انه الآن لم يعد يعبر عن الوضع الراهن للقانون الدولى ، وذلك على ضوء حركة تصفية الاستعمار .

ثانيا : التطور التاريخى للمبدأ

{ ١ } الميثاق : يشير الميثاق الى هذا المبدأ ، كما سبق أن رأينا فى موضوعين — هما المادة الاولى التى تجعل منه أحد أهداف الامم المتحدة وكذلك المادة ٥٥ التى تجعل منه شرطا لقيام العلاقات السلمية والودية بين الامم .

واعتماد هذا المبدأ من جانب الميثاق يخلع عليه الصفة القانونية وذلك على الرغم من أن المادتين المشار اليهما قد صيغتتا فى عبارات عامة مما يجعل من الضرورى تحديد المضمون الحقيقى لهذا المبدأ ، وذلك لأن حق الشعوب فى تقرير مصيرها كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين أمور قد تبدو متناقضة معه .

ثالثا : من ذلك الخلط بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وبين السيادة أو الاستقلال السياسي للدول ، فالسيادة تعنى في القانون الدولي جميع الحقوق التى تملكها الدول طبقا للقانون الدولي ، أما الاستقلال السياسى الذى تشير اليه م ٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، فإنه يتعلق بالحرية التى تملكها الدول فيما يتعلق بأختيار نظامها ، فى حين أن حق الشعوب فى تقرير مصيرها يتعلق بانتماء الشعوب وليس للدول .

وفى مفهوم القانون الداخلى ، فإن الديمقراطية يمكن اعتبارها تعبيراً عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وعلى العكس ، فإن القانون الدولى يجرى تعدد النظم السياسية والاجتماعية ، وعليه فإن حق الشعوب فى تقرير مصيرها يتعلق بالنظم الداخلية كما يتصل بالوضع الدولى للجماعات .

ومع ذلك ، فإن حق الشعوب فى تقرير مصيرها يمكن النظر اليه من هذه الناحية بصورتين مختلفتين هما : **النظر اليه كمبدأ ديموقراطى** يحتم أن تكون التغييرات الاقليمية خاضعة للموافقة الحرة للسكان الذين يخصهم الأمر ، أو النظر اليه على أنه ثورى يطلب من السكان أنفسهم تقرير الوضع الدولى ، **والمفهوم الاول** يتطلب لاعمال مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها اللجوء الى الاستفتاء الشعبى وغيره من وسائل الاستشارة الشعبية عندما يتعلق الأمر بالتنازل عن الاقليم أو تكوين دولة جديدة . **والمفهوم الثانى** فإن حق الشعوب فى تقرير مصيرها يقتضى من الجماعات الوطنية أن تحدد بحرية وضعها الدولى وأن يكون لها حق تكوين دولة ، بما فى ذلك امكانية الانفصال بالنسبة للشعوب التى تتكون منها احدى الدول . من هذه الزاوية ، فإن حق الشعوب فى تقرير مصيرها لا يتعلق بشروط التغييرات الاقليمية والسياسية ، بل يهتم بقدرة الشعوب على احداث هذه التغييرات .

رابعا : التطورات التى تلت ميثاق الأمم المتحدة : الخطوات الاساسية للتطور الذى مر به حق الشعوب فى تقرير مصيرها من زاوية تصفية الاستعمار يمكن حصرها فيما يلى :

(١) منذ عام ١٩٥٤ عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى أن تدرج فى مشروعات الموائيق الدولية لحقوق الانسان التى لم يتم اعتمادها نهائيا الا فى سنة ١٩٦٦ نصين متطابقين يتعلقان بحق الشعوب فى تقرير مصيرها وقد اثر هذا المبدأ فى الحالتين الاوليين لتصفية الاستعمار وهما حالة اندونيسيا وتونس .

(ب) الخطوة الحاسمة كانت سنة ١٩٦٠ عندما تمت الموافقة بالاجماع مع امتناع تسع دول على قرار الجمعية العامة رقم (١٥) ١٥١٤ فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ الذى يعرف باسم اعلان منح الاستقلال للامم والشعوب المستعمرة .

خامساً : مضمون المبدأ : من المسلم به أن هذا المبدأ يتضمن بالنسبة لمضمونه جزءاً كبيراً من عدم الوضوح كان محلاً لتفسيرات متعارضة مثل سائر مبادئ القانون الدولي. كمبدأً تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، ومع ذلك يمكن محاولة تحديد المخاطبين به ، والالتزامات المترتبة عليه والقيود التي ترد عليه .

(١) المخاطبون بحق التقرير «وفكرة الشعوب وأشخاص القانون الدولي»:

يختلف مبدأ حق تقرير المصير عن سائر مبادئ القانون الدولي مثل تحريم استعمال القوة ، والحل السلمي للنازعات ، وعدم التدخل ، واحترام حقوق الإنسان . لأن هذه المبادئ الأخيرة تتعلق بالدول بحيث تقرر لهم حقوقاً وتفرض عليهم التزامات . في حين أن حق الشعوب في تقرير مصيرها يتعلق بالجماعات التي لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ، أو على الأقل التي لا تتمتع منها إلا بما يعترف لها هذا الحق من عناصر هذه الشخصية وأن تكون هذه الجماعات غير مستقلة أو بعارة أدق خاضعة لسيطرة أو استغلال أجنبي .

وهكذا فإنه من الواجب توافر عنصرين مميزين : عنصر الخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال *La subjugation, domination ou exploitation* ومن ناحية أخرى لابد من أن يتوافر العنصر الأجنبي للخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال ويخضع تقدير كل من العنصرين باعتبارهما من الوقائع *du fait* في كل حالة على حدة ، إلى الدول والأجهزة الدولية المناطة بها مراعاة احترام وتنفيذ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

فالخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال يمكن استنتاجها مثلاً من خضوع الشعب لدولة ذات نظام يقوم على أساس التفرقة أو التمييز في المعاملة بين الطوائف المختلفة التي تتكون منها هذه الدولة . وهذا ما اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل من قرارها رقم ٨/٧٤٢ الصادر في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٣ ، والقرار رقم ١٥/١٥٤١ الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، ومع ذلك فإن هذا الاعتبار ليس بكاف بذاته . من ذلك أن المستعمرات البرتغالية مثلاً اعتبرت أقاليم تابعة *desiteritoires non autonomes* مع أنها لم تكن خاضعة كقاعدة عامة لنظام متميز عن سائر المقاطعات البرتغالية الأوروبية .

ويقتضى الطابع الأجنبي لعنصر الخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال للجماعة توافر الشخصية الوطنية لهذه الجماعة ، وفي تحديد صفة عدم الاستقلال ، فلقد اعتبرت الجمعية العامة أنه يستخلص لأول وهلة من الطابع الجغرافي والعرقى والثقافي المتميز للأقاليم محل الاعتبار . وهذا ما يستفاد من قرار الجمعية العامة رقم ١٥/١٥٤١ . ويمكن أن يستعان في هذا النطاق بالعوامل الشخصية ، مثل الشعور الوطني وإرادة النضال لدى الجماهير .

والنظور القانوني لحق الشعوب في تقرير مصيرها يرجع أساساً لحركة

تصفية الاستعمار ، ويستفاد من قرارات الأمم المتحدة كقريئة على الخضوع الأجنبى ، فيما يتعلق بشعوب الأقاليم الخاضعة للوصاية .

٣ — الالتزامات والحقوق :

حق الشعوب فى تقرير مصيرها يترتب عليه التزامات على عاتق الدول وحقوق لصلحة الشعوب التى يخصها الأمر .

الالتزامات الدول :

يقع على عاتق سائر الدول الالتزام باحترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وأن تساعد الأمم المتحدة بأن تنهض بمسئوليتها التى حددها ميثاقها كما يقع على عاتق الدول أن تمكن الشعوب التى تخضع لسيطرتها من مباشرة حقها فى تقرير مصيرها .

ومن باب أولى ، يجب على الدول الامتناع عن كل إجراء يحرم الشعوب من حقها فى تقرير مصيرها واستقلالها .

٣ — حقوق الشعوب الخاضعة :

(أ) حق المقاومة ومعارضة الإجراءات التى تهدف الى حرمانها من حقها فى تقرير مصيرها ، وهذه المقاومة لا تستبعد اللجوء الى القوة . وبعد ذلك استثناء على قاعدة تحريم استعمال القوة فى العلاقات الدولية .

(ب) ومن ناحية ثانية ، فإن الشعوب يكون من حقها أن تحدد وضعها السياسى بحرية وبدون تدخل أجنبى ، وأن تهتم هذه الشعوب بمواصلة تقدمها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى . وبذلك يكون الشعب أمام عدة اختيارات تشير إليها عبارات قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢/٢٥ ، أهمها انشاء دولة ذات سيادة مستقلة ، أو الاتحاد مع دولة مستقلة أخرى .

(ج) وفيما يتعلق بشروط الاختيار ، فإن قرارات الأمم المتحدة تقتصر على الإشارة الى ضرورة مباشرة الشعوب حقها فى تقرير مصيرها وبحرية ، كما يستفاد من قرار الجمعية رقم ١٥١٤/١٥ ، أو بكل حرية دون تدخل أجنبى ، كما يعبر عن ذلك en toute liberté et sans ingérence extérieure . القرار رقم ٢٦٢٥/٢٥ .

وإذا كان ليس من المستبعد أن يتم حق الشعوب فى تقرير مصيرها عن طريق الاستفتاء أو غيره من طرق الاستشارة الديمقراطية ، إلا أن ذلك ليس أمراً مفروضاً ، كما يستفاد مما تجرى عليه الدول فى هذا الصدد .

٤ — حدود حق الشعوب فى تقرير مصيرها :

قد يكون لاساءة حق الشعوب فى تقرير مصيرها أحياناً أثر هدام فى النظام الدولى ، وذلك عندما يباشر بواسطة شعوب تعد جزءاً من دول ، وبالتالي يهدد وحدتها الوطنية ، وبالتالي يدخل فى تنازع مع سيادة هذه الدول .

الفصل الرابع

الدولة الفلسطينية في القانون الدولي

ومشكلة الأقليات

الغاية من هذا الفصل : مشكلة الأقليات من مشاكل القانون الدولي التي ترجع الى بدء نشأة القانون الدولي . وقد تجسدت بعض أحكام حلولها في ظل منظمة عصبة الأمم المتحدة ، وبالنسبة للدولة الفلسطينية لها أهميتها نظرا للتركيبة البشرية لركن الشعب في هذه الدولة ، كما أن الدولة الفلسطينية لا بد وأن تكون منظمة يتمتع الأقليات العربية الموجودة في اسرائيل حسب قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بكامل حقوقهم ، ومن هنا كان لا بد أن نتعرض لحلول القانون لمشكلة الأقليات بايجاز في هذا الفصل .

نتيجة الحروب والهجرة ، وتوالي الديانات ، وغير ذلك من الأسباب ، توجد في غالبية الدول مشكلة احترام حقوق الأقليات ، ولا تخفى هذه المشكلة اذا توحد الدين في الدولة ، فقد أدى اختلاف المذاهب ، لدى اليهود والمسيحيين والمسلمين الى وجود أقليات ، والأوضاع العادية ، أن تشكو الاقلية من جور أو تحكم الأغلبية العرقية أو الدينية أو غيرها من صور الأقليات ، وهذا ما حاول القانون الدولي رده عنهم بتقرير حمايتهم ، وقد وضعت بعد الحرب العالمية الأولى ضوابط هامة في اتفاقيات السلام لحل هذه المشكلة ، اشرنا اليها بايجاز عند دراستنا لدور منظمة عصبة الأمم في حماية حقوق الانسان ، وراينا أن أهم وجوه النقد التي صوبت اليها انها جاءت قاصرة على طائفة أو طوائف معينة من الأقليات ، ولم تتضمن حماية للأقليات على مستوى العالم .

ولذلك اهتمت بالمشكلة **المادة السابعة والعشرون** من اتفاقية الحقوق المدنية ، والسياسية ، فنصت على أنه « لا يجوز انكار حق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية قائمة في دولة ما ، في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين من جماعتهم في التمتع بثقافتهم أو الاعلان عن ديانتهم ، واتباع تعاليمها ، واستعمال لغتهم » .

ونلاحظ على هذا النص أنه يهتم بحماية حق الأقليات في المحافظة على ثقافتهم ولغتهم ، ودياناتهم أو مذاهبهم الدينية ، دون التطريق الى غير ذلك من حقوق الانسان . ولا يعد هذا الوضع في رأينا نقصا في النص ، لأن ما عدا ذلك من **الحقوق المدنية والسياسية** ، أو **الاقتصادية والاجتماعية** ، اذا ما جرى التمييز بشأنها في حق الأقليات بأنواعها المختلفة ، يقع تحت طائلة عدم احترام مبدأ المساواة ، أو التمييز العنصري .

واذا ارتفعت الدولة الى مستوى مسؤوليتها في احترام حقوق الانسان كما جاء في الاتفاقيات الدولية ، تلاشت مشكلة الوضع القانوني للأقليات . ومن الأمثلة النادرة لدول من هذا القبيل بوجوسلافيا التي تضم ست جمهوريات ،

وخمسة قوميات ، وأربع لغات ، وثلاث ديانات ، ويتمتع الجميع بحرية التعبير وممارسة العبادات الدينية ، وصون الحرية الشخصية ، وينعم المسلمون بذلك ، ولهم مدارسهم وصحفهم ، ويدوى صوت المؤذن معلنا ميقات الصلوات في علانية وبدون قيود .

ولمشكلة الأقليات أهميتها في العالمين العربى والإسلامى ، منذ فجر الإسلام ، لذا حرصت الدولة الإسلامية على حماية الأقليات غير الإسلامية ، ووفرت لهم حرية العبادة ، والحماية القانونية ، وفرص التعليم والثقافة بما يتفق وأصولهم ، وهذا التسامح وجد أصوله في أحكام أهل الذمة ، ولو أخذنا مثلا لذلك تطور الأوضاع السياسية في مصر منذ الفتح العربى الإسلامى ، نجد أن عمرو بن العاص استدعى بطريق الأقباط « بنيامين » من مخبئه في أحد الأديرة بالصحراء حيث كان هاربا من الاضطهاد المذهبى البيزنطى ، وترك لاتباعه حرباتهم الدينية الكاملة نظير دفع الجزية التى كان قدرها دينارين في السنة من كل رجل بالغ مع اعفاء النساء والأطفال والشيوخ ، كما شملت رعاية الدولة الإسلامية في مضر اليهود ، وتقلدوا المناصب الادارية الهامة ، واشتغلوا بالتجارة ، خاصة تجارة الجواهرات ، وأعمال الصيرفة ، وكانوا جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصرى في العصور الوسطى ، وهذا الموقف المتسامح لا يمكن ان يقارن بما لقبه اليهود في العصور الوسطى من اضطهاد دينى ومذهبى في غرب أوروبا ، خاصة وأن روح القوة هى التى ميزت تلك العصور ، يدل على ذلك ما لا فاه مسلمو ويهود الأندلس من اضطهاد وقمع .

١٢٣ — وبعد الحرب العالمية الأولى تزايدت مقتضيات حماية الأقليات

بسبب انشاء دول جديدة ، وإعادة تخطيط الحدود ، في أوروبا ، خاصة في بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، واليونان ، ورومانيا ، ويوغسلافيا ، والباينا ، وفنلندا . الخ وقد شملت الحماية طائفة من الحقوق ، منها الحق في الجنسية ، وحق استعمال لغتهم سواء في العلاقات الخاصة أو التجارية أو في طقوس العبادات ، أو الصحف والنشر ، والحق في التعليم بهذه اللغة ، وحق الملكية الخاصة ، والحق في المساواة القانونية المماثلة لما تتمتع به الأغلبية ، وما يستتبع ذلك . من تحريم كل تفرقة أو تمييز لاعتبارات تعزى الى الأصل أو الدين ، وقد اعترف للأقليات بحق التظلم لمجلس عصبة الأمم كما أعطيت محكمة العدل اختصاصا في هذا الموضوع ، لضمان احترام هذه الحقوق التى قررتها الاتفاقيات الدولية للأقليات .

ولم يهتم القانون الدولى الاتفاقى بهذه المشكلة بعد الحرب العالمية

الثانية . مما يعد في رأى بعض شراح القانون الدولى خطوة الى الخلف ، وترك الامر للاتفاق الذى تتوصل اليه الدول التى تهمها المشكلة ، ومن أمثلة ذلك الاعلان الألمانى الدانبركى في ٢٩ مارس ١٩٥٥ ، والاعلان الايطالى للنمساوى في ٥ سبتمبر ١٩٤٦ . والاتفاق الايطالى اليوغسلافى لسنة ١٩٧٦ .

ويمكن الاهتداء في ذلك برأى اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية ، لحقوق الإنسان في ٩ فبراير ١٩٦٧ و ٢٣ يوليو ١٩٦٨ في قضية النزاع حول بعض المشاكل اللغوية والتعليمية في بلجيكا .

١٢٣ — ولقد تبنى مؤتمر حقوق الإنسان في الاسلام ، الذي عقد في ديسمبر ١٩٨٠ برعاية كلية الحقوق في جامعة الكويت في الفقرة الرابعة من توصياته أن الاسلام يحى للأقليات ، ولغير المسلمين وللأجانب معاملة عادلة أساسها التسامح والاحترام الكامل ، بما في ذلك الحق في الأمن ، والثروة ، والدفاع عنهم ، وممارسة عقائدهم ، والرعاية الاقتصادية والاجتماعية ، وحدد حقوقهم بصورة تمنع تعدى الحكومات عليها .

١٢٥ — وأخيرا نشير الى أن الدراسة التفصيلية للمركز القانوني للأقليات تتعدى نطاق هذا البحث وتجد مكانها الطبيعي في مقرر القانون الدولي ، وقد بكلف طلاب مقرر حقوق الإنسان بأعداد أبحاث تحت رعاية أستاذهم اذا كانت أوضاعهم العلمية تسمح بذلك . كما أن هذا الموضوع سيكون محل إشارة بمناسبة دراسة بعض حقوق الإنسان ، في الأبحاث التالية من دراستنا .

ولا يمكن أن نغفل عن الإشارة الى ظاهرة معاصرة غير عادية في بعض الدول ، وهي ظاهرة تسلط الأقلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا — على مصير الأغلبية ، وقد نتج ذلك عن طريق السيطرة على القوات المسلحة ، أو على التشكيلات الحزبية . وهذا الوضع المهكوس يعد نتيجة مباشرة وطبيعية لغياب الأساس الأول الذي ينبى عليه فلسفة حقوق الإنسان في القانون الدولي ، وأحكامه الوضعية ونعنى بذلك مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبهذا نفهم جيدا ، لماذا كرس ميثاقا الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة ١٩٦٦ ، القسم الأول منهما ، لهذا المبدأ .

١٦٩ — خامسا — احترام حقوق الأقليات الثقافية والفكرية بصورة عامة . في القرنين السابع عشر والثامن عشر أبرمت طائفة من المعاهدات الدولية بين الدول الأوروبية ، تحتوى أحكاما تهدف تحقيق نوع من المساواة في المعاملة ، وقد بدأ الاهتمام بحقوق الأقليات الدينية Religious minority ثم اتسعت هذه الحماية لتشمل اللغة والثقافة . وابتداء من القرن التاسع عشر ظهر الاهتمام بالوضع العام للأقليات في المعاهدات الدولية متعددة الأطراف . وأصبحت تشمل الى جانب ما سبق ، المساواة في الحقوق المدنية والسياسية ، ومن أمثلة ذلك نشير الى الاعلان الختامى لمؤتمر فيينا في ٩ يونيو ١٨١٥ الموقع عليه من النمسا وفرنسا وبريطانيا والبرتغال وبروسيا وروسيا والسويد . ومع بداية القرن العشرين ارتسمت ملامح قانون موحد للأقليات ، ويرى بعض الشراح أن الفضل في ذلك يرجع الى دول الديموقراطيات الاشتراكية الأوروبية . كذلك أهتم مجلس عصبة الأمم بالوضع القانوني للأقليات عامة ، بما في ذلك الحقيقة الثقافية ، وذلك عن طريق حق التظلم الذي عهدت به اليه اتفاقيات

السلام التى أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى ، وأيضاً ساهمت محكمة العدل الدولية الدائمة عن طريق الاختصاص الذى آل إليها منصوصاً عليه فى ذات الوثائق المشار إليها ، ومن أهم ما يمكن الرجوع اليه فى هذا الصدد ، رأيها الاستشارى بتاريخ ٦ أبريل ١٩٣٥ . ويمكن كذلك الإشارة الى الأثر الذى تركه ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بالنص على احترام حقوق الانسان ، وتحقيق العدالة والنهى عن التمييز فى ذلك لأى سبب . وعند التحضير لصياغة الإعلان العالمى لحقوق الانسان اقترح الاتحاد السوفيتى أن يتضمن النص على أن لكل شعب ولكل القوميات التى تتكون منها الدولة ، حقوقاً متساوية . ولا يجوز أن يسمح القانون الوطنى بأية تفرقة . ويجب أن يضمن هذا القانون للأقليات الوطنية الحق فى استخدام لغتها القومية Native Language وإنشاء وإدارة مدارسها الوطنية ، ومكتباتها أو متاحفها وغير ذلك من المؤسسات التعليمية والثقافية . . . » ولكن هذا المشروع حذف فى الجمعية العامة بأغلبية الأصوات . ولقد سبقت دراسة المادة ٢٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية وصلتها بالوضع العام لحقوق الأقليات ، ونكتفى هنا بحالة (١) . وتجدر الإشارة الى أن الدراسة العامة لحماية حقوق الأقليات تثير مشكلتين قانونيتين هامتين ، الأولى الطبيعة القانونية للالتزامات الناشئة على عاتق الدولة الملزمة باحترام الوضع الدولى للأقليات The Iegel nature of the obligations imposed in Sta tes والثانية تحديد المخاطبين بحقوق الأقلية Probelems of Holders of minority وليس هنا مجال تفصيل شرح هاتين المسألتين ، ونكتفى بالإحالة الى أحد المراجع المتاحة ، إذا سمحت ظروف المقرر فى أى من فصول الدراسة ، من حيث مستوى الطلاب العلمى وتخصصاتهم . ونكتفى بالإشارة الى أن المشكلة الأولى تعنى الفصل فيها إذا كانت الدولة ملزمة فعلاً بتمكين الأقليات التى توجد بها من مباشرة هذه الحقوق ، أم يقع على عاتقها فقط مجرد الالتزام بالامتناع عن كل مايعوقهم من التمتع بها ، وبعبارة أخرى ، المفاضلة بين فكرتى الالتزامات الإيجابية ، والسلبية ، وهو ما نشير فيه الى موقف اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان (٢) .

(٢) نحيل الى المرجع السابق بخصوص هذا الموضوع .

القاهرة ١٩٨٧ .

(١) نحيل فى هذا الصدد الى مؤلفنا : الاطار القانونى لحقوق الانسان . . . ،

الفصل الخامس

الدولة الفلسطينية والارهاب الدولي

الغاية من هذا الفصل : هناك اتهام من جانب بعض الدول للشعب الفلسطيني ومثلته منظمة التحرير الفلسطينية بأنهم يباشرون الارهاب الدولي ، وقد تزعمت هذا الاتجاه الولايات المتحدة الامريكية وجعلت آدائته شرطا للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية . كما أن بيان السيد ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اشرنا اليه في الفصول السابقة قد حرص على ادانة الارهاب الدولي . وقد أكد في مؤتمره الذي عقده في جنيف على هذه الادانة — كما أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما قررت الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية الذي بدت أول حلقاته في تونس يوم ١٦/١٢/١٩٨٨ قد اشترطت أن تتخلى الثورة الفلسطينية عن الارهاب وأكدت أن استمرار هذا الاتصال مرهون بالوفاء بهذا الالتزام .

١ — يتعرض حق الانسان في الحياة لخطر جسيم ، مرجعه الارهاب الذي يقوم به شخص أو جماعة لأهداف متنوعة ، قد تكون لمجرد الابتزاز المالي ، وقد تكون من وسائل العنف التي يلجأ اليها للتوجيه النظر الى ظلم يتعرض اليه شعب ما . وإذا كان الارهاب في مثل الحالة الأولى جريمة في القانون الدولي وسائر القوانين ، فإن الأمر في مثل الحالة الثانية يتطلب التفرقة بين حالاته المشروعة وغير المشروعة طبقاً للقانون الدولي ، وهذا ما نوجزه في الملاحظات الآتية (....) :

(....) انظر البحث المقدم منا الى اللجنة التي شكلتها جامعة الدول العربية لدراسة الموضوع في صيف عام ١٩٧٣ ، وأيضاً بحثنا المنشور في المجلة المصرية للقانون الدولي حول هذا الموضوع .

مشكلة الارهاب الدولي وعلاقتها بحقوق الانسان مع بيان موقف الشريعة :

على الرغم من أن مشكلة الارهاب الدولي لم تكن من الموضوعات المطروحة بصورة مباشرة في صدر الاسلام ، فإنها بسبب حوادث خطف الطائرات العديدة ، ولصلتها بحقوق الانسان عامة ، ولاهتمام الأمم المتحدة بها منذ دورة ١٩٦٢ وعودتها لدراستها خلال الدورة التي بدأت في الأسبوع الثالث من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، فإنه على ضوء ذلك يجب أن نتساءل عن موقف الشريعة الاسلامية منها . وفي هذا النطاق يمكن القول بأن الشريعة الاسلامية ضد الارهاب إذا كان القصد منه مجرد الاعتداء على الممتلكات والأرواح ، ويمكن في هذا الصدد الإشارة الى ما جاء في سور الآية ٩١ من قوله تعالى « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة »

ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا! فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقية مؤمنة ، وأن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق غدية مسلمة الى أهله وتحرير رقية مؤمنة » . فالآية تجرم القتل العمد وتفرض الجزاء في حالة القتل الخطأ كما هو واضح من صياغتها ، كذلك يمكن الإشارة الى قوله تعالى « ومن قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ... » فهذه الآية نرفع العقاب عن قتل النفس في حالة الفساد الذي يعم الأرض ، ولعل من أشد سور الفساد في الأرض وجود المحتل الغاصب واحتلاله لها بالقوة ، فتكون مقاومته واجبا ، وهى بهذا المعنى تبرز المفهوم الحقيقي للارهاب الدولى ، وتخرج من دائرته حالات مقاومة العدو وانزال الخسائر به ، سواء في عقر داره ، أو في الأقاليم المحتلة ، أو في أى مكان آخر . ولذلك فأننا نرى أن الشريعة الاسلامية تتفق مع الاتجاهات الحديثة في تقرير الرابطة بين الارهاب الدولى وحقوق الانسان ، وفي تعريف وتحديد مفهوم الارهاب الدولى . وسوف نخص هاتين المسألتين بالتحليل السريع على الوجه الآتى : —

(١) **الارهاب وحقوق الانسان** . يمكن القول بأن الاعلان العالمى لحقوق الانسان يدين في مادته الثلاثين الارهاب الدولى ، لانها تقرر أن أى حكم فى الاعلان لا يمكن تفسيره على انه يعطى لاية دولة أو فرد أو مجموعة من الأفراد أى حق فى القيام بنشاطا أو عمل يهدف الى تحطيم الحقوق والحريات الواردة فى الاعلان ... » وهذا الحكم يتضمنه المادة الخامسة من كل من ميثاق الحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، ومن ميثاق الحقوق المدنية ، اللتين أقرتهما الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ، والمادة ١٧ من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان والمادة ٢٩ . (١) من الاتفاق الأمريكى لحقوق الانسان .

والأمر هنا يتعلق بادانة سائر أشكال الارهاب ، بما فى ذلك الارهاب الذى تقوم به الدول كما هو الحال بالنسبة لاسرائيل ضد الدول العربية ، كما انه يشمل كذلك الارهاب الذى تقوم به الدول ضد رعاياها .

ولكن الارهاب الفردى كوسيلة للرد على ارهاب الدولة ، وهو الوضع الذى توجد فيه حركات التحرير ، مثل منظمات المقاومة الفلسطينية ، لا يدخل فى نطاق الارهاب الدولى غير المشروع ، لانه فى جميع الازمنة ، تم التسليم من جانب المجتمع الدولى ، والاعتراف ، بقيام حالات للعنف المشروع ، مثل العصيان الثورى وقد لمست مقدمة الاعلان العالمى لحقوق الانسان هذا الوضع بالإشارة الى انه من الضرورى ان يكون هناك ضمان قانونى لحقوق الانسان ، حتى لا يكون الفرد فى النهاية مضطرا الى الثورة ضد التحكم والتعسف .

ومن ذلك أيضا مقاومة النظم الاستبدادية والاستعمارية ، ويستند ذلك الى الحق فى تقرير المصير ، سواء اعتبرنا هذا الحق جزءا من حقوق الانسان

أو مجرد مبدأ سياسى كما يرى البعض لان التمتع بحق تقرير المصير يعد شرطاً ضرورياً لضمان احترام حقوق الانسان فى مجموعها ، مادام ان الانسان لا يمكن ان يكون حراً اذا كان ينتهى لشعب لا يستطيع تحرير نفسه . ويجب ملاحظة الوضع الهام الذى يستأثر به حق تقرير المصير فى مواثيق حقوق الانسان ، فهو مقرر فى المادة الاولى التى تكون بهفردها الجزء الأول من ميثاقى حقوق الانسان الذين اصدرتهما الامم المتحدة عام ١٩٦٦ ، كما انه يحتل مكان الصدارة فى القرار رقم ١٥١٤ الذى وافقت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

وعندما يصبح الارهاب الوسيلة الوحيدة لمقاومة اُرهاب الدولة فانه على الرغم من أن الارهاب الفردى يؤدى الى المساس بحقوق الانسان ، أو الحد منها بصورة واضحة ، فانه عندما يعرض الأمر على القاضى ، يكون من الواجب عليه أن يقارن بين هذين الوضعين المتناقضين أساساً للنشاط الارهابى ، وقد تؤدى هذه المقارنة اما الى الاعتراف بمشروعية النشاط الارهابى المسند للفرد طبقاً لقواعد القانون الدولى اذا لم يتجاوز الحدود التى رسمتها هذه القواعد ، واما الى تقرير ظروف مخففة اذا لم تتوافر شروط الاعفاء المطلق من العقاب فى حالة تجاوز الحدود التى رسمها القانون الدولى ، ويجب للتمتع بهذا الوضع فى هاتين الحالتين توافر عدة شروط أهمها : —

- ١ — ان يكون مرتكب العمل المجرم منتمياً الى حركة منظمة .

- ٢ — وان يكون هذا الفعل متناسباً مع الغرض المراد تحقيقه مما يؤدى الى استبعاد حالات الارهاب التى ترتكب لذاتها مثل ابتزاز الاموال .
- ٣ — يجب الا يكون الفعل قد انصب أساساً على الأفراد الابرياء عمداً .
- ٤ — والا يكون قد ارتكب بسبب المسئولية الدولية للدولة الغير ، والتى لا علاقة لها البتة بالأوضاع الدولية التى ارتكبت فى سبيلها أعمال اُرهاب .

(ب) ولكى نزيد هذا الموضوع وضوحاً فاننا نرى من الضرورى الاحاطة بالسريمة بتعريف الارهاب الدولى ، لان هذه التعريف هو الذى يبرز مفهومه فى الشريعة الاسلامية وفى القانون الدولى (انظر الوثيقة رقم ٨٦٦) .

- ١ — حول تعريف الارهاب الدولى وتحديد مضمونه من واقع قواعد القانون الدولى وقرارات المنظمات الدولية : —

أضحى من الضرورى التعرض لتعريف الارهاب الدولى ، بعد ان قررت الجمعية العامة فى قرارها رقم ٣٠٣٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢ القيام بدراسة فى دوراتها القادمة . ولقد كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين الوفود متعلقة بتعريف وتوضيح معانى الارهاب الدولى ، كذلك استشعرت اللجنة السادسة أهمية التركيز على تعريف وتوضيح معنى الارهاب .

وترتكز فكرة الإرهاب على استعمال القوة غير المشروع ، ومن ثم تلزم التفرقة بين حالات الاستعمال المشروع للقوة ، وحالاتها غير المشروعة ، وبهذا المدلول لا يكون الأمر جديداً على الفكر القانوني سواء القانون الدولي أو القانون الداخلي ، وفي نطاق هذا القانون الأخير هناك حالات لاستعمال القوة لا تعد مصدراً للمسؤولية المدنية أو العقاب الجزائي ، مثل حالة الدفاع عن النفس أو المال ، كما أن القانون الجنائي والدستوري يعرفان أيضاً التفرقة بين الجرائم السياسية وغيرها من الجرائم ، وهذا ما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في القانون الدولي عند تعريف الإرهاب الدولي وتقنين أحكامه ، وهذا المعنى لم يقب عن فكرة الأمين العام للأمم المتحدة عندنا ذكر أنه « ليس للإرهاب الدولي صلة باستعمال القوة لأغراض مشروعة في الحياة الدولية ، وأن الميثاق وسائر القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بخصوص حركات التحرير لا يمكن المساس بها تحت غطاء الإرهاب الدولي » وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف الإرهاب الدولي بأنه كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة ، وكذلك المبادئ العامة للمتناون بالمعنى الذي تحديده المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي ، لأنها كذلك تقع تحت طائلة العقاب طبقاً لقوانين سائر الدول وهو ما سبق أن استندت إليه الأحكام التي أصدرتها محكمة نورمبرج ومحكمة طوكيو ، بخصوص معاقبة مجرمي الحرب العالمية الثانية .

وبعد الفعل إرهاباً دولياً ، وبالتالي جريمة دولية ، سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة ، كما يشمل أيضاً أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول .

ولكن لا يعد إرهاباً ، وبالتالي لا يعاقب عليه القانون الدولي ، إذا كان الباعث عليه الدفاع عن الحقوق المقررة للأفراد — حقوق الإنسان — أو الشعب — حق تقرير المصير — ، والحق في تحرير الأرض المحتلة ، ومقاومة الاحتلال ، لأن هذه الأفعال تقابل حقوقاً يقرها القانون الدولي للأفراد والدول ، بحيث يكون الأمر هنا متعلقاً باستعمال مشروع للقوة طبقاً لأحكام القانون الدولي الاتفاقية والعرفية يؤيد هذا التصور الذي عرضناه ما يلي : —

(أولاً) : الفقرات رقم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من قرار الجمعية رقم ٣٠٣٤ الصادر في ١٨/١٢/١٩٧٢ وهو القرار المتعلق بإجراءات مكافحة الإرهاب الدولي .
(ثانياً) : قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، والمعروف بقرار تصفية الاستعمار .

(ثالثا) : قرار الجمعية العامة رقم ١٤١ الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٦٥ ، وقرارها الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٦ اللذان أكدوا حق الشعوب في تقرير مصيرها .

(رابعا) : القرارات التي أصدرها المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد في طهران ، في مايو ١٩٦٨ .

(خامسا) قرارات عديدة وهامة أصدرتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين ، تذكر على سبيل المثال منها ما يأتي :

(١) القرارات ذات الطابع العام : وتشمل :

١ - قرار ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والذي طالب شباب العام بالوقوف ضد أي عمل عسكري يهدف الى القضاء على حركات التحرير .

٢ - قرار ٢ ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي قرر حق أعضاء حركات المقاومة والتحرير في افريقيا والمناطق المستعمرة في أن يعاملوا كإسرى حرب طبقا لاتفاقيات جنيف ، وأن استخدام الغازات ضد المدنيين وغيرها من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يعد انتهاكا للوضع القانوني للمدنيين ، كما حدثه اتفاقيات لاهاي . ومما لا شك فيه أن هذا القرار يجب أن يطبق على سائر حركات المقاومة والتحرير في أي جزء من العالم لأن أية تفرقة لا يمكن تبريرها من الناحية القانونية والمنطقية .

٣ - ما قرره اللجنة الاجتماعية في ٥ نوفمبر ١٩٧٠ ، من أن الدولة التي تقوم سياستها على التفرقة العنصرية ، والتمييز العنصري لا مكان لها في الأمم المتحدة .

٤ - قرار الجمعية العامة في ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ بسحب الاعتراف بأوراق الاعتماد الخاصة بوفد جنوب افريقيا العنصرية .

(ب) القرارات التي أدانت إسرائيل : وهذه القرارات لا حصر لها نذكر على سبيل الأمثلة لها ما يلي :

١ - تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة ، الذي اذيع في ٢ نوفمبر ١٩٧٠ الذي تضمن إدانة إسرائيل بانتهاك حقوق الإنسان في الاقاليم العربية المحتلة .

٢ - قرار الجمعية العامة في ١٠ ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي قرر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بأية وسيلة ، وأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة والاحتفاظ بها يعد اعتداء على حق هذا الشعب في تقرير مصيره ، ونقضا لميثاق الأمم المتحدة .

٣ - قرار اللجنة السياسية في ٤ ديسمبر ١٩٧٠ بالاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

٤ — قرار الجمعية العامة في ٥ ديسمبر ١٩٧٠ الذي قرر ان الاعتراف الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني يمد عنصرا لا غنى عنه لاقرار السلام في المنطقة .

٥ — قرار اللجنة السياسية في ١١ ديسمبر ١٩٧٠ ، والذي أدانت فيه الجزاءات الجماعية ، التي تقوم بها اسرائيل ضد سكان الاقاليم العربية المحتلة .

٦ — التركيز على ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني في سائر القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بعد مناقشة مشكلة النزاع الاسرائيلي (مشكلة الشرق الاوسط) في دوراتها المختلفة ، ابتداء من قرار ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، ثم قرار عام ١٩٧١ ، وقرار عام ١٩٧٢ .

٧ — قرارات الجمعية العامة في الدورة السادسة والعشرين ومن أهمها :

(١) قرارات ٧ ديسمبر ١٩٧١ بخصوص تدمير مساكن اللاجئين في غزة وعدم السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة ، وحقه في تقرير مصيره ، وضرورة احترام قرارات الامم المتحدة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني .

(ب) قران ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ، الذي قرر الغاء اجراءات ضم الاراضي العربية المحتلة واقامة المستعمرات الاسرائيلية ، ونقل المدنيين ، وتدمير القرى ومصادرة الاراضي والإملاك لعقارية ، وطرده وترحيل لسكان ، وعدم السماح بعودة اللاجئين والمطرودين ، والتوقف عن عمليات التعذيب ، واجراءات العقاب الجماعي .

(سادسا) المادة الاولى من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهي احدى اتفاقيات حقوق الانسان التي اقترتها الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، التي اكدت بصورة قاطعة حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويجب ان تقرر قراءة هذه المادة بالمادة الخامسة الفقرة الثانية من نفس الاتفاقية ، التي تحظر التحلل من أحكام الاتفاقية بحجة عدم الانضمام اليها .

(سابعا) المادة الاولى من الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ .

(ثامنا) اعلان اللجوء الاقليمي الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٦٧ ، الذي حث الدول على ايواء اللاجئين فرارا من تعسف سلطات الاحتلال وسلطات الاستعمار الاستيطاني ، واعتبارهم من الاشخاص الذين لا يجوز تسليمهم أو طردهم .

٢ — وتشمل جريمة الارهاب لادولى الاعمال التى يقوم بها الافراد او الهيئات الخاضعة للدول ضد الوضع القانونى المقرر للموظيفة الدولية ، مثل رؤساء الدول والسلك الدبلوماسى والموظفين الدوليين ، وممثلى الدول لدى المنظمات الدولية ... الخ . وهنا يجب ان نركز من جانبنا — الدول العربية — على الاعمال التى قامت بها اسرائيل ضد وفود الدول العربية لدى الامم المتحدة ، وضد رؤساء الدول الصديقة المؤيدة للحق العربى ، مثل أعمال الارهاب التى قام بها يهود الولايات المتحدة الامريكية ، بتدبير مع اسرائيل وتحريض من جانبها ضد الرئيس السابق المأسوف عليه الجنرال شارل ديغول خلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية ، مما حمله على قطع الزيارة ، وأيضا المظاهرات التى قابل بها هؤلاء اليهود السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى بريجنيف ، خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة الامريكية فى يونيو سنة ١٩٧٢ .

ويجب ان تشمل جريمة الارهاب الدولى أيضا الاجراءات التى تقوم بها الدول ضد مواطنى الدول الاخرى بالمخالفة لقواعد القانون الدولى المحددة لحقوق الانسان ، ولركز الجانب ، ومن المهم ان يركز الجانب العربى فى مناقشات الجمعية العامة عند نظر موضوع الارهاب الدولى على امثلة لذلك ، أشهر منها الى موقف المانيا الفيدرالية من المواطنين العرب فى عام ١٩٦٧ وطردهم بصورة مهينة بعد عملية ميونخ ، كذلك موقف الولايات المتحدة مقارنا بموقفها وموقف محاكمها العنيف من أى تصرف يصدر عن عربى ، من ذلك الحكم بالحبس لمدة ثلاث سنوات على بشارة سرحان لانه ارسل خطابا تهديد الى رئيسة وزراء اسرائيل أثناء زيارتها الرسمية للولايات المتحدة فى فبراير ١٩٧٣ .

٣ — واذا كان العدوان واستعمال القوة المسلحة من الاجرائم الدولية المستقرة الآن ، فان الانار التى تترتب عليها لا تدخل بدون شك فى اطار المفهوم الذى يجب ان يعطى للارهاب الدولى ، بمعنى ان قيام هذا الظرف يؤدى الى ان ترفع عن سائر الاعمال التى يقوم بها الافراد أو الجماعات ، بقصد مقاومة العدوان والجرائم الدولية الاخرى مثل جريمة اباداة الجنس البشرى ، صفة الارهاب الدولى ، لانها تكون من قبيل استعمال القوة المشروعة فى القانون الدولى .

٤ — وما سبق يمكن ان نركز على ما يلى :

(١) انه مع غياب تعريف الارهاب الدولى ، وما يخرج من نطاقه فان الاهتداء بقواعد القانون الدولى وقرارات المنظمات الدولية التى اشترنا الى امثلة لها ، يساعد على وضع ضوابط محددة لجريمة الارهاب الدولى ، وان من أهم هذه المعايير النظر الى مشروعية الفعل أو عدم مشروعيته ،

.

وبمعنى آخر ، مشروعية استعمال القوة أو عدم مشروعيتها ، طبقا لقواعد القانون الدولي ، ويرفع عنه وصف الجريمة ، في حين يكون الأمر على عكس ذلك في الفرض الثانى ، ولا يعد ذلك بدعا ، لان القانون المدنى والقانون الجزائى فى سائر الدول منذ عهد بعيد جدا ، قد اتجها ذات الاتجاه فى مسائل المسئولية المدنية والجنائية فلا عجب أن يكون الأمر كذلك فى القانون الدولي .

فى تفصيل سائر المسائل التى أشرنا اليها فى الصفحات من ١٠٣ الى ١١٠ فتحيل القارئ الى التقرير المقدم لجامعة عين شمس عن مشاركتنا فى المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذى عقد فى استاسبورج سنة ١٩٧٣ .

(ثامنا) : نوجه النظر الى اننا هنا أشرنا الى الارهاب الدولي الذى يقوم به أفراد ، أو هيئات لا يصدق عليها وصف الدولة فى القانون الدولي ، ولم نعرض من قريب أو بعيد الى مشكلة الارهاب الدولي الذى تقوم به الدول مباشرة أو عن طريق آخر ، سواء ضد مواطنيها ، أو مواطنى الدول الأخرى أو ضد المصالح الاقتصادية للدول الأجنبية ، أو مؤسساتها العسكرية والعلمية ، أو وسائل المواصلات البحرية أو الجوية ، أو ضد أعضاء التمثيل الدبلوماسى والقنصلى الخ لان هذه المسائل ، وإن كانت تمس حقوق الانسان ، لما يتفرع عنها من عدوان عن حق الانسان فى الحياة وغيره من الحقوق ، الا ان مجال دراستها فى القانون الدولي العام .

الفصل السادس

الجرائم الدولية التي ارتكبتها اسرائيل في الاقاليم العربية المحتلة

الغاية من هذا الفصل : ارتكبت اسرائيل منذ نشأتها في سنة ١٩٤٨ جميع الجرائم الدولية في حق الشعب الفلسطيني ، ووثائق الأمم المتحدة تضم هذه الجرائم في مجلدات كاملة . ونظرا لأن جميع الدول ملزمة بعدم ارتكاب هذه الجرائم الدولية ، التي ارتكبتها النازي خلال الحرب العالمية الثانية ، ولأن الاعتراف من جانب الفلسطينيين بدولة اسرائيل يعطيهم الحق في أن يطالبوا اسرائيل بكل ما يعطيهم القانون الدولي من حقوق مرتبطة بهذه الجرائم ، كان لابد أن نعرض في هذا الفصل بإيجاز لاحكام القانون الدولي المتعلقة بالجرائم الدولية .

((التطور التاريخي ونظرة عامة)) : نخص هذا الموضوع لأهميته في مجال دراسة حقوق الانسان بالملاحظات الآتية :

١٠٢ — نشير الى هذه الجرائم وعلاقتها بحقوق الانسان في ايجاز شديد : —

اولا : جريمة الحرب

(ا) **الحرب تصيب في المكان الاول حياة الانسان** . ولقد بدأ الاهتمام بجرائم الاعتداء ، بصورة جدية ، بعد الحرب العالمية الاولى ، حيث أبرمت عدة اتفاقيات دولية ، حاولت تحديد الأفعال التي يتكون منها الاعتداء ، مثل اعلان الحرب والغزو والهجوم ، والحصار البحري المدعم بوحدات مسلحة ، كما جاء في بعض الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها روسيا في يوليو ١٩٣٣ ، مع بعض الدول الأخرى .

(ب) ولقد أهتمت عصبة الأمم أيضا بهذه المسألة ، وذلك عندما أصدرت جمعيتها قرارا في ١٩٣٧ يصف حرب الاعتداء بأنها جريمة دولية . ومنذ الحرب العالمية الثانية اهتمت الدول بهذه المسألة في معاهدات التحالف ، من ذلك معاهدة بروكسل ١٩٤٨ ، المعدلة باتفاقيات باريس ١٩٥٤ ، ومعاهدة شمال الأطلسي ١٩٤٩ ، التي حاولت تعريف العدوان .

(ج) ولقد بذلت المحاولات في نطاق الأمم المتحدة لوضع تعريف شامل للعدوان ، وذلك لأهمية هذه المسألة لتطبيق المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة . ولقد عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه المهمة الى لجنة القانون الدولي ، التي بدأت دراستها لفكرة الاعتداء وعناصرها ، ومحاولة تعريفها ، في دورتها الثالثة (١٩٥٠) واتخذت اللجنة أساسا لدراستها السابقة قاعدة لا جريمة بدون نص «Nullum crimen sine lege» .

ولقد أصيبت أعمال لجنة القانون الدولي بجهود ، نظرا لاختلاف وجهات

النظر بخصوص تعريف جريمة الاعتداء ، حيث وجد في هذا السبيل اتجاهان :
الأول دافع عنه الأستاذ جورج سل ، والذي لم يكن يرى أن يقوم
التعريف على مجرد التعداد للأفعال التي يتكون منها الركن المادى لهذه
الجريمة ، بل دافع عن وضع تعريف عام يمكن أن يواجه كل تطور مستقبلي ،
ولذلك اقترح تعريفا وقف الى جانبه عدد من أعضاء لجنة القانون الدولي ،
خاليا من أى تعداد ، وهذا التعريف صيغ على النحو التالي :

« الاعتداء هو كل جريمة ضد الانسان وأمن الانسانية ، هذه الجريمة
تتكون من كل التجاء الى القوة مخالف لاحكام ميثاق الأمم المتحدة ، يهدف الى
تعديل القانون الدولي الوضعى السارى ، او يؤدي الى الاخلال بالنظام العام » .
والاجان الثانى الذى جذب اليه فريقا آخر من أعضاء لجنة القانون

الدولى ، الذين دافعوا عن فكرة التعريف التحليلي للعنوان
analytique de l'agression وذلك عن طريق حصر أكبر عدد من الوقائع
التي يمكن أن تشكل أركان الاعتداء .

ولقد حال هذا الاختلاف دون الوصول الى تعريف لفكرة الاعتداء . ثم
عرض الأمر على الجمعية العامة خلال دورة (١٩٥١ - ١٩٥٢) ، ولكن
اللجنة السادسة للجمعية العامة لم تستطيع التغلب على الأخرى ، على
الاختلاف السابق ، الخاص بطريقة التعريف ، واقترحت أخيرا ، اللجنة
السادسة على الجمعية العامة بأن تكلف الأمين العام للمنظمة ، بأن يقدم
تقريراً مفصلاً خاصاً بتعريف الاعتداء ، وعبرت عن أملها لمصلحة السلام
والأمن والعدالة الجزائية La Justice pénale فى أن يتم تعريف الاعتداء
على أساس عناصره الأساسية . (وفى تفصيل هذه المسألة انظر)

Louis cavaré: les sanctions dans le cadre de 1, N.U. Recueil
des cours de I, ac. de la Haye, 1952, vol 2.,
القانون الدولي العام، المشار اليه سابقاً بخصوص التطورات الأخيرة فى تعريف
العدوان . وقد وافقت الجمعية العامة بعد جهود مضيئة فى ١٤ ديسمبر سنة
١٩٧٤ ، خلال دورتها التاسعة والعشرين على التوصية رقم ٣٣١٤ ، المتضمنة
لتعريف العدوان ، فنصت فى المادة الأولى على أنه استخدام القوات المسلحة
ضد سيادة ووحدة إقليم أو سيادة إحدى الدول ، بأية طريقة لا تتفق مع ميثاق
الأمم المتحدة وتعريف العدوان الوارد فى التوصية كما حددته المادة الثالثة من
التوصية يشمل الأعمال الآتية :

١ - الغزو أو الهجوم بواسطة القوات المسلحة من جانب إحدى الدول
لاقليم دولة أخرى ، والاحتلال العسكرى حتى ولو كان مؤقتاً ، وما يترتب على
ما سبق من ضم كل أو بعض اقاليم الدولة المعتدى عليها .

٢ — القصف بواسطة القوات المسلحة لأقليم دولة أخرى أيا كانت الأسلحة المستعملة .

٣ — فرض الحصار على الموانئ والسواحل بواسطة القوات المسلحة .

٤ — استخدام القوة المسلحة لاحدى الدول ضد القوات البحرية أو البرية أو الجوية لدولة أخرى .

٥ — استخدام القوات المسلحة لاحدى الدول الموجودة على اقليم دولة أخرى بشكل يتنافى مع الشروط المنظمة لوجودها ، أو استمرار هذا الوجود بعد الفناء الاتفاقية المنظمة له بين هاتين الدولتين .

٦ — السماح من جانب الدولة لدولة أخرى بأن تستخدم أقليمها للعدوان على دولة ثالثة .

٧ — إرسال الدولة أو مساعدتها لمجموعات أو عصابات مسلحة أو جماعات غير منظمة أو مرتزقة ، للقيام بأعمال مسلحة ضد دولة أخرى ، اذا كانت هذه الاعمال من حيث الجسامة تصل الى مستوى الاعمال السابقة .

وتنص المادة الرابعة من التوصية على حق مجلس الأمن فى أن يعتبر أى تصرف عدوانى بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، فى غير الحالات التى ذكرتها صراحة المادة الثالثة من التوصية .

وهزمت المادة الخامسة من التوصية الاستناد الى العوامل السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ، أو غيرها لتبرير الأعمال العدوانية ، واعتبرت الحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولى ، تترتب عليها المسئولية الدولية وعدم مشروعية اكتساب الاقاليم أو الحصول على وضع خاص ، اذا نشأ ايها سبب العدوان .

وُقضت المادة السابعة من التوصية ، بأن تعريف العدوان فى المادة الثالثة منها ، لا ينتقص من حق تقرير المصير والاستقلال ، بالمعنى الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمى لمبادئ القانون الدولى لعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول ، وحق التحرر من السيطرة الاستعمارية والنظم العنصرية ، وحق الشعوب فى الكفاح من أجل استقلالها وتحررها من التبعية الأجنبية وغير ذلك من صور مباشرة حق الدفاع الشرعى .

وتجدر الإشارة الى انه قد وقعت خلال السنوات الثلاث الأولى من الثمانيات (١٩٨٠ — ١٩٨٣) أربعون حالة من الحروب التقليدية وحالات الثورة الداخلية ، منها عشر حروب فى الشرق الأوسط ، وعشر فى أفريقيا وعشر فى آسيا ، ونسج فى أمريكا اللاتينية وثلاث فى أوروبا . وقبل قيام عصبة الأمم المتحدة لم يكن القانون الدولى يهتم الا بقليل من

الجرائم التي كانت توصف بأنها من الجرائم الدولية انظر Waldoock; Recueil des cours, 1962 - 2,212 - 219.

(ثانيا) : جريمة القرصنة التي توجد جذورها في التطور الذي عاصر الملاحة الدولية ، وكانت تعد جريمة استثنائية يترك العقاب عليها لاية دولة تقبض على المجرم . ولقد نص على هذه الجريمة في المادة ١٩ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ الخاضعة بنظام اعالي البحار ، ، حيث جاء بها انه « في اعالي البحار أو في أي مكان غير مشمول بسيادة أية دولة ، لكل دولة الحق في أن تقبض على السفينة أو الطائرة التي تقوم بأعمال القرصنة ، ولها أيضا أن تستولي على السفينة التي استحوذ عليها عن طريق القرصنة والتي توجد تحت سيطرة القراصنة ، ولها أن تقبض على الأشخاص وتصادر الأموال الموجودة على ظهر تلك السفينة . وتختص محاكم الدولة التي ألقت القبض على القراصنة بتوقيع العقوبة على هؤلاء الأشخاص ، وتقرر أيضا مصر السفينة أو الطائرة أو الأموال التي تم الاستيلاء عليها ، مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية » .

(ثالثا) : وتتكلم المادة ١٣ من الاتفاقية السابقة عن الجريمة ثابتة استقرت في القانون الدولي العام منذ قرون عديدة وهي جريمة الاتجار بالرقيق ، وذلك بنصها على أن « كل دولة تتعهد باتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض العقاب على نقل العبيد على ظهر سفينة تحمل عليها » .

(خامسا) : جريمة مخالفة قوانين الحرب . والصورة الثالثة للجرائم الدولية التي كانت معروفة قبل قيام عصبة الأمم ، تتعلق بالعقاب على مخالفة قوانين الحرب ، وذلك بمعاقبة أفراد القوات المسلحة ، الذين ارتكبوا أثناء عمليات الحرب أعمالا تحرمها قواعد القانون الدولي العام ، الخاصة بالسلوك الواجب اتباعه خلال الحرب .

وقبل الحرب العالمية الأولى كان هناك خلاف في الرأي حول مدى مشروعية محاكمة الأسرى من أفراد القوات المسلحة المعادية ، أثناء قيام حالة الحرب ، عن جرائم الحرب التي ارتكبوها قبل وقوعهم في الأسر . ولكن العمل استقر خلال الحرب العالمية الأولى على مشروعية اجراء هذه المحاكمات حتى قبل انقضاء الحرب .

ولطبقا للمادة ٢٢٧ من معاهدة فرساي كان من الواجب أن يقدم غلوم الثاني رئيس الدولة الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى ، لمحاكمة علنية أمام محكمة خاصة ، عن الخيانة العظمى التي ارتكبها ضد الآداب الدولية وضد تدسية الاتفاقات الدولية . ولكن هذا النص لم ير التطبيق العملي ، نظرا لامتناع هولندا عن تسليم غلوم الثاني الذي لجأ إليها بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى . وتذرعت هولندا في ذلك بأن الجرائم المطلوب محاكمة

غليوم الثانى عنها تعد حسب القانون الهولندى من الجرائم السياسية التى لا يجوز التسليم فيها .

وطبقا للمادة ٢٢٨ من معاهدة فرساي أجبرت حكومة ألمانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى على الاعتراف للحلفاء بحقهم فى محاكمة الموالين الألمان ، أمام المحاكم العسكرية للدول التى ارتكبت تلك الاعمال ضد افراد قواتها المسلحة . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ازداد الاتهام بمحاكمة مجرمى الحرب ، على أثر الاتفاقات التى أبرمت غداة هذه الحرب ، التى قررت انشاء محاكم عسكرية فى نورمبرج وطوكيو ، للقيام بمحاكمة مجرمى الحرب العالمية الثانية . وكانت تلك المحاكم تملك محاكمة الأشخاص الذين كانوا يقومون بأعمال فى خدمة قوات المحور سواء بصفتهم الشخصية أو باعتبارهم أعضاء فى منظمة ، والذين ارتكبوا احدى الجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية ، التى انشأت محاكم نورمبرج أو طوكيو .

وقد وجد من الآراء من نادى بعدم مشروعية المحاكمات السابقة وانعدام أى أساس قانونى لها ، وذلك لان الحكومة الألمانية لم تكن طرفا فى الاتفاقات الدولية التى انشأت المحاكم العسكرية التى تولت تلك المحاكمات ، نظرا لأن الدول الاربعة الكبرى التى وقعت على تلك الاتفاقيات لم تحصل على تصريح الحكومة الألمانية بانشاء تلك المحاكم ، وراوا ان هذا الوضع يؤدى الى مخالفة أحد المبادئ الأساسية فى القانون الدولى العام ، الذى يقصر الولاية القضائية على محاكم الدول التى وقعت على إقليمها الاعمال غير المشروعة ، ولا يجوز مخالفة هذا المبدأ العام الا باتفاق صريح مع الدولة الاقليمية .

وقيل أيضا فى هذا الصدد ، بأن مباشرة الدول الاربعة الكبرى المهمة محاكمة مجرمى الحرب ، لا يتفق مع مبادئ القانون الدولى العام ، التى تحدد اختصاص وسلطات الدولة المحتلة لاقليم دولة مهزومة فى حرب قامت بينها ، لأن من المسلم به أن سلطات الاحتلال لا تملك مباشرة ولاية القضاء فى الاقليم الذى تحتله الا فى حالات استثنائية ، ليس من بينها الجرائم التى ارتكبتها مواطنو الدول المحتلة خلال عمليات الحرب .

ولقد حاولت محكمة نورمبرج العسكرية أن ترد على الدفوع السابقة فى أحد أحكامها بقولها :

« بأن الاتفاق الدولى المبرم بين الدول الاربعة بخصوص محاكمات نورمبرج أدى الى أن تبأشر هذه الدول حق التشريع بعد استسلام ألمانيا غير المشروط . وتمتع الدول الاربعة بالاختصاص التشريعى السابق فى داخل الدولة المحتلة قد تم الاعتراف به من جانب العالم المتمدن . والاتفاق الذى انشأ المحكمة حدد القانون الواجب تطبيقه من جانب تلك المحكمة وأيضا قواعد

الاجراءات الواجب عليها ان تراعيها في سير المحاكمات . وعندما فعلت الدول الكبرى السابقة ذلك لم تفعل اكثر من انها استعملت مجتمعة حقا كان من المسلم لاي منها ان تقوم به بمفردها ، وذلك لانه من الامور التي لا يرقى اليها الشك ان كل دولة تملك الحق في انشاء محاكم من هذا النوع للقيام بذات المهمة » .

ويرى الاستاذ والدوك انه في حالة ابرام الهدنة والتسليم بدون شرط فان ما ذكرته المحكمة في حكمها السابق ، اي تأسيسها سلطة الدولة المنفردة في القبض على الاشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية ارتكبت أثناء الحرب ، يتفق مع احكام القانون الدولي العام ، الخاصة بالعقاب على جرائم الحرب .

(سادسا) الجرائم ضد الانسانية :

ولكن يدق الوضع ويثور الخلاف بصدد ما جاء في ميثاق نورمبرج — بخصوص ما اطلق عليه اصطلاح الجرائم ضد السلام Crimes Contre La Paix وايضا النوع الآخر من الجرائم التي اطلق عليها تعبير الجرائم ضد الانسانية Crimes Contre L'humanité وهما طائفتان من الجرائم لم يكن قد اُستقر لهما الوجود القانوني قبل ١٩٤٦ في نطاق القانون الدولي العام . ومن ثم يثور التساؤل عن اهلية الدول الاربع الموقعة على ميثاق نورمبرج في خلق هاتين الجريمتين ، ويثور الشك ايضا في مشروعية المحاكمات التي اجريت بقصد العقاب عليها .

ولقد عرفت المادة السادسة من ميثاق نورمبرج الجرائم ضد السلام بانها تتكون من اى من الاعمال المادية الآتية : التخطيط للحرب ، الاعداد لها ، التهديد لها ، الشروع فيها ، بشرط ان يكون الامر متعلقا بحرب عدوانية ، والاخبال بالمعاهدات او التوكيدات او الاشتراك في خطة عامية ، او التآمر بقصد القيام بأى حرب عدوانية . . . » .

ولقد دفعت هيئة الدفاع عن المتهمين بعدم مشروعية تلك الجرائم ، على اساس انها لم تكن قائمة قبل ابرام ميثاق نورمبرج ، اي على اساس تخلف الركن المشرعى للجريمة ، وايضا لعدم تحديد العقوبة الواجب تطبيقها على من يرتكب ايا من الافعال السابقة . وكانت حجة الدفاع في ذلك ، قاعدة من القواعد الراسخة في جميع قوانين العقوبات في العسالم التي تقضى بأنه « لا جريمة ولا عقوبة الا بنص » . والمقصود بذلك عدم وجود مثل هذا النص في القانون الدولي العام . وحجة الدفاع هذه ليست عديمة الاهمية من الناحية القانونية ، الا انه اذا كان القانون الدولي العام لا يتضمن نصا مماثلا ، اي نصا يقضى بأنه ، لا جريمة ولا عقوبة الا بنص « فان هذه القاعدة مسلمة من جانب جميع القوانين الداخلية ، بحيث لا يمكن لاي أن يشك في انها تعد من المبادئ

الاساسية للقانون المعترف بها من جميع النظم القانونية الداخلية ، وهى بهذا المعنى — وبالرغم من عدم النص عليها فى أى قاعدة قانونية دولية اتفاقية أو عرقية — واجبة الاحترام فى القانون الدولى العام ، وذلك حسب ما جاء فى المادة ٣٨ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية .

ولكن محكمة نورمبرج رأت أن الركن الشرعى ، وكذا ركن العقوبة للجرائم ضد السلام ، يعد مستقرا فى القانون الدولى العام حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والنص على تلك الجرائم فى ميثاق نورمبرج . وذهبت الى أن تلك الجرائم قد رسخت فى القانون الدولى العام فى فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى ، مستندة فى ذلك على ميثاق ١٩٢٨ الذى قضى بعدم مشروعية الحرب وهو الذى يعرف باتفاق كيلوج بريان ، وأيضا اعتدت المحكمة على مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة بتاريخ ١٩٢٣ ، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٤ الخاص بالحل السلمى للمنازعات الدولية الذى قضى صراحة بأن الحرب الهجومية تعد جريمة دولية ، وأيضا القرار الذى أصدرته الجمعية العامة لعصبة الأمم بالإجماع فى ١٩٢٧ ، والقرار الذى أصدره اتحاد الدول الأمريكية فى ١٩٢٨ ، اللذان يعتبر كل منهما الحرب الهجومية جريمة دولية ، وذهبت المحكمة أيضا الى القول بأن مخالفات اتفاق جنيف الخاص بالحرب الارضية جرت الدول على اعتبارها جرائم دولية يعاقب مرتكبوها أمام محكمة عسكرية . « راجع فى تفصيل هذه الحجج : محاضرات الاستاذ والدوك فى اكاديمية القانون الدولى يلاهائى ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ — ٢٢٠ » .

وبخصوص الجرائم ضد الإنسانية ، فلقد عرفها ميثاق نورمبرج بأنها

تتكون من القتل ، الاغناء ، الاسترقاق ، التهجير أو النقل الاجبارى للسكان ، وأى عمل غير انسانى آخر ، ترتكب ضسد المدنيين قبل أو خلال الحرب أو المعاملة الشاذة أو المحاكمات التى تتم لاسباب سياسية ، أو راجعة الى الاصل أو العقيدة الدينية ، وتكون مرتبطة بأى جريمة تختص بها المحكمة (محكمة نورمبرج العسكرية) ، وسواء أكانت الاعمال يعاقب عليها قانون الدولة التى ارتكب فيها أم لا .

سابعا — مبادئ عامة مستخلصة من محاكمات نورمبرج .

ولقد أرست محاكمات نورمبرج مبادئ قانونية دولية هامة نشير اليها فى ايجاز :
اولا : عدم الاعتماد بالحصانة المقررة لاعضاء الحكومة بالنسبة لاعمال السيادة .

ثانيا : عدم قبول الدفع الذى يمكن أن يتقدم به الموظف العام مدعيا فيه بانه لم يكن سوى آلة تنفيذ لاوامر رئيسه الادارى الاعلى — فى الحالة التى يقوم فيها باطاعة رئيسه الادارى — فى تنفيذ أعمال غير مشروعة طبقا للقانون الدولى العام . ولقد جاء فى أحكام محكمة نورمبرج فى هذا الصدد ما يلى : —

« الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقانون الدولي تتم عن طريق آدميين وليس بواسطة وحدات مجرودة ، وبمعاقبة الافراد الذين ارتكبوا تلك الجرائم ، يمكن احترام قواعد القانون الدولي العام ... ومبدأ القانون الدولي العام ، الذي في بعض الحالات يحمي ممثلي الدولة ، لا يمكن تطبيقه ولا الاعتداد به ، بالنسبة للأعمال التي تعد جريمة في القانون الدولي العام ... » .

وبخصوص الحجة المتعلقة بأن الموظف الذي ينفذ أوامر رئيسه لا يمكن أن يسأل عن تنفيذ هذه الأوامر لأنه ملزم بالقيام بها طبقاً للقانون الداخلي لدولته ، ردت المحكمة على ذلك بقولها :

« بأن الافراد يتحملون بالتزامات دولية تجعلهم في حل من عدم التقيد بالالتزامات الخاصة بالطاعة التي تفرضها الدولة . والفرد الذي ينتهك قوانين الحرب لا تكون له أية حصانة ناشئة عن احترامه لسلطة دولته وذلك اذا كانت الدولة عندما صرحت بالقيام بهذا العمل قد تعدت اختصاصها طبقاً للقانون الدولي » .

ويرى الشراح أن المبادئ التي أسفرت عنها محاكمات نورمبرج وطوكيو ، الخاصة بالمسؤولية الدولية الجنائية ، قد أصبحت جزءاً مؤكداً من القانون الدولي المعاصر ، وذلك لأن الاتفاقيات التي قامت على أساسها محاكمات نورمبرج وطوكيو قد وافقت عليها أكثر من ١٩ دولة ، ولأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بالإجماع ، اعترفت بالمبادئ القانونية التي أسفرت عنها محاكمات مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية ، وطلبت من لجنة القانون الدولي المتفرعة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تضع تلك المبادئ نصب عينيها عند إعدادها لمشروع الاتفاق الدولي الخاص بالجرائم ضد السلام وضد سلامة الجنس البشرية . وقد قامت اللجنة بذلك في ١٩٥٠ ووافقت الجمعية العامة عليها في دورتها العادية لنفس العام .

(ثامناً) جريمة إبادة الجنس البشري : احاطة سريعة باتفاقية

إبادة الجنس البشري Genocide Convention

هذه الاتفاقية أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وبدأت ، في السريان منذ ١٢ يناير سنة ١٩٥١ . ونعالج أهم الأحكام الأساسية الواردة فيها . وكان الباعث الدافع لصدور هذه الاتفاقية ، سياسة ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية ، لتي أدت الى فناء الملايين من البشر . حيث تجمعت القيادات الصهيونية للاستفادة من هذا الوضع ، على الرغم من أن سياسة الفناء للجماعات البشرية لم تكن قاصرة عليهم ، ومع ملاحظة هامة للغاية ، هي أنه ما أن تمكنت القيادات الصهيونية من الحصول على قرار تقسيم فلسطين ، ثم انشاء إسرائيل ، حتى باشرت هذه الدولة ضد العرب

جريمة إبادة الجنس البشرى ، بشتى الوسائل ، بهدف مدروس ومخطط له ، وهو إبادة الجنس العربى من فلسطين بأكملها .
وتقتضى هذه الاتفاقية بان الافعال التى تتكون منها هذه الجريمة ، سواء وقعت وقت الحرب أو السلم تشكل جريمة دولية . وقد لوحظ أن الاكتفاء بعبارة الاخلال بالقانون الدولى فى تحديد طبيعة هذه الجريمة ، كما أن الوقوف أمام اصطلاح جريمة طبقا للقانون الدولى A Grime under international law لا يوضحان هذه الطبيعة والغاية منها ، وهى القضاء على حالات افناء الجماعات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية . . الخ ، لان هذين المصطلحين وان كانا يعنيان مسئولية الدولة طبقا للقانون الدولى الا انهما لا يجرمان هذه الافعال بالنسبة للأفراد . وهذا المعنى يؤكد الاستاذان توماس بورجنتال وجوديت تورنى فى دراستهما المشار اليها آنفا « أنظر مؤلفهما السابق الاشارة اليه ص ٥٦ — ٥٧ » .

وقد أخذت اتفاقية إبادة الجنس البشرى عند تعريفها لهذه الجريمة بذكر طائفة الافعال التى يتكون منها الركن المادى للجريمة ، حيث يكون ارتكاب أى منها موجبا للعقوبة ، بشرط أن يتوافر قصد جنائى خاص لدى مرتكب الفعل ، هو نية التحطيم الكلى أو الجزئى لجماعة وطنية أو عرقية أو دينية . والمادة الثانية من الاتفاقية صريحة فى بيان الركنين المادى والمعنوى لجريمة إبادة الجنس البشرى على النحو السابق ، كما يتبين بجلاء من الرجوع اليها .
وهكذا فإن ارتكاب أى من الافعال الخمسة المذكورة فى المادة الثانية من اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشرى لا يكفى بذاته لقيام هذه الجريمة ، بل لابد من توافر القصد الجنائى ، وهو هنا قصد خاص ، أى نية القضاء كليا أو جزئيا على إحدى الجماعات الوطنية أو العرقية أو الجنسية أو الدينية .

وبناء على ما سبق ، فإن قتل بعض أفراد إحدى الجماعات البشرية أو إبادتها كليا لا يشكل بذاته جريمة إبادة الجنس البشرى ، اذا كان هذا القتل أو هذه الإبادة قد جاءت لغرض غير الغرض الذى حددته المادة الثانية من الاتفاقية ، كأن يكون هذا الحدث قد وقع بسبب خلافات مالية أو اجتماعية . . . الخ . فأننا فى مثل هذه الحالات نكون فى دائرة التطبيق العادى لاحكام قانون العقوبات الوطنى فى الدولة التى وقعت فيها هذه الافعال ، بعكس ما اذا كان الغرض من القتل أو الإبادة هو افناء هذه الجماعة البشرية ، فإن مثل هذا القصد الجنائى الخاص يستبعد سريان قانون العقوبات الوطنى ، وتصبح الدولة ملزمة بأحكام الاتفاقية الدولية لإبادة الجنس البشرى ، مع ملاحظة أنه طبقا لقواعد القانون الدولى ، فإن القانون الجنائى الوطنى لكل الدول يجب أن يكون منفتحا مع احكام هذه الاتفاقية .

ويلاحظ أن الأمم المتحدة عند صياغة أحكام الجريمة لم تتمكن من اعتبار الإجراءات السياسية المستهدفة القضاء على الجماعات السياسية من بين الأفعال التي يتكون منها الركن المادي Political groups

جريمة إبادة الجنس البشري ، حيث فشلت المحاولات التي بذلت في هذا الاتجاه ، خلال أعداد اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشري ، وهذا أمر يؤسف له لأن ضمان احترام الحقوق السياسية للأفراد والجماعات ، يساعد على تحقيق الهدف الأساسي من تقنين هذه الجريمة .

وبما يعاب على هذه الاتفاقية أيضا ، أنها أوجت بإنشاء محكمة جنائية دولية ولكن فشلت الجهود التي بذلت منذ الموافقة على هذه الاتفاقية حتى الآن ، كذلك لم تتضمن النص على عرض الخلاف الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر ، بخصوص تفسير أحكامها ، على محكمة العدل الدولية .

وبذلك يكون العقاب على هذه الجريمة حتى الآن ، من اختصاص المحاكم الوطنية في الدولة التي يحمل المتهم جنسيتها ، وأيضا لمحاكم الدولة التي تم فيها اعتقال المتهم ، في حالة امتناع هذه الدولة عن تسليمه للدولة الأولى ، خاصة إذا كان يحمل جنسيتها ، وهنا يكمن القصور الشديد في الاتفاقية ، لأن أية دولة تمارس جريمة إبادة الجنس البشري — مثل إسرائيل حاليا — لن توافق على محاكمة مرتكب الجريمة ، كما أنها سترفض تسليمه لمحاكمته أمام محاكم إحدى الدول الأخرى ، وبذلك تبدو أهمية الاختصاص القضائي الدولي في هذه الحالة .

(تاسعا) : مقارنة بين حماية حق الإنسان في الحياة في كل من الاتفاقيات الدولية ، لحقوق الإنسان واتفاقية منع إبادة الجنس البشري .

ويلاحظ أن الحق في الحياة تشير اليه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، ولقد حاولت منظمة الأمم المتحدة أن تكفل حماية هذا الحق في حالات القتل الجماعي ، فأعدت اتفاقية إبادة الجنس البشري La convention du Génocide وأينما وضعت تعريفا للاعتداء La notion d'agression (قارن رينيه كاسان ، مجموعة محاضرات أكاديمية القانون الدولي بلاهاي (١٩٥١ جزء أول ص ٣٠٦ ، لويس كافاربه ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ١٩٦١ ، ص ٤٤٨ وما بعدها) .

ولقد قيل في تعريف جريمة إبادة الجنس البشري بأنها الفناء وجود الجماعات البشرية بالكامل ، كما أن القتل يؤدي الى عدم الاعتراف للفرد بحقه في الوجود .

وهذا التعريف ذكره الاستاذ لويس كافاربه في المرجع السابق ص ٤٤٨ ،

وهو يعزیه الى الاستاذ سيبير Sibert ، الذى عرف جريمة ابادۃ الجنس البشرى بانها

«La refus de L'existence aux groupes humains entiers comme L, homicide est Le refus du droit à L'existence d'un individu».

ويرى الاستاذ كافاريه أن جميع صور ابادۃ الجنس البشرى لم تشملها بالحماية اتفاقية ابادۃ الجنس البشرى التى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ ، لان ابادۃ الجنس البشرى من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية Les groupes ethniques, sociaux, nationaux et religieux, لا تدخل فى عداد هذه الاتفاقية التى اقتضت على حماية

حق الحياة للجماعات التى تقوم على أساس الاصل «Les génocides Politiques et économiques et culturels» . أو الابادة الدينية .

واتفاقية تحريم ابادۃ الجنس البشرى ، تنشئ جريمة ابادۃ الجنس البشرى التى يتكون ركنها المادى من أعمال حددتها على سبيل الحصر وهى الموت Le meurtre أو الاعتداء الجسيم على الوحدة الجثمانية والعقلية أو الإخضاع عمدا لظروف تؤدى الى التحطيم الكلى أو الجزئى ، أو الاجراءات التى تحد من النسل أو نقل الاطفال . ولكن حتى تكون الاعمال السابقة مشمولة بحماية اتفاقية ابادۃ الجنس البشرى ، يجب أن تتعرض لها الجماعات الدينية أو الوطنية أو الجماعات التى تقوم على أساس الاصل ، بمعنى انه لا تدخل فى نطاق جريمة ابادۃ الجنس ، الاعمال السابقة اذا تعرض لها الفرد مجردا من أى من الاعتبارات السابقة .

واذا قارنا موقف اتفاقية ابادۃ الجنس البشرى بموقف الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان من الحق فى الحياة فأننا نلاحظ وجود خلاف بين كل منهما لأن اتفاقية جريمة ابادۃ الجنس البشرى لا تهتم فقط بحالة الاعتداء المباشر على الحق فى الحياة ، أى بمسألة الموت ، بل تهتم أيضا بالوسائل التى قد تؤدى الى ذلك ، مثل الاعتداء على الوحدة الجثمانية والعقلية للفرد ، وإخضاعها لظروف قاسية من الحياة تؤدى الى هلاكها أو فرض تحديد النسل . ولكن اذا استثنينا حالة اجراءات الحد من النسل ، فانه يمكن مع ذلك القول بأن حالات الاعتداء غير المباشر على الحق فى الحياة التى يتكون منها الركن المادى لجريمة ابادۃ الجنس البشرى حسب اتفاقية ابادۃ الجنس البشرى ، تنص عليها المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية لان هذا النص يواجه حالات التعذيب ، والعقوبات غير الانسانية أو الاستثنائية ، وذلك على التفصيل الذى يكون محله دراسة هذه المادة .

ووجه الاختلاف الثمانى بين اتفاقية ابادة الجنس البشرى والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، هو ان الاتفاقية الاولى لا تحمى حق الحياة الا بالنسبة للجماعات وليس بالنسبة للفرد وهى لا تحمى هذا الحق بالنسبة لسائر الجماعات كما سبق ان راينا . فى حين ان المادة ٢ من الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان تحمى حق الحياة للفرد فى ذاته دون اكتراث بالجماعة الوطنية او الاجتماعية او الدينية او السياسية التى ينتهى اليها هذا الفرد ، وبذلك تكون الحماية التى تقرها المادة الثانية من الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان اوسع بكثير من تلك الواردة فى اتفاقية ابادة الجنس البشرى .

وحسب المادة الثانية من الاتفاقيات الدولية لمنع ابادة الجنس البشرى يتكون الركن المادى لهذه الجريمة من الاعمال التى ترتكب عن عمد بقصد تهليم destruction جماعة لغوية او جنسية ، او دينية او سياسية ، تحطيمها كليا او جزئيا ، بها فى ذلك التآمر والتحريض والتهديد او الشروع فى ذلك . ولا تجيز المادة الرابعة من هذه الاتفاقية قبول الدفع المؤسس على نظرية اعمال السيادة او الحكومة ، لانها تقرر المسؤولية الفردية ، لارتكب تلك الجريمة .

وتتضمن المادة الخامسة من اتفاقية ابادة الجنس البشرى بالزام الدول بتعديل قوانينها الداخلية ، بما يجعلها تتماشى مع احكامها .
ونحدد المادة السادسة الجهة المختصة بالفصل فى الاعمال التى تشير اليها المادة الثانية من اتفاقية جريمة ابادة الجنس البشرى . وتعطى هذا الاختصاص لحاكم الدولة التى ترتكب على اقليمها الاعمال المكونة للجريمة ، او لمحكمة جنائية دولية ، تتفق الدول على قبول اختصاصها . وتنص المادة التاسعة على الاختصاص الالزامى لمحكمة العدل ، الدولية ، فى كل ما يتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية . ولم توافق الحكومة السوفيتية على هذه المادة ، وتحفظت على حكمها عندما قامت بالتصديق على الاتفاقية . ولقد اعترضت بعض الدول على التحفظ السوفيتى السابق ، ورات انه يجعل الاتفاقية مجرد « نصيحة لا قيمة لها بالنسبة للدولة التى تقرن تصديقها بالتحفظ السابق » .

ولقد وقع وصدق على الاتفاقية اكثر من خمسين دولة ، ليس من بينها الولايات المتحدة وانجلترا ، وكانت حجة هاتين الدولتين : ان تحفظ الاتحاد السوفيتى على المادة التاسعة من الاتفاقية ، جعلها مجرد سراب لا قيمة لها . ويرى بعض الشراح ان احكام اتفاقية جريمة ابادة الجنس البشرى ، تلزم جميع الدول اعضاء الجماعة الدولية ، حتى الدول التى لم تقم بالتوقيع والتصديق عليها . وحجتهم فى ذلك ان الاحكام التى تضمها هذه الاتفاقية تعد من

• • • • •

المبادئ العامة ، الواجب الاعتراف بها ، من جانب جميع القوانين الحديثة ، طبقا للقانون الدولي العام .

ولقد ذهب الى ذلك أيضا الامين العام الاسبق للأمم المتحدة مستر همرشولد ، أثناء أزمة الكونغو ، عندما ذكر كلا من تشومبى ولومومبا ، بأن الاعمال التى يأتيتها انصار كل منهما ، ضد الآخرين ، تعد من أعمال إبادة الجنس البشرى غير المشروعة ، طبقا للقانون الدولي العام ، وذلك بالرغم من عدم انضمام الكونغو فى ذلك الوقت ، للاتفاقية الدولية الخاصة بجريمة إبادة الجنس البشرى .

عاشرا : ١ — اشرنا بإيجاز شديد ، فى هذا الفصل ، لأهم الجرائم الدولية

وهى : ١ — جريمة الحرب ، ٢ — القرصنة ، ٣ — الاتجار بالرقيق ، ٤ — مخالفة قوانين الحرب ، ٥ — الجرائم ضد الانسانية ، ٦ — إبادة الجنس البشرى ، وكان من المفروض الإشارة كذلك لجريمة التعذيب التى صارت بعد التصديق على اتفاقيتها من غالبية الدول جزءا من القانون الدولي المعاصر ، فضلا عن أن اسرائيل تمارس التعذيب ضد العرب فى الاقاليم الخاضعة لاحتلالها ، ولكننا وجدنا أن الإشارة لجريمة مخالفة قوانين الحرب والاحتلال تكفى بالنسبة لهذه الدراسة .

٢ — اذا استثنينا جريمة الرق ، نجد أن اسرائيل ارتكبت ومازالت منذ نشأتها سنة ١٩٤٨ وحتى الآن ، سائر الجرائم الدولية الأخرى بحق العرب فى الاقاليم التى احتلتها فى جروبها ، ووثائق الأمم المتحدة تطفح وتفيض بادانة اسرائيل ، كذلك المنظمات الدولية غير الحكومية مثل الصليب الأحمر الدولي ، وهو م سنشير اليه فى المحاضرات ، اذا سمحت الظروف بذلك .

الصفحة العلمية للمؤلف : الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان

أولا — التدرج العلمى والاكاديمى :

- ١ — ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٥ مع مرتبة الشرف الاولى وبترتيب الاول على جامعة القاهرة والجامعات المصرية .
- ٢ — عضو مجلس الدولة المصرى سنة ١٩٥٥ .
- ٣ — معيد بقسم القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٤ — عضو الاجازة الدراسية لكلية الحقوق جامعة القاهرة لدى اكااديمية القانون الدولى بلاهاى عام ١٩٥٨ .
- ٥ — عضو بعثة القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس للحصول على دكتوراه الدولة من جامعة باريس ، مع اجراء الابحاث المتصلة بالرسالة فى جامعة كمبردج فى انجلترا ، وجامعة روما بايطاليا (١٩٥٩ — ١٩٦٢) .
- ٦ — دبلوم القانون العام من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٧ — دبلوم القانون الخاص من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٨ — دبلوم الدراسات العليا من جامعة باريس ١٩٥٩ .
- ٩ — دكتوراه الدولة فى المسئولية الدولية من جامعة باريس بتقدير جيد جدا سنة ١٩٦٢ .
- ١٠ — مدرس القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٦٣ .
- ١١ — أستاذ مساعد القانون الدولى بجامعة عين شمس سنة ١٩٦٩ .
- ١٢ — أستاذ القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٧٤ .
- ١٣ — رئيس قسم القانون الدولى العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس ابتداء من عام ١٩٦٩ .
- ١٤ — وكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٧٧ — ١٩٧٨ .
- ١٥ — أستاذ زائر فى جامعة بنغازى ، ليبيا ، خلال العام الجامعى ١٩٦٤ .
- ١٦ — رئيس قسم القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة الكويت ١٩٧٨ — ١٩٨٤ .
- ١٧ — الامين العام للجمعية المصرية للقانون الدولى بالقاهرة سنة ١٩٧٤ .
- ١٨ — جائزة ابحاث القانون الدولى من جامعة عين شمس .
- ١٩ — جائزة الدولة التشجيعية فى القانون الدولى عام ١٩٧١ .

ثانياً — الأبحاث والمؤلفات :

- ١ — رسالة دكتوراه مقدمة لكلية حقوق السوريين بباريس « فرنسا » في ٣ ديسمبر ١٩٦٢ ، والتي قامت جامعة عين شمس بطبعها عام ١٩٧٠ في موضوع : المسئولية الدولية ، باللغة الفرنسية .
- ٢ — الحماية الدولية لحقوق الانسان ، محاضرة في المركز الثقافى العربى بينغازى — ليبيا — في ١٣ ابريل سنة ١٩٦٤ .
- ٣ — سريان الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان من حيث الزمان ، المجلة المصرية للقانون الدولى عام ١٩٦٧ .
- ٤ — موقف المشرع والقضاء في ليبيا من تطبيق القانون الدولى العام ، مجلة مصر المعاصرة عدد ابريل ١٩٦٦ ص ١٠٣ — ١٤٧ ، ويوليو ١٩٦٦ — ص ٨٣ — ١٤٧ .
- ٥ — المنظمات الدولية ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .
- ٦ — الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان طبقا للبادئ العامة للقانون الدولى ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .
- ٧ — الاصول العامة للمنظمات الدولية ، القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ٨ — سحب قوة الطوارئ الدولية ، المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٦٨ .
- ٩ — القانون الدولى العام ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ١٠ — العلاقات الدولية العربية ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ١١ — العدوان الاسرائيلى على مطار بيروت ، المجلة المصرية للقانون الدولى عام ١٩٦٩ ، المجلد الخامس والعشرين .
- ١٢ — موقف القانون الدولى من تصريح الولايات المتحدة الامريكية لرعاياها بالعمل في الجيش الاسرائيلى ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد الخامس والعشرين عام ١٩٦٩ .
- ١٣ — موقف الاتحاد السويسرى من النزاع العربى الاسرائيلى على ضوء محاكمة الفدائيين الفلسطينيين ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد الخامس والعشرين عام ١٩٦٩ .
- ١٤ — مساهمة القاضى عبد الحميد بدوى في مقفه القانون الدولى ، القاهرة ١٩٧٠ ، نال هذا المؤلف جائزة الدولة في القانون الدولى سنة ١٩٧١ .
- ١٥ — دروس المنظمات الدولية ، ١٩٧٠ .
- ١٦ — مشكلة الشرق الاوسط المعاصرة حتى غبراير ١٩٧١ ، صدرت هذه الدراسة في طبعتين احدهما موجزة ، والاخرى مطولة ، في مارس عام ١٩٧١ .
- ١٧ — الوسيط في التنظيم الدولى ، القاهرة في سبتمبر من عام ١٩٧١ .
- ١٨ — دراسة وظيفة معاهدة الصلح في القانون الدولى التقليدى والمعاصر ، على ضوء قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بخصوص أزمة الشرق الاوسط ، بحث منشور في كتاب يقسم طائفة

من المحاضرات التي تعالج مشكلة الشرق الاوسط أصدرته الجمعية المصرية للقانون الدولي في عام ١٩٧١ .

١٩ — الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط في ضوء ميثاق وقرارات الامم المتحدة والقانون الدولي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد الاول ، السنة الرابعة عشرة ، يناير ١٩٧٣ .

٢٠ — العلاقات الدولية في دستور جمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٧٢ .

٢١ — قواعد القانون الدولي العام في احكام القضاء وما جرى عليه العمل في مصر ، القاهرة ١٩٧٣ .

٢٢ — العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، (الطبعة الاولى) ، القاهرة ١٩٧٣ .

٢٣ — تعريف الارهاب الدولي ، المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٧٣ .

٢٤ — القانون الدولي العام ، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ .

٢٥ — دراسة اتفاقية باريس لانهاء الحرب الفيتنامية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٧٣ .

٢٦ — طرق تسوية المنازعات الدولية مع التطبيق على مشكلة الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٧٥ .

٢٧ — القانون الدولي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة سنة ١٩٧٨ ، (طبعة مفصلة) .

٢٨ — قانون لمعاهدات الدولية في اتفاقية فيينا ، سنة ١٩٦٩ (تحت الطبع) .

٢٩ — المنظمات الدولية لطلبة كلية الحقوق والشرية بجامعة الكويت ١٩٧٩ .

٣٠ — مذكرات في حقوق الانسان في القانون الدولي ، لطلبة كلية الحقوق والشرية بجامعة الكويت ، الفصل الدراسي الاول ١٩٧٩ — ١٩٨٠ .

٣١ — المدخل لدراسة حقوق الانسان في القانون الدولي والشرية الاسلامية (١٩٨٠) .

٣٢ — الاطار القانوني لحقوق الانسان ، دراسة مقارنة في الشرية الاسلامية والقانون الدولي ، ودساتير الدول العربية ، واحكام المحاكم الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٨٧ .

٣٣ — موقف الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، الكويت ١٩٨٢ .

٣٤ — العلاقة بين حقوق الانسان والقانون الامريكي ، الكويت ١٩٨٢ .

٣٥ — العلاقة بين الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان والقوانين الداخلية ، الكويت ١٩٨٢ .

- ٣٦ — الوجيز في دور محكمة العدل الدولية في تطوير القانون الدولي وتسوية المنازعات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٦ .
- ٣٧ — ضمانات حقوق الإنسان في القانون الدولي ، القاهرة (مذكرات لطلاب الدراسات العليا) .
- ٣٨ — العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دراسة شاملة للتشريع الدولي وأحكام المحاكم الدولية والمصرية وما جرى عليه العمل بين الدول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٧ ، (الطبعة الثانية) .
- ٣٩ — ضمانات حقوق الإنسان في القانون الدولي ، القاهرة ١٩٨٧ ، (مذكرات لطلاب الدراسات العليا) .
- ٤٠ — الأزمة المعاصرة للعلاقات العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٤١ — النزاع العربي الاسرائيلي في مرحلته الراهنة ، القاهرة ١٩٨٧ ، دار النهضة العربية .
- ٤٢ — ميثاق الأمم المتحدة على ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية ، القاهرة ١٩٨٨ .
- ٤٣ — الترجمة العلمية للمرحوم الدكتور عبد الحميد بدوى القاضى ونائب رئيس محكمة العدل الدولية ، للنشر في كتاب عطاء أفريقيا ، بالفتين الفرنسية والانجليزية ، ١٩٨٨ .
- ٤٤ — ضمانات حقوق الإنسان ، دراسة مقارنة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية ، يناير ١٩٨٨ ، (دار النهضة العربية) .
- ٤٥ — النظرية العامة للتنظيم الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩ .
- ٤٦ — الدولة الفلسطينية ، في قرارات الأمم المتحدة ، أركانها وحدودها وعلاقتها بالارهاب والجرائم الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩ .
- ٤٧ — القانون الدولي الادارى ، (تحت الطبع) .
- ٤٨ — اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨١ (تحت الطبع) .
- ٤٩ — قانون المعاهدات الدولية طبقا لاتفاقية فيينا لسنة ١٩٦٩ (تحت الطبع) .
- ٥٠ — جهود جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية في مجال حقوق الإنسان ، مقارنة بالاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لسنة ١٩٥٠ (تحت الطبع) .
- ٥١ — المسؤولية الدولية (تحت الطبع) .
- ٥٢ — مدى فاعلية الضمانات الوطنية في ضمان حقوق الإنسان (دراسة تطبيقية على موقف المشرع والقضاء في جمهورية مصر العربية مقارنة بالوضع في الدول الغربية) (تحت الطبع) .
- ٥٣ — حقوق الإنسان في الشريعة الاسلامية مقارنة بالقانون الدولي (تحت الطبع) .

موجز الفهرست

الصفحات

الموضوع

الفصل الأول

أركان الدولة الفلسطينية

٣ — ٢	مبررات الدراسة وخطتها
٢٥ — ٤	المبحث الأول : الأحكام العامة في القانون الدولي بإيجاز
	المبحث الثاني : ركنا الشعب والأقليم للدولة الفلسطينية
٢٦	والحدود
	الفرع الأول : الوضع القانوني لفلسطين عند
٣٦ — ٢٦	إنشاء الأمم المتحدة
	الفرع الثاني : إقليم الدولة الفلسطينية ١٩٤٨ —
٤٦ — ٣٧	١٩٦٧ ، وحدوده
	الفرع الثالث : هل أثرت حرب ١٩٦٧ على إقليم
٤٩ — ٤٧	الدولة الفلسطينية
	الفرع الرابع : العلاقة بين قرارى مجلس الأمن
٥١ — ٥٠	٢٤٢ ، ٣٣٨ وإقليم الدولة الفلسطينية
	الفرع الخامس : الأهمية القانونية لقرارات الأمم المتحدة
٦٣ — ٥٨	بشأن الأقليم
	الفرع السادس : الطبيعة القانونية للحقوق الإقليمية
٧١ — ٦٣	للشعب الفلسطيني
	الفرع السابع : القيمة التنفيذية لقرارات الأمم المتحدة
٧٤ — ٧١	بشأن الأقليم

الفصل الثانى

٩٠ — ٧٥	الاعتراف بالدولة الفلسطينية
---------	-----------------------------

الفصل الثالث

٩٧ — ٩١	الدولة الفلسطينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها
---------	--

الفصل الرابع

١٠١ — ٩٨	الدولة الفلسطينية ومشكلة الأقليات
----------	-----------------------------------

الفصل الخامس

١٠٩ — ١٠٢	الدولة الفلسطينية والارهاب الدولي
-----------	-----------------------------------

الفصل السادس

١٢٢ — ١١٠	الجرائم الدولية التي ارتكبتها إسرائيل في حق العرب
١٢٦ — ١٢٣	الصفحة العلمية للمؤلف
١٢٧	موجز الفهرس

رقم الايداع ١٩٨٨/٨٧٠٧

الترقيم الدولى ١ — ٠٤٣٨ — ٩٧٧٠٠٤

المطبعة التجارية الحديثة

٢٢ شارع ادريس راغب — الظاهر

تليفون ٩٠٣٣٦٤ القاهرة

